

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الدولة اليومية والارتياح السياسي:

بحث في الأنثروبولوجيا السياسية

Everyday State and Political Distrust:

A Research in Political Anthropology

سيد محمد علي فارس

كلية الآداب - جامعة بني سويف

مصر



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 651 - الحولية 44

1445 هـ/يونيو 2024 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحوالية الرابعة والأربعون
الرسالة الحادية والخمسون بعد المئة السادسة
1445 هـ / 2024 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

الهيئة الاستشارية

- أ.د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- أ.د. حمدي حسن أبو العينين
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- أ.د. ساري حنفي
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الجامعة الأمريكية - بيروت
sh41@aub.edu.lb
- أ.د. عبد الله الوليعي
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- أ.د. مأمون فندي
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة
- أ.د. سليمان حوامدة
جامعة شمال تكساس
Suliman.hawamdeh@unt.edu
- أ.د. مهى عبد المجيد زراقت
كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية
Maha.zaraket@ul.edu.lb

هيئة التحرير

- أ.د. تغريد محمد القدسي - غبرا
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- أ.د. باقر سليمان النجار
جامعة البحرين - البحرين
أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت
baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- أ.د. نعمان محمود أحمد جبران
جامعة إربد - الأردن
أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت
numan.jubran@ku.edu.kw
- أ.د. عدنان يوسف العتوم
قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن
atoum@yu.edu.jo
- أ.د. مشاعل الحملي
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - جامعة الكويت
mashael.alhamly@ku.edu.kw
- د. عبد الله محمد الجسمي
قسم الفلسفة - جامعة الكويت
abdulla.hasan@ku.edu.kw
- د. إبراهيم ناجي الهدبان
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- د. أحمد مبارك الحصم
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
ahmed.hassam@ku.edu.kw
- د. أسعد هاشم الصالح
رئيس قسم ثقافات ولغات الشرق الأوسط
جامعة أنديانا
الولايات المتحدة الأمريكية
- أ. مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير - جامعة الكويت
maha.almsad@ku.edu.kw

قواعد النشر في حَوَلِيَّات الآداب والعلوم الاجتماعية

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثُ والدَّراساتِ الأصيلةَ باللغَتَيْنِ العربيَّةِ والإنجليزيَّةِ في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيَّةِ التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أن تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التَّخصُّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضاً تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهّد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Simplified Arabic للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (250) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7) American Psychological Association من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعاً بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

<http://www.apastyle.org>

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقاً وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين إثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

يونيو هو الشهر الواقع منتصف العام، ولنا في مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية يعني الحولية، العدد، الذي يصدر مع منتصف كل عام. نحن نحاول جاهدين أن نطور نظامنا ونجعله ثابتاً لتخرج أعدادنا بوقتها. وهذا تحدٍ كبير عندما نكون جزءاً من صناعة النشر وخاصة صناعة النشر العربية التي لا تزال تترزح تحت وطأة العالم التقليدي بينما عالم النشر الإلكتروني يتمدد ويفاجأنا يوماً بعد يوم بالجديد وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي وقدراته المتطورة والمتزايدة. إن تحديات النشر عديدة يضاف لها صعوبات اكتشاف عالم الإنترنت والسرقة العلمية. إنها تحديات عالم النشر السريع ولكنها تحديات عالم مجتمع المعلومات وما يمتلكه هذا العالم من تقنيات ومهارات تزيد من هذا التحدي.

في هذه الحولية ككل حولية نشرت لأن عدة رسائل. نحن نحاول المحافظة على ست رسائل ضمن الحولية الواحدة ونحن ننشر أربع حوليات في العام الواحد. أي أننا ننشر بمعدل أربع وعشرين رسالة في العام الواحد. نحن نحاول كذلك اللوج للعالمية في طبيعة النشر، المحتوى والشكل. كل هذا يضيف إلى التحديات التي نواجهها في عالم النشر.

الرسالة الأولى في هذه الحولية رقم 646 بعنوان: إمكانية تطبيق استراتيجية قيادة المحيط الأزرق لتحسين الأداء الأكاديمي والقيادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت للأستاذ الدكتور سلطان غالب الديحاني من جامعة الكويت والدكتورة هدى الكندري من وزارة التربية في دولة الكويت كذلك. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الأسس النظرية والفكرية لقيادة المحيط الأزرق، وإمكانية تطبيق استراتيجية قيادة المحيط الأزرق في جامعة الكويت كإستراتيجية حديثة متبعة. كذلك تحاول الدراسة تقصي مدى تطبيق هذه الإستراتيجية على تحسين الأداء الأكاديمي والقيادي في جامعة الكويت. ولقد أظهرت نتائج الدراسة إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية في جامعة الكويت.

الرسالة الثانية التي تحمل رقم 647 وعنوان: الاتحاد الأوروبي بين مخاطر التفكك ودينامية الاندماج للأستاذ الدكتور غسان علي العزي من جامعة الكويت. تحاول هذه الدراسة اختبار مقولة أن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو التفكك والانهيار نتيجة

للأزمات المتركمة التي تواجهه منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وخاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست). كذلك تحاول الدراسة تبين ما إذا كان هناك من مخرجات تدفع باتجاه المزيد من الأزمات والمشاكل التي تسبب تفكك الاتحاد وتهدد وجوده. استنتجت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي وفي كل مرة تواجهه مشكلة أو عقبة فإنه يتردد ويتخبط وذلك لأسباب مختلفة قد يكون أهمها أنه يجب أن ينال قبولا لدى 28 دولة تختلف بالنواحي السياسية والثقافية والاقتصادية. كل ذلك يزيد من تعقيد أي مفاوضات تحاول الوصول لحلول تترك الآخرين تحت اعتقاد أنها ستفكك. لكنها تفاجئ وتنتهي باتفاقيات وقرارات باتجاه التكامل والاندماج الكلي. بل تعتبر الدراسة أن خروج بريطانيا من الاتحاد يصب كذلك في مصلحة الاندماج الكلي وليس التفكك.

الرسالة الثالثة في هذه الحولية برقم 648 وبعنوان: **تجليات مبادئ إدارة الجودة الشاملة في سورة القصص، قصة موسى نموذجاً للدكتور خالد محمد زغريت من جامعة حماة سوريا.** تحاول هذه الرسالة استقراء مظاهر إدارة الجودة الشاملة ومبادئها في القرآن الكريم وخاصة سورة القصص للبحث عن قدوة تؤثر في إدارة الجودة. كذلك تحاول النظر لهذا من خلال القصص وتحليل تجلياتها وكشف أهدافها. إضافة لذلك فالرسالة تبحث إمكانية جعل مبادئ إدار الجودة الشاملة في قصة موسى التي وردت في سورة القصص مثلاً يقتدى به في الإدارة الحديثة.

أما الرسالة الرابعة فتحمل الرقم 649 وعنوانها: **الزمن النحوي في رواية "قمر بيت دراس" للروائي عبد الله تايه للدكتور يوسف محمد البطش من قسم اللغة العربية بجامعة الأقصى غزة فلسطين المحتلة.** وكما يمهدها الدكتور فهو يستخدم هذه الدراسة التي كتبها عبد الله تايه للكشف عن الزمن ودلالته في الرواية ناهيك عن قدرة الكاتب في استخدام الزمن للكشف عن الدلالات العديدة. ولقد عمد الكاتب إلي وصف وتحليل الزمن لملائمته لموضوع الدراسة. ولقد أظهرت دراسته أن الكاتب قد نجح بتوظيف قدراته في الكشف عن دلالات زمنية تخدم وتقوي سياق الرواية.

الرسالة الخامسة تحمل رقم 650 وبعنوان: **يتيمة ابن زريق: مقاربة تداولية للدكتور سعيد بن عبدالله القرني من جامعة بيشة المملكة العربية السعودية.** تهدف هذه الدراسة إلى النظر في يتيمة ابن زريق وتحليلها وهي التي توصف بأنها من أهم ما كتب في علم اللسانيات. بما إن علم اللسانيات واللغات الإنسانية يهتم بدراسة

خصائص اللغات ويقارن بينها فإن أهمية هذه الدراسة تأتي مما تحاول أن تقدمه للقارئ. تنتهي الدراسة بالتركيز على توافر معايير تداولية في القصيدة.

أما الرسالة السادسة والأخيرة في هذه الحولية برقم 651 وعنوانها: **الدولة اليومية، والارتياح السياسي: بحث في الانثروبولوجيا السياسية للباحث الدكتور سيد محمد علي فارس جامعة بني سويف مصر**. تتكلم الدراسة عن الريبة السياسية كظاهرة عالمية توجد بكل مجتمع إنساني. ليس هناك أي حكومة تتمتع بثقة مواطنيها المطلقة وهذه حقيقة تتجلى لنا يوميا وخاصة بعد معركة "طوفان الأقصى". إلا أن هناك دليلا إمبريقيا أي تجريبيا هو دلالة واضحة على بروز الريبة السياسية وانخفاض مستويات الثقة العالمية في دول عديدة تمت دراستها. ناهيك عن أن هذه الدول التي وفرت هذه المسوح التي أُجريت على مدى عقود من الزمن، وبنفس الوقت سجلت ارتفاع مستويات الريبة السياسية. من أمتع الدراسات التي تقصت معاني الريبة السياسية وتمثلاتها الثقافية، أبرز سماتها، توضيح تأثير تفاعلات المواطنين مع الدولة، التعرف على أهم تقييمات الأداء المؤسسي وتأثيراته على مستويات الثقة والريبة السياسية.

أ.د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير

Doi: <https://doi.org/10.34120/aass.v44i651.1577>

الرسالة (651)

قدمت في: 2023/9/24

أُجيزت في: 2024/1/24

• للاستشهاد:

فارس، سيد. (2024). الدولة اليومية والارتياح السياسي بحث في الأنثروبولوجيا السياسية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (44) 651.

الدولة اليومية والارتياح السياسي: بحث في الأنثروبولوجيا السياسية

Everyday State and Political Distrust: A Research in Political Anthropology

سيد محمد علي فارس

كلية الآداب - جامعة بني سويف

مصر

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الرابعة والأربعون 1445هـ / 2024م

د. سيد محمد على فارس

- دكتوراه الفلسفة في الأنثروبولوجيا.
- أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة بني سويف.
- حائز على جائزة الشارقة الدولية للتراث الثقافي للعام 2017.

الإنتاج العلمي:

أولاً: الكتب:

1. مصير الثقافة والتراث الثقافي في عصر الحداثة السائلة، رؤية، القاهرة، 2021.
2. النموذج الثقافي للموت والخلود الرمزي، معهد الشارقة للتراث، 2017.
3. صناعة الاحتجاج والثورة، روافد للنشر، القاهرة، 2016.
4. أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة: رؤى معاصرة، روافد للنشر، القاهرة، 2016.

ترجمات:

1. ثريا التركي، دليل أنثروبولوجيا الشرق الأوسط، ترجمة سيد فارس، المنظمة العربية للترجمة، (تحت الطبع).
2. انا ماريا لوروسو، السيميوطيقا الثقافية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2023.
3. كلاوس فون بايمه، من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى الديمقراطية الجديدة، ترجمة سيد فارس، سلسلة ترجمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
4. آلان برنارد، التاريخ والنظرية في الأنثروبولوجيا، ترجمة سيد فارس، المنظمة العربية للترجمة، 2017.

ثانياً الأبحاث:

1. النوع والحركات الاجتماعية الجديدة، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 5، العدد 16، 2018.
2. ما بعد - بعد الحداثة: الطريق إلى الحداثة السائلة والخفيفة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 46، العدد 4، ديسمبر، 2018.
3. الحركات الاجتماعية الجديدة والعنف: بحث في الأنثروبولوجيا السياسية، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، العدد الثالث: يوليو - سبتمبر، المجلد 45، 2017.
4. الحركات الاجتماعية وممارسات التأطير: مقارنة أنثروبولوجية، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد (170)، أكتوبر - ديسمبر، 2016.
5. النموذج الثقافي للموت والخلود الرمزي: تحليل أنثروبولوجي نفسي لمضمون نصوص العديد، مجلة كلية الآداب بني سويف، 2016.
6. "الحركات الاجتماعية الجديدة والهوية الجمعية: حركة شباب السادس من أبريل نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية، 2016.
7. "ثقافة التمريض وممارسة القوة: بحث في الأنثروبولوجيا الطبية بمستشفى قصر العيني التعليمي الجديد، جمهورية مصر العربية"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الرسالة (423)، الحولية (35)، 2015.
8. الكونملية: واقع جديد وأجندات بحثية صاعدة في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الرسالة 389 - الحولية 34، 2013.
9. المفهوم الأنثروبولوجي للثقافة بين الحداثة وما بعد الحداثة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الرسالة 363 - الحولية 33، 2012.
10. نظرية المعنى الثقافي في الأنثروبولوجيا المعاصرة: ثمة الاتجاهات النقدية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد (2)، 2011.
11. الإشكالية المنهجية في أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (38)، العدد (2)، 2010.

المحتوى

15	الملخص
17	مقدمة
25	الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث
27	تساؤلات البحث وأهدافه
28	أولاً - الإطار النظري:
28	(1) المقاربات الأنثروبولوجية المعاصرة للدولة
33	(2) الثقافة والمنظورات الأنثروبولوجية
37	(3) الاتجاهات ما بعد البنائية:
39	(3 - 1) ميشيل فوكو
42	(3 - 2) بيير بورديو
45	(4) نظرية التمثيلات الاجتماعية
48	(5) النظريات الثقافية المفسرة للارتياح والثقة السياسية
51	المعسكران الثقافي والمؤسسي
52	النظريات الثقافية، الثقة، والديمقراطية
54	(6) نظريات المقاومة اليومية
56	(6 - 1) سكوت، ودي سيرتو
59	(6 - 2) الزحف والتعدي الهادئ
60	ثانياً- المفاهيم الرئيسية
60	(1) الدولة اليومية
64	(2) الارتياح السياسي
70	ثالثاً - الإجراءات المنهجية
73	(1) أدوات جمع البيانات
73	(أ) الملاحظة بالمشاركة
73	(ب) المقابلات المفتوحة
76	(2) تحليل البيانات
76	(3) مدة الدراسة الحقلية

76	رابعاً - نتائج البحث
77	المبحث الأول: التمثيلات الثقافية للدولة ومعانيها الثقافية
93	المبحث الثاني: ثقافة الارتياح السياسي وتراثه
98	المبحث الثالث: «اليومي»، وبنية التوقعات والتمثيلات الارتياحية
114	المبحث الرابع: تقييمات الأداء المؤسسي، والارتياح السياسي:
115	أولاً -تقييمات الأداء الاقتصادي
115	ثانياً- تقييمات الأداء السياسي
150	المبحث الخامس: نتائج الارتياح السياسي وتأثيراته
175	المبحث السادس: الارتياح السياسي، والمقاومة اليومية
188	مناقشة النتائج
190	المراجع
190	أولاً - المراجع العربية
191	ثانياً - المراجع الأجنبية

المُلخَص

الارتياح السياسي ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع إنساني واحد، ويستشري حتى في الديمقراطيات المتقدمة. فليس ثمة حكومة تتمتع بثقة مواطنيها المطلقة. وثمة دليل إمبريقي على بروز الارتياح السياسي في مئة دولة وفترته مسوح أُجريت على مدار عقود، ورصدت ارتفاع مستويات الارتياح السياسي، وانخفاض مستويات الثقة عالمياً. بناءً على ذلك، **أهداف الدراسة:** استهدف هذا البحث: (1) استجلاء أبرز التمثيلات الثقافية للدولة ومعانيها الثقافية. (2) الكشف عن أبرز سمات ثقافة الارتياح السياسي. (3) تبيان تأثير تفاعلات المواطنين مع الدولة اليومية في بنية التوقعات وتمثيلات الثقة والارتياح السياسي. (4) التعرف على أبرز تقييمات الأداء المؤسسي (الاقتصادي والسياسي)، وتأثيراتها في مستويات الثقة والارتياح السياسي. (5) الكشف عن نتائج الارتياح السياسي وتأثيراته. **المنهج:** توخى الباحث في سبيل تحقيق أهداف البحث منهجية أنثروبولوجية كيفية، بالأساس، تركز على الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات المفتوحة. **النتائج:** خلص البحث إلى عدة نتائج من أبرزها: أن الدولة تتشكل في تفاعلات المواطنين مع الدولة اليومية، وتصوغ هذه التفاعلات تمثيلات الدولة. ويخلق التنافر بين التمثيلات الماثلة في أذهان المبحوثين من ناحية، وممارسات الدولة الواقعية ارتياحاً سياسياً. وتفرز التقييمات السلبية لأداء المؤسسات الاقتصادية والسياسية تمثيلات ارتياحية.

الكلمات المفتاحية الدالة: الدولة اليومية، الارتياح السياسي، التمثيلات الثقافية للدولة، ثقافة الارتياح السياسي، المقاومة اليومية.

مقدمة

يتحدد هدف الأنثروبولوجيا السياسية المعاصرة في وصف عمليات التلاعب بالقوة ووسائله. هذا التعريف واسع لكنه ضروري بالنظر إلى تعددية النشاط السياسي وتنوع الهائل حول العالم. وقد وقع تنوع المؤسسات السياسية، ووسائل تنظيم القوة السياسية، تحت منظار الأنثروبولوجيا السياسية التي تتجه صوب مقاربة المجالات والمؤسسات غير السياسية بقصد فهم العمليات السياسية، والكيفية التي من خلالها تتشكل هذه العمليات بالمجالات غير السياسية (Dhakal, 2011).

ولا تكثر الأنثروبولوجيا السياسية، ببساطة، بتمثيل الثقافات المحلية أو الوطنية أو المهمّشة لصانعي السياسة، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية المعنية. ذلك أن بؤرة تركيزها أوسع من ذلك، وأضيق، في آن معاً. أوسع بقدر ما تهدف إلى استيضاح كيفية ارتباط الدولة (صناع السياسة المخوّلين بالعمل باسم الدولة) بالسكان المحليين، وأضيق إلى حد أن بؤرة تركيزها الإثنوجرافي تميل إلى تفضيل هدف فهم الكيفية التي من خلالها يخبر الأفراد، على المستوى المحلي، سياسات الدولة والعمليات الحكومية ويؤولونها. وعلاوة على ذلك، تهتم الأنثروبولوجيا السياسية بفهم ثقافات متخصصي السياسة ومحترفيها وصُنّاع القرار الذين يسعون عبر سياساتهم وقراراتهم إلى تنفيذ رؤيتهم الخاصة للعالم والحفاظ عليها (Wedel, et al., 2005).

وقد طوّر الأنثروبولوجيون، خلال القرن العشرين، قدرتهم على تحليل الحياة السياسية من منظورات مختلفة، ووسعوا مجال البحث الإثنوجرافي إلى أبعد من ميادينهم الثقافية الأصلية. وأصبحت مفهومات «القومية» nationhood و«الدولة» سمات رئيسة للكتابة والتحليل الإثنوجرافي. وصارت دراسات السياسة بؤرة فرعية مؤسسة ومعترف بها في الميدان. وتنعقد اليوم آمال على أن تركيز العدسات الأنثروبولوجية على فاعلي الحكومة يمكن أن يسهم في تطوير فهمنا للظروف المتغيرة للدولة والسياسة العامة، وغيرها من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والموضوعات التي تهم الأنثروبولوجيين، مثل العنف البنائي، والمعاناة الاجتماعية، والسياسات الحيوية biopolitics (Wedel, et al., 2005; Biehl and McKay, 2012).

كتب جوناثان سينسر عن صعوبات تجاوبها الأنثروبولوجيا في رسم حدود «السياسي». ففي حين حددت الأنثروبولوجيا الكلاسيكية السياسة وقصرتها على التحليلات الشكلية والوظيفية (سياسة بلا قيم)، استبعدت أنثروبولوجيا السياسة Anthropology of politics التي نشأت في الثمانينيات والتسعينيات - كمنحى تصحيحي- الدولة بصورة مقصودة من ميدان السياسة الأصيل. بيد أنه في العقود اللاحقة، تحرّكت الأنثروبولوجيا لتشمل مقاربة الدولة والتنمية، والسياسة عبر القومية، والليبرالية الجديدة، والياديين العاطفية أو الوجدانية، والخبرة الذاتية للحياة السياسية (Biehl and McKay, 2012). ويؤشر ذلك على إفلات المقاربة الأنثروبولوجية للسياسة من شَرَك رزحت فيه لردح من الزمن، وهو شَرَك السرديات الكبرى للحدثية السياسية مثل الديمقراطية، والقومية، والدولة القومية، والمواطنة. كما يؤشر على تحرك أنثروبولوجيا السياسة بصورة متسارعة صوب دراسة «السياسي» بوصفه طريقة للتغلب على نماذج السياسة الاختزالية تلك. وقد أكدت هذه النقلة التحليلية الحاجة إلى إطار تحليلي أكثر اتساعاً وموقف يشمل الأبعاد التعبيرية والوجدانية للسياسي والمعاني والممارسات المحلية والواضحة التي تنطوي عليها هذه الأبعاد. وإذا نظرنا إلى «السياسي» من منظور القواعد الشعبية، لوجدنا أنه يتخذ غالباً شكل تفاوضات وتوسطات يومية على أصعدة مختلفة (Marsden, et al., 2016).

وقد شهدت السنوات الأخيرة مستوى جديداً من مستويات الاهتمام الأنثروبولوجي بالدولة الحديثة. وينشأ الاهتمام الجديد بالدولة، في جانب منه، من إدراك دور الدول المحوري في تشكيل «المجتمعات المحلية» التي مثّلت، تاريخياً، موضوعات البحث الأنثروبولوجي. ويعكس هذا الاهتمام، من جانب آخر، عزمًا جديداً على تركيز النظرة الإثنوجرافية الفاحصة على الممارسات الثقافية للدول ذاتها. ويبرز ثمة تصور بالغ الأهمية في الأدبيات المعاصرة يتمثل في أن الدول ليست ببساطة أجهزة بيروقراطية وظيفية، لكنها مواقع قوية للإنتاج الرمزي والثقافي يتم دوماً تمثيلها ثقافياً وفهماها بطرق معينة. وهنا صار بالإمكان الحديث عن دول states، لا أمم nations، بوصفها «متخيلة»، أي باعتبارها كيانات وموجودات متصورة تصير فعّالة ومؤثرة اجتماعياً عن طريق أدوات تصويرية ورمزية معينة (Ferguson and Gupta, 2005).

وبرغم أن الطبيعة الفضفاضة «للدولة» قد قادت البعض إلى تجاهلها باعتبارها مراوغة، فإن قوة هذه الفكرة أضفت عليها نوعاً من «السحر». ومع ذلك صارت المنهجيات الأنثروبولوجية التقليدية، وقدرتها على دراسة الدولة، موضوعاً لجدل واسع. إذ تتساءل ميشيل عبيد Michelle Obeid عما إذا كانت «المنهجيات التقليدية» قادرة على تقديم تفسيرات للدولة بالنظر إلى طابعها الكلي (الماكروسكوبي) والشامل. وتجب بأن المنهجيات التقليدية بحاجة إلى أن تُستكمل بأساليب جديدة. ويتساءل آخرون، هل يمكن أن يعالج اهتمامنا «بالعادي» و«الميكرو» و«المحلي» و«الحميم» مثل هذا الموضوع الشامل المراوغ؟ وتأتي الإجابة المباشرة عن هذا السؤال بالإيجاب. والشاهد على ذلك تلك الأدبيات الأنثروبولوجية الثرية التي قاربت الدولة خلال العقدين الماضيين، وينطبق ذلك بالتأكيد على البحوث المتنامية والواعدة عن الدولة. وثمة اعتراف بجدارة الأساليب الأنثروبولوجية في التغلغل في الفضاءات الحميمة التي تتشكل فيها الدولة، وبقدرة الأنثروبولوجيين على الاستفادة من الخبرات، والخطابات، والمشاركة، والإمساك عن الاستثمار في شعائر الدولة ومشروعاتها التي تجعلها «واقعية» (Altorki, 2015a).

والبيّن أن النقاشات الأنثروبولوجية الدائرة حول الدولة، خاصة في الشرق الأوسط، قد أثارت اهتماماً واسعاً نظراً لانشغالها بالتداخل بين الفردي والقومي، والذوات الخاصة والعامة. على سبيل المثال، تبحث ياييل نافارو ياشين Yael Navaro Yashin -، في دراستها الموسومة «وجوه الدولة» Faces of the State (2002)، ما تعنيه الدولة في حيوات الأفراد، وكيف يقرون الدولة ويغرسونها في حياتهم العامة (Hafez and Slyomovics, 2013). وتنطلق أنثروبولوجيا الدولة من فرضية أساس مؤداها أن الدولة متعددة الطبقات، وعابرة للمحلي، ومركبة، وسائلة مرنة. ويتطلب فهمها دراسة الظروف التي تمثل فيها الدولة ذاتها بنجاح باعتبارها متماسكة وفذة. وبدلاً من التسليم بأن الدولة ظاهرة عالمية بالأساس، يميّز المدخل الأنثروبولوجي الدولة ثقافياً، أي يأخذ على محمل الجد كون الدولة، وأولوليتها على الكيانات الأخرى، نتيجة للتقنيات الثقافية. ويثير هذا المدخل تساؤلات عن الكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة، وكيف ترتحل تصورات كيان الدولة statehood وتنتقل، والمعاني

التي تكتسبها على طول الطريق؛ بتعبير شارما وجوبتا: «كيف يدرك الأفراد الدولة ويتصورونها، وكيف تتشكل تصوراتهم بمواقعهم وتفاعلاتهم اللصيقة والمتجسدة مع عمليات الدولة ومسؤوليها، وكيف تتجلى الدولة في حياتهم؟» (Obeid, 2015, 438).

ويُجابه المدخل الأنثروبولوجي وتصوراته للدولة بتوتر حاد بين تجريدات الدولة كفكرة، وكواقع معيش. يتجلى ذلك في مقاربات الدولة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث الشعور ببعض ممارسات الدولة على نحو ملموس وواقعي بصورة مفرطة بحيث يصعب حصرها في عالم الخيال والتجريد. ولتبيد هذا التوتر، يطالبنا ميتشل Mitchell بنبذ فكرة الدولة بوصفها «كياناً قائماً بذاته»؛ منفصلاً ومستقلاً عن المجتمع، ومقاربة الدولة باعتبارها نتيجة «العمليات اليومية للتنظيم المكاني، والترتيب الزمني، والتعيين والتخصيص الوظيفي، والإشراف والمراقبة، والتمثيل الذي يخلق مظهراً لعامل منقسم بصفة أساسية إلى دولة ومجتمع». ينبغي بحث الدولة، إذن، ليس باعتبارها بناءً واقعياً، ولكن بوصفها تأثيراً ميتافيزيقياً قوياً يجعل مثل هذه الأبنية موجودة. لقد تكشفت الدولة بشكل أكبر في أعمالها وممارساتها الحياتية، والمعقدة، واليومية. وخلقت تلك الممارسات «تأثيراً» لكيان أكبر قاهر طاغ، تتم الخبرة به غالباً بوصفه نتائج «للرأسية والشمول»، برغم أن الخبرة بالدولة تتم أحياناً بمصطلحات التشظي وعدم الاتساق والتناقض. وبهذا المعنى، يمكن أن يكون الواقع اليومي المعيش للدولة الواحدة ذاته متنوعاً متعددًا (Obeid, 2015).

ويتوافق تسلُّط المدخل الأنثروبولوجي على الواقع اليومي المعيش للدولة مع منحنى مقاربة «اليومي» في الأنثروبولوجيا. إذ يُستعمل «اليومي» لفحص ودرس تنوع من الظواهر المختلفة، وتشمل الأنشطة الحياتية اليومية، والخبرة المعيشة، والممارسات المتكررة، إضافة إلى التمزقات والتصدعات الحافلة بالأحداث (مثل تفشي العنف الطائفي، والكوارث الطبيعية، ولحظات الانهيار الأخلاقي) التي تُتخذ أدوات للكشف عن الأبعاد المسلم بها والمقبولة للحياة اليومية (Marsden, et al., 2016).

لقد أوعز جوناثان سبنسر Spencer بحتمية اللجوء إلى «أنثروبولوجيا السياسة الموجودة واقعياً» والمطمورة في العمليات الاجتماعية (Koch, 2017). وفي استجابة لذلك، استحال اهتمام الأنثروبولوجيين في السنوات الأخيرة من التركيز على القابضين

على السلطة والسياسة إلى ممارسات الدولة اليومية، وتصورات المواطنين وتوقعاتهم حيال الدولة، والتفاعلات اليومية بين الأفراد وممثلي الدولة التي تؤثر على تأثيرات ممارسات الحكم في الحياة اليومية للمواطنين، والعديد من أشكال المقاومة اليومية (Nuijten, 2003). وهكذا تتسلط الدراسة الإثنوجرافية للدولة على قضية الدولة في الحياة اليومية (Ismail, 2006).

ويثير الأنثروبولوجيون تساؤلات من قبيل: كيف يخبر المواطنون الدولة اليومية، وكيف يستجيبون لأبنية الضبط والسيطرة؟ وما نتائج المواجهات والتفاعلات المكثفة والقوية بين الدولة والمواطنين؟ وكيف يخبر الأفراد الدولة بوصفها كياناً ذا خصائص وسمات مكانية معينة؟ وعن طريق أي صور ومجازات وممارسات تمثيلية تُفهم الدولة باعتبارها واقعاً ملموساً وشاملاً ومهيمناً من الناحية المكانية؟ (Ferguson and Gupta, 2002).

وتركز المقاربة الأنثروبولوجية المعاصرة للدولة على: (1) الممارسات اليومية، (2) تمثيلات الدولة، وفق رؤية للدول تعتبرها مظاهر ثقافية (Sharma and Gupta, 2006). بعبارة أخرى تشمل دراسة الدولة إثنوجرافياً تحليل الممارسات اليومية للبيروقراطيات المحلية، والتركيب الخطابي للدولة في الثقافة الشعبية (Gupta, 2006). إذ تكثر المقاربة الأنثروبولوجية بالتصور الثقافي للدولة؛ أي بالكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة (Sharma and Gupta, 2006). وقد صار من الأهمية بمكان دراسة التفاعلات الماثلة بين عوالم الدولة وعوالم اللادولة. ويرتسم الحد الفاصل بين عوالم الدولة واللا دولة عن طريق الممارسات الثقافية الخلافية التي تصدر عن البيروقراطيات، وتفاعلات الأفراد مع تلك الممارسات وتفاوضهم معها. ولا تشكل مواجهات وتفاعلات الدولة اليومية خيال الأفراد وتصورهم لماهية الدولة وكيف يتم ترسيم حدودها فحسب، لكنها أيضاً تمكن الأفراد من ابتكار إستراتيجيات لمقاومة تلك الدولة المُنصورة. ويتعلم الأفراد الذين يمثلون أهدافاً لبرامج الدولة، ومن ثم يقعون خارج البيروقراطيات، استعمال ذات الأساليب التي يستعملها ممثلو الدولة على المستوى الأدنى لتخريب أوامر الدولة الرسمية وتعويقها. يبيّن كل ما سبق أسباب اعتبار الدول مظاهر وموجودات ونتائج ثقافية، والدور المؤثر الذي يمكن أن تؤديه الأنثروبولوجيا في هذا المجال (Sharma and Gupta, 2006).

وتتحدد معالم هذا الدور في ضرورة انصراف البحوث الأنثروبولوجية للدولة إلى استجلاء سياسة الحياة اليومية، والتركيز على مستوى الميكرو للممارسة الحكومية. ويستلزم ذلك فحص فضاء الالتقاء والتفاعل وشواهد التلاقي الواقعي بين المواطنين والدولة. على سبيل المثال، يقع التلاقي والتفاعل بين المواطنين والدولة في الأسواق، والشوارع، ومكاتب الإدارة البلدية، والسلطات المحلية المتنوعة. ويتفاعل المواطنون في هذه المواجهات، مباشرة، مع ممثلي سلطة الدولة في موقع المسؤولية عن تنفيذ تنوع من السياسات المرتبطة بالنظام العام، والنظافة، وتنظيم إمدادات الغذاء أو التمويل، وتقديم الخدمات، وما شابه ذلك. ويتيح تحليل هذه المواجهات والتفاعلات فهم شيء عن الدولة اليومية المغلفة في سياسات النظام الانضباطي والأمن؛ أي الرصد والمراقبة المفرطة، والممارسات الانضباطية الخاصة بضبط السكان (Ismail Salwa, 2006).

البيان، إذن، أن التحدي الذي يُجابه الدراسة الأنثروبولوجية للدولة والحكومة يتمثل في مسعى فهم الحكم عن طريق الإلمام بالارتباطات بين البنائي والمؤسسي والرمزي، الخطابى والمادى، اليومى والاستثنائى، الإجرائى والخبرائى، الرسمى وغير الرسمى، الحكومى وغير الحكومى (Coulter and Schumann, 2012).

وبرغم الآصرة البادية بداهة بين ممارسات الدولة اليومية وتمثيلاتهما من ناحية، والارتباب السياسى political distrust والثقة السياسية من ناحية أخرى، لم تستحوذ تلك الآصرة على اهتمام الأنثروبولوجيين، خاصة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المقطوع به أنه ليس ثمة حكومة تتمتع بثقة مواطنيها المطلقة. ويسود الآن شعور عالمي بأن المؤسسات الحاكمة فقيرة الأداء، وأن القادة المنتخبين لا يمكن الوثوق في أنهم سيفعلون الصواب (Craig and Rippere, 2014). وثمة دليل إمبيرى على الارتباب السياسى عن أكثر من مئة دولة وفترته مسوح أجريت خلال عقود، من أبرزها: World Values Surveys, the European Values Surveys, the Latin American Barometer. وقد رصدت هذه المسوح انخفاض مستويات الثقة السياسية عالمياً. ويذكر دوجان Dogan أن عدداً قليلاً من دول العالم الآن في مأمن من الارتباب السياسى ومنبعة عليه. يوضح ذلك البيانات التي تمخضت عن مسح

القيم العالمية (World Values Survey (1996–2006 إذ يؤكد فقط 36% من المواطنين في أوروبا، و28% في أوروبا الشرقية، و25% في الدول ما بعد الشيوعية، و16% في آسيا، و48% في جنوب شرق آسيا، و14% في أمريكا اللاتينية، و41% في أفريقيا، و31% في الولايات المتحدة، أن لديهم ثقة كبيرة في المؤسسات السياسية الخاصة بالتشريع والأحزاب السياسية (Ross and Escobar-Lemmon, 2011). ويرد دوجان قائلاً أن وجود مجتمع يرتاب فيه كل الأفراد في الآخرين كافة هو مجتمع يصعب تصويره سسيولوجياً لأنه سوف يتفكك سريعاً. والحقيقة أن البلدان كافة يمكن ترتيبها على مقياس للثقة – الارتياب، بما يميز بين ثقافة الثقة، وثقافة الارتياب (Dogan, 2005a).

وكان من نتائج هيمنة الارتياب السياسي عالمياً أن تسلط اهتمام الباحثين، لعقود، على الثقة السياسية. ونال المفهوم اهتماماً مكثفاً في الأدبيات الأكاديمية. وقدم الباحثون نظيراً يُعتمد به، وأجروا منذ الستينيات بحثاً إمبريقية لفوائد ثقة المواطنين في الساسة والمؤسسات السياسية والحكومات. لكن مع ذلك أهمل مفهوم الارتياب السياسي political distrust وتأثيراته الوخيمة بصورة واضحة حتى وقت قريب. والآن، ثمة تدفق هائل للدراسات النظرية والبحوث الإمبريقية التي تسعى إلى تصور وفهم اتجاهات المواطنين السلبية؛ مثل «معاداة السياسة» anti-politics أو «معاداة الديمقراطية ومناوأتها» counter-democracy، والاتجاهات الارتبابية (Bertsou, 2015).

ولرِدح من الزمن تعامل الباحثون مع «الثقة» و«الارتياب» في المؤسسات باعتبارهما ثنائية تقابل أو طرفي متصل. واعتبروا الارتياب غياباً للثقة بالأساس. لكن البحوث المعاصرة تتعامل مع الثقة والارتياب بوصفهما مفهومين مختلفين من الناحية المفاهيمية والتصورية (Lenard, 2007). ذلك أن الارتياب لا يمثل غياباً للثقة فحسب، إنه اتجاه في ذاته. وهو توقع واقعي أن فاعلاً آخر لا يمكن الاعتماد عليه، وسوف ينخرط في سلوك مؤذ. وتتسم ثقافة الارتياب بمناخ شك معمّم سائد (Van de Walle and Six, 2014). ويرتبط الارتياب السياسي بضعف الأداء الاقتصادي للحكومة، وإيمان المواطنين بأن الحكومة عاجزة عن مواجهة التحديات. ويثق الأفراد في الحكومات القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مزيد من فرص العمل، وإتاحة

فرص التعليم الجيد، وتوفير الخدمات بصورة يسيرة وشفافة. وهنا يدفع ناي Nye بأن «تقييم المواطنين السلبي للاقتصاد القومي، وتصوراتهم السلبية لقدرة حكومتهم على التعامل مع التحديات الاقتصادية، يفرز ارتياباً (Blind, 2006, 11)».

ويفضي الارتياب السياسي إلى الاغتراب والسلبية، وضعف المشاركة السياسية. كما يؤثر في مدى إذعان المواطنين وامتثالهم للقوانين، والتزامهم بدفع الضرائب، والثقة في بعضهم البعض (Wroe, 2016)، والسلوك التصويتي (كالتصويت للأحزاب المعارضة). لكن ثمة تأثيرات أكثر خطورة منها الانسحاب من الدولة. وهو انسحاب قد يكون كاملاً أو جزئياً، وقد يتألف من سلوكيات مثل الامتناع عن التصويت، وعدم تولي الخدمات العامة، ورفض التسجيل في قواعد البيانات الحكومية؛ أو الانسحاب الفيزيقي (Van de Walle and Six, 2014). ويدفع الارتياب السياسي المواطنين إلى اعتبار قادتهم السياسيين فاسدين، ويؤدي ذلك بدوره إلى المطالبة بتغيير القيادة وتغييرات في السياسة. وذلك على النقيض من الثقة في السلطات الحكومية الحالية التي تعزز دعم ومساندة النظام. ومع ذلك، تشير دراسات عدة إلى أن الارتياب في السلطات السياسية لا يقوّض دعم النظام الديمقراطي، ولا يعوق تنفيذ الحكومة لسياساتها (Li, 2011).

ويحتاج البعض بأن الارتياب السياسي يؤثر على الانتقال من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية. بمعنى أن بعض أشكال الارتياب السياسي تدل على وجود نظام ديمقراطي حقيقي، كما أن أشكالاً أخرى للارتياب السياسي لا ترددها إلا في النظم السلطوية. وتمأسس المبادئ الديمقراطية الارتياب، إذ تفترض أن الثقة يمكن اختراقها وتوفير تصحيحات لذلك. وثقافة الثقة، على ذلك، لا تقوض، ولكن بالأحرى يتم تدعيمها ببراهين المساءلة الفعالة. وبذلك يولّد الارتياب المتمأسس الثقة العفوية (Dogan, 2005a).

ومع ذلك، فمن المقطوع به أن الثقة السياسية مكون رئيس من مكونات الحكم الديمقراطي، وتعد مهمة وأساسية للمؤسسات الديمقراطية وكذا المشاركة السياسية الديمقراطية، ومحورية لعمل الديمقراطية وأدائها الوظيفي وتعميقها. ويُفترض أن الديمقراطيات تتطلب مستويات مرتفعة للثقة في الحكومة، وذلك بعكس النظم السياسية الأخرى نظراً لأن التفويض الطوعي للسلطات، لممثلين ومسؤولين، يمكن أن يحدث على أساس من الثقة واسعة النطاق فحسب (Tilly, 2005).

خلاصة القول أن المواطنين يجابهون ممارسات الدولة اليومية، والمؤسسات والسلطات التمثيلية والتنظيمية، بارتياح أو ثقة تغذيها الممارسات والسياسات اليومية للوصول إلى الدولة ومواردها، وعلاقات السكان وتفاعلاتهم مع الدولة وممثليها على المستوى المحلي. وثمة تكتيكات متعددة للتفاعل مع الدولة، رسمية وغير رسمية، قانونية وغير قانونية، مواجهاة وتعاونية. وتجسد أساليب التفاعل مع الدولة وتؤطر تمثيلات السكان للدولة، وتوقعاتهم حيالها، ومواطننتهم الخاصة. وهكذا، تبقى الدولة محور تمثيلات المواطنين وتوقعاتهم (Bénit-Gbaffou and Oldfield, 2011). واضح أن لهذا البحث أهمية نظرية وتطبيقية يُسلط عليها مزيد من الضوء فيما يأتي:

الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث:

تعاني البحوث الإثنوجرافية الكيفية للدولة والارتياح السياسي ندرةً جلية، وذلك برغم الاهتمام المتزايد الذي تناله ثقة المواطن وارتياحه في الحكومة والمؤسسات التمثيلية والتنظيمية في الأوساط والدوائر الأكاديمية والبحثية. والدافع على هذا الاهتمام هو الانحسار المفترض في الثقة العامة أو الشعبية عالمياً. إذ ينال الارتياح من المؤسسات والتنظيمات الرئيسة في النظام السياسي: الأحزاب، والحكومة، والبرلمان، والإدارة العليا، والمحاكم، والجيش، والشرطة، والشركات الكبرى، والكنائس، والتلفاز، ووسائل الإعلام المطبوعة. وهذا الارتياح وانحسار الثقة تدعمهما ثروة من البيانات الإمبريقية. ويتم ترتيب الدول وفقاً لمستوى الارتياح الذي يخترق جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية (Dogan, 2005b).

إن الإثنوجرافيا ليست مجرد أداة منهجية ممتازة؛ لكنها، على حد تعبير شيري أورتنر (Ortner)، موقف لدراسة العلاقات بين خطاب القادة السياسيين وممارساتهم من ناحية، ومعتقدات الأفراد العاديين ورغباتهم وآمالهم واهتماماتهم ومصالحهم من ناحية أخرى (Joseph, et al., 2007). ويُدفع الباحثون الإثنوجرافيون، خلال الدراسة الحقلية، إلى سرديات تفسر ما ضرب عليه صمتاً، وانقطاعات وفوضى وقائع الحياة اليومية وموجوداتها. ولا تمثل الإثنوجرافيا الدراسة الحقلية فحسب، لكنها تتضمن الكتابة عن الناس بشكل نابض بالحياة (Crewe, 2018)، وهو ما تفتقر إليه البحوث الكمية المفرطة في ميادين علم السياسة والاجتماع، إلخ.

ويظهر أن العلم الاجتماعي حين قصر بؤرة تركيزه على النماذج، والرسوم البيانية، والانحدارات، والارتباطات المميزة للبحث السياسي المعياري، فاته جانب بالغ الأهمية من الواقع الجاري وهو السياسة؛ بمعنى التفصيلات الدقيقة للسياسة، وتعميقاتها اليومية، ومعانيها الكامنة الخبيثة، وعواطفها وتضحياتها؛ بعبارة أخرى وتيرة الفعل السياسي، ونسيج الحياة السياسية، ومآزق الفاعلين السياسيين ومحضهم. كل ذلك غيَّبه وحجَّبه التعويل المفرط والضار على الأساليب الكمية في العلم السياسي وعلم الاجتماع السياسي. وثمة قناعة معاصرة بأن الإثنوجرافيا توفر الشكل «الأكثر كثافة» للمعلومات السياسية، وتعد مفيدة في رصد المعتقدات المتغيرة والثابتة وعلاقتها بممارسات معينة، وتفصيلات دقيقة، وتأثيرات أشكال مختلفة للفعل السياسي والشبكات والتكتيكات السياسية. يبين، إذن، أن التحليل السياسي التقليدي ينبغي أن يذهب إلى ما هو أبعد من دراسة البلاغة والخطاب الرسمي، وذلك بالنظر إلى الطرق التي من خلالها يتردد صدى تلك البلاغة وذلك الخطاب في الحياة اليومية للأفراد العاديين. بتعبير آخر، يجب أن يتحول التحليل السياسي والأنثروبولوجي من الأبنية والعمليات الكبرى إلى الممارسات الصغرى بالغة الأهمية (Joseph, et al., 2007).

لذلك برزت أهمية التوسل بمنهجية كيفية في مقاربة الدولة والارتباب والثقة السياسية. وينصب تركيز المنهجية الكيفية على تمثيلات المواطنين المبحوثين وتصوراتهم وخبراتهم وتأويلاتهم، وسياقات الارتباب السياسي ومسبباته ونتائجه. ويعد التحليل النصي، في دراسة الدولة، أسلوباً رئيساً قد يشمل تحليل تقارير إحصائية، ودرس أنواع أخرى من السرديات الثقافية الشعبية. وقد برز هذا الأسلوب منذ حلول النقلة الثقافية. نحن نتحدث هنا عن نصوص ثقافية عامة مثل الجرائد، والإذاعة، والتلفزيون، والتمثيلات السينمائية للدولة، والتقارير والنشرات التي تصدرها الوكالات الحكومية وغير الحكومية. وقد تجلت أهمية التحليلات التي تتسلط على الكيفية التي من خلالها يتم تمثيل الدول (بينصياً)، أي عبر ميديا مختلفة (على سبيل المثال، التلفزيون، والميديا المطبوعة)، وفي الوثائق التي تصدرها وكالات ومؤسسات مختلفة (على سبيل المثال، التقارير التي يصدرها البنك الدولي، والخطط الحكومية التي تضعها الحكومة)، ودوران وانتشار التمثيلات على صعيد عبر قومي، وإقليمي،

وقومي. وتشمل إثنوجرافيات الدولة، إلى جانب فحص إنتاج تمثيلات الدولة ودورانها وتداولها، تحليل الكيفية التي من خلالها يؤول الأفراد رسائل عن الدولة ويعبئونها بما يتفق مع سياقاتهم المعينة ومواقعهم الاجتماعية (Sharma and Gupta, 2006).

وعن طريق صنوف الصور والخبرات الخاصة والمحلية تلك، تُتصور الدولة خطابياً بوصفها شيئاً أكبر من تجلياتها المحلية. وتوضح الخطابات الثقافية الشعبية عن المسؤولين الحكوميين الفاسدين كيف يربط الأفراد المستويات المتباعدة للدولة، ويتصورونها ككيان «عبر قومي». وتسهم الأساليب التمثيلية مثل المخططات التنظيمية، والأختام الرسمية، وصور قادة الدولة، في غزل المستويات المختلفة للبيروقراطية في كل متماسك، وتحديد علاقة موظفي الدولة بهذا النسق الكبير. وعن طريق منح الدولة قشرة الاتساق، والنسقية، والتحكم المركزي، والشمولية لتتغلب بذلك على الفوضى والتناقضات والتوترات، عن طريق ذلك تلعب تمثيلات الدولة دوراً حاسماً في ترسيخ حدود الدولة وسلطانها الرأسي، وكذلك في تشكيل مقاومة الدولة (Sharma and Gupta, 2006).

خلاصة القول أن لبحوث «الدولة» و«الارتياح السياسي»، خاصة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أهمية قصوى فرضتها ثورات الربيع العربي التي عصفت بالإقليم، وأسبغت على الدولة جاذبية كموضوع للمقاربة والدرس؛ وندرة المقاربات من هذا النوع؛ وتأثيرات تمثيلات الدولة والثقة والارتياح السياسيين في التنمية الاقتصادية، والنمو والازدهار الاقتصادي، والمشاركة السياسية والمدنية، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة، والحكم الديمقراطي الفعال، والحكم الرشيد، ودعم شرعية النظام السياسي واستقراره. كما أن للثقة السياسية علاقة وثيقة بالحكم والانتقال الديمقراطي. يُبرز ذلك الدور الذي يمكن أن يضطلع به الباحثون في تعميق الديمقراطية. ويؤدي الباحثون دوراً لا يقتصر على تقديم الدليل والبرهان، وإنما يقاربون العمليات السياسية بصورة تنضوي على نقد وتدقيق وتفحص سياسي صارم (Crewe, 2018).

تساؤلات البحث وأهدافه:

تتمحور مشكلة هذا البحث حول ثلاثة تساؤلات رئيسة مؤداها: كيف يدرك الأفراد الدولة ويتصورونها؛ وهل تؤثر تمثيلات الدولة ومعانيها الثقافية في مستويات

- الارتياح السياسي؛ وكيف يؤثر أداء الدولة اليومية وممارساتها في مستوى الارتياح والثقة السياسية. وعليه حددت أهداف هذا البحث على النحو الآتي:
- 1 - استجلاء أبرز التمثيلات الثقافية للدولة ومعانيها الثقافية في أذهان المبحوثين.
 - 2 - الكشف عن أبرز سمات ثقافة الارتياح السياسي.
 - 3 - تبيان تأثير تفاعلات المواطنين مع الدولة اليومية في بنية التوقعات وتمثيلات الثقة والارتياح السياسي.
 - 4 - التعرف إلى أبرز تقييمات الأداء المؤسسي (الاقتصادي والسياسي)، وتأثيراتها في مستويات الثقة والارتياح السياسي.
 - 5 - الكشف عن نتائج الارتياح السياسي وتأثيراته.
 - 6 - استيضاح تأثير الارتياح السياسي في مدى تبني بعض أشكال المقاومة اليومية.

أولاً - الإطار النظري:

(1) المقاربات الأنثروبولوجية المعاصرة للدولة:

نال مفهوم «الدولة» نصيباً لا بأس به من التنظير في البحوث العلمية الاجتماعية والسياسية. ولا يثير ذلك دهشةً واستغراباً بالنظر إلى مرونة استعمالات المفهوم الدارجة والأكاديمية التي أفسحت الطريق لكثرة من المعاني والدلالات (Obeid, 2015). وكان لماكس فيبر الدور الأبرز في صوغ معاني المفهوم الأكثر رواجاً واستدامة. بل وينطلق الحديث عن اتجاهات مقاربة الدولة، في الغالب الأعم، من نظريته في الدولة.

يناقش ماكس فيبر، بدلاً من الحديث عن الدولة في حد ذاتها، العديد من أشكال الدولة - دولة اللصوصية robber state، ودولة الرفاهية أو الرعاية، والدولة الدستورية، والدولة الثقافية culture state، وحتى الدولة التراثية patrimonial state. وقد تبدت تغيرات لاحقة في التأكيد، والمحكات، والمعايير التي تحدد الدولة في كتاباته وتُعيّنُها، وذلك من التأكيد على احتكارها للقوة القهرية force الفيزيائية، والحكم والشرعية إلى الدولة باعتبارها منتجة للأفكار القيمة، وبوصفها نظاماً قانونياً مشروعاً بيروقراطياً رشيداً. إذ لا يوسم فيبر الدولة بأنها موضع القوة الفيزيائية فحسب، ولكن تشمل طبيعتها السياسية والمؤسسية والتنظيمية، كذلك، الشرعية وإضفاء الشرعية، وفريقاً إدارياً، ونظاماً اجتماعياً، بالإضافة إلى اعتبارها العنصر المكون الرئيس في كل الحياة الثقافية.

وبالنظر إلى هذه الكثرة الوفيرة من الوظائف والأنشطة، بدا من الصعب على فيبر تقديم تعريف واضح ومحدد للدولة، وذلك لوجود عدد قليل من الأنشطة التي لم تنخرط فيها الدولة. ومع ذلك، ما يبقى متسقاً في مناقشاته للدولة هو أنها تمثل، بصفة رئيسة، علاقة قوة قهرية وسيطرة على المصالح المادية والمثالية. ولما كانت إحدى غايات الدولة الحفاظ على النظام الاجتماعي، فإن ذلك قد استلزم التوسل بالعنف. وبرغم أن العنف والقوة القهرية ليستا وسيلتين وحيدتين تستعملهما الدولة، فإنهما وسيلتان تختص بهما الدولة التي تمتلك وحدها الحق في شرعية استعمال القوة الفيزيقية. وقد استلزم هذا الاحتكار للقوة تطوير السيادة (Loyal, 2017).

وقد حدد تيموثي ميتشل Timothy Mitchell اتجاهين سلكهما العلم السياسي الأمريكي ما بعد الحرب: الأول، اتجاه الأنساق the systems approach؛ والثاني، اتجاه الدولانية the statist approach. وقد أبرز منظرو الدولة الصعوبات المتضمنة في تعيين حدود «الدولة»، ونادوا بالتخلي عن دراسة الدول لصالح فكرة واسعة وهي «النسق السياسي». بيد أن السياق السياسي المتغير في الستينيات أفضى إلى إحياء الاهتمام بدراسة الدولة، ونادى منظرون كثر بإعادة الدولة إلى بؤرة التركيز البحثي والأكاديمي مرة أخرى. ومع ذلك، ففي محاولتهم معارضة الوظيفية الماركسية التي تعتبر الدولة أداة لتحقيق المصالح الطبقيّة الرأسمالية، أعاد هؤلاء المنظرون المتمركزون حول الدولة، مثل ميتشل Mitchell وستينمتر Steinmetz، إحياء الدولة بوصفها حقيقة اجتماعية منفصلة (Sharma and Gupta, 2006). وتعد، وفق تلك النظريات المتمركزة حول الدولة، مؤسسة محدودة تتمايز عن المجتمع. ويتم تصويرها، غالباً، باعتبارها فاعلاً موحداً مستقلاً يمتلك سلطة عليا فائقة لتنظيم السكان داخل أراضيها.

ويتساءل باحثون ومفكرون، من أمثال أبرامز Abrams وكوريغان Corrigan وسائر Sayer وجيسوب Jessop وجوزيف Joseph ونوجينت Nugent وميتشل Mitchell ورادكليف براون وترويو Trouillot، بصورة نقدية فرضية أن الدولة موجود تصوري أو إمبيريقى قبلي. وسيراً على درب هؤلاء الباحثين والمفكرين لا يعتبر البعض الدولة معطى - كياناً متميزاً ثابتاً وموحداً يعيّن الفضاء الذي تعمل فيه المؤسسات الأخرى. ويحاجج ميتشل Mitchell بأن ظهور الدولة كنظام اجتماعي

منفصل ومستقل نسبياً يمثل في حد ذاته تشيئاً reification تشكله الممارسات الاجتماعية اليومية. وأن الكيفية التي يتم بها رسم خط يفصل بين الدولة والمجتمع المدني تصبح ممارسة في القوة والضغط الاجتماعي (Sharma and Gupta, 2006).

ويدفع مايكل تاوسيج Michael Taussig، في سياق مقارنة غموض تصور الدولة وطابعها المراوغ والزلق، بأن الدولة هي الفيتش fetish الأكبر في المجتمع المعاصر، منتقداً بذلك التشييء والتجسيد الذي تنتجه نظرية الدولة وممارستها (Ismail, 2006). وقد أسهمت المعالجة اليومية للمصطلح، وكذا الأدبيات التي تقارب الدولة، في تشيئها «ككيان» سياسي للحكم محدود ومتماusk. «ويتحدد الافتراض السائد في أن هذا الكيان المتماusk للدولة، بأية طريقة نعرفه بها، «يعلو» على المجتمع، في المقام الأول عن طريق قدرته على الاحتكار المشروع لاستعمال القوة القهرية» (Obeid, 2015, 437).

ويعد كيان الدولة الميتافيزيقي والشبيه بالإله، في رأي مايكل تاوسيج Michael Taussig، نتاجاً لممارسات الحكومة التي ينشرها الإداريون والمحافظون، أو الحكام والجيش والشرطة. وتمثل الدولة الشبيهة بالإله، أيضاً، إسقاطاً لخيال وتصورات من هم على هوامش قوة الدولة، والذين يشيئونهم ويجسدونها بفعالية. ويفترض تيموثي ميتشل، في ذات السياق، أن هذا التشييء إفراز «للدولة باعتبارها نتيجة – تحديداً الدولة باعتبارها نتيجة للتصور. هل توجد الدولة إذن؟ أجاب نافارو – ياشين Navaro-Yashin، مستلهماً زيزيك Zizek، بأن أطلق عليها فنتازيا تنجو من موتها الخاص. إنها كائن لاكاني صغير Lacanian objet petit – فنتازيا، فيتش، أسطورة. وتؤكد هذه الأوصاف المختلفة الطبيعة المراوغة لتصور العلوم الاجتماعية للدولة. في الحقيقة إنها بعيدة المنال، تظهر وتختفي مثل السحر، الآن تراها، والآن قد لا تراها (Ismail, 2006).

ويحتاج أخيل جوبتا Akhil Gupta بأن فكرة الدولة العقلانية الرشيدة، التي يجسدها النمط الفيبري، غير مفيدة لفهم السياسة والحكم في العديد من الأماكن والسياسات. ومما له دلالة، أن هذه الرؤية تتردد أصداؤها في البحوث المعاصرة التي تتناول الدولة في السياسة المقارنة. ويعد جويل مجدال Migdal Joel أحد ممثلي هذا الاتجاه، ويقرر أن التنظيرات والتمثيلات التي تقارب الدولة حُلقت فوق المجتمع

وانفصلت عنه. وألصقت بالدولة صفات ميتافيزيقية أكسبتها صبغة أسطورية، على حد تعبير ميشيل فوكو. وثمة الكثير مما يستحق الثناء في اقتراحات مجدل جذب الدولة إلى الأرض والواقع. إذ يقترح أن ننظر في «الخدائق»؛ المكاتب الميدانية المتناثرة، وما شابه ذلك، بقصد فهم آليات عمل الدولة في المجتمع. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يتسلط التحليل على مواجهات المواطنين مع الدولة اليومية بوصفها شعائر للقوة تأتي بالدولة إلى أسفل، إلى الشعب.

ولكن هل تدفع تلك الانتقادات التي صُوِّبت إلى مفهوم الدولة وتصورها إلى نبذه جانباً؟ تجيب سلوى إسماعيل عن هذا السؤال بقولها:

لا أقترح التخلي عن مفهوم الدولة ونبذه بوصفه مقولة تحليلية. لكن من الضروري الحذر عند استعمال مفهوم قد يسهم في صناعة أسطورة أو تشييء. ولتحقيق هذه الغاية، أرى أننا بحاجة إلى مقارنة الدولة اليومية - وأقصد بها ممارسات الحكومة والحكم التي تنتشر على مستوى الميكرو في الحياة اليومية (Ismail, 2006, xxxi).

ويتفق الباحثون المعاصرون على أن الدولة مفككة ومتشظية، وعابرة للمحلية، وعملية. ويتم التنظير لها بوصفها «موجوداً أيديولوجياً»، و«موجوداً ثقافياً»، وباعتبارها مجموعة عامة من الأفكار، والممارسات، والأجهزة، والخطابات (Obeid, 2015). وبدلاً من اعتبار طبيعة «من أعلى إلى أسفل» التي تعد قوة الدولة أمراً بديهياً ومفروغاً منه، يطالب الأنثروبولوجيون ببحث الكيفية التي من خلالها تشغل الدولة مركزها الرأسي باعتبارها سلطة عليا تدير الأفراد والسلوك الاجتماعي وتضبطه وتتحكم فيه. ويثير هذا الاتجاه مزيداً من التساؤلات حول بناء علاقات الدولة - المجتمع، وإلى أي مدى تشكل هذه العلاقات ثنائية. وقد ارتأى البعض أن «الدولة» من المجتمع، وتتموضع فوقه في آن معاً. إذ تنشأ من المجتمع؛ لكنها أيضاً تعكس في عملياتها المجتمع الذي تمارس السلطة والحكم من فوقه. الدولة، إذن، جزء من المجتمع، ورغم انفصالها عنه. وبدلاً من البحث عن تعريف يعدل الحد بين الدولة والمجتمع، نحتاج، بتعبير ميتشل، إلى بحث العمليات السياسية التي من خلالها يُنتج التمايز غير المؤكد، والقوي مع ذلك، بين الدولة والمجتمع (Obeid, 2015).

ويتبدى منحنى مقارنة الدولة اليومية، ونبذ الرؤية التشيئية المتعالية للدولة في بحوث أنثروبولوجيا الشرق الأوسط. والحقيقة أن أنثروبولوجي الشرق الأوسط لم يجروا بحثاً عن الدولة حتى وقت حديث نسبياً. وقد حصرت ميشيل عبيد مجموعات البحوث المبكرة التي تقارب الدولة في الشرق الأوسط، وشارك فيها أنثروبولوجيون، ومنها البحث الذي أجرته دينز كانديوتي Deniz Kandiyoti والمعنون «النساء، والإسلام، والدولة» (Women, Islam and the State (1991)). وقد بذلت كانديوتي جهوداً حثيثة فاقت ما بذله أي أنثروبولوجي آخر خلال الثمانينيات والتسعينيات لتنشيط البحوث التي تقارب الدولة. كذلك قدمت البحوث المركزة التي أجرتها سعاد جوزيف تنظيراً لدول الشرق الأوسط، والمجتمع المدني، والمواطنة، والقانون، وحقوق الإنسان، والعائلة/القرابة، والأمة، والنوع. وتبقى مقدمتها المعنونة «الجندر والمواطنة في الشرق الأوسط» (Gender and Citizenship in the Middle East (2000)) نصاً معيارياً رغم مرور أكثر من عقدين على نشره. ويهتم عملها بالتنظير للتركيبات المتبادلة للدولة والذات عن طريق وساطات الممارسات العائلية والقانونية، خاصة قانون الأسرة وقوانين المواطنة، مع نقد للثنائيات الغربية عن المجالات العامة/الخاصة باعتبارها ترتبط بالسياسة والممارسات العائلية (Obeid, 2015).

وقد أسهم عمل آصف بيات Asef Bayat الموسوم «الحياة بوصفها سياسة» (Life as Politics (2009)) بشكل كبير في البحوث والمقاربات الأنثروبولوجية لتعاملات الحياة اليومية بين المواطنين الذين يناضلون من أجل البقاء. وقد نالت أصداء حجتة التي مؤداها أن السياسات اليومية معيشة «كتخطيات وتجاوزات هادئة» للقوة، من بحوث أنثروبولوجيا الشرق الأوسط التي قاربت الدولة (بيات آصف، 2014). وكانت دراسة سوندر هایل Sondra Hale (1996) للحزب الشيوعي في السودان نموذجاً للنسوية الماركسية بتركيزها على الظروف التي تدفع السياسات التقدمية في السودان أو تبطلها وتعوقها. وثمة دراسة مقارنة تطرقت لسياسة الدولة في علاقتها بالنساء في لبنان والعراق تم توثيقها في عمل سعاد جوزيف المبكر (1986، 1991). ويمثل التحليل النقدي للدول، والليبرالية الجديدة، والنسوية بؤرة تركيز لمجموعة فيكتوريا بيرنال Victoria Bernal المحررة (2014). وتعيد مايا مكداشي Maya

Mikdashi (2013) بصورة مبتكرة التفكير في المواطنة عن طريق نظرية الشذوذ (Joseph, 2015). وتوفر هذه الدراسات نقطة انطلاق قوية لأنثروبولوجي الشرق الأوسط صوب درس موضوعات الحركات الاجتماعية والسياسية، والعنف السياسي، والسياسة اليومية، والثقة السياسية والدولة.

(2) الثقافة والمنظورات الأنثروبولوجية:

تتمفصل الأطر الثقافية والتمثيلية في الأنثروبولوجيا مع الاتجاهات البنائية والوظيفية في دراسة الدول وطبيعتها الثقافية. وثمة منحنى تحليلي لتشكيل الدولة لا يراها تقف في قمة المجتمع، ومركز القوة، وتعمل كمنسق أعلى لحكم السلوك الاجتماعي والفردية عن طريق مؤسسات أخرى. ويدفعنا هذا المنحنى إلى إعادة النظر في آليات الحكم وعمل القوة عبر أنشطة الدولة العادية مثل جمع الضرائب، أو توزيع الطعام المدعوم على الفقراء، أو إصدار جوازات السفر. ويتيح تتبع هذه المسارات اليومية والعملية للحكم دراسة عملية القوة بطريقة منفصلة، والإمساك عن التأكيد على أن الدولة هي المقعد الأعلى والأسمى للقوة (Sharma and Gupta, 2006).

وتطرح الأنثروبولوجيا منظورات مفيدة، على وجه الخصوص، لفحص تشكيل الدولة وفهم كيف تتراكم وتتشكل حدودها ثقافياً. ويحاول المشروع الأنثروبولوجي فهم الظروف التي من خلالها تمثل الدولة ذاتها بنجاح باعتبارها متماسكة وواحدة. وتضع الأنثروبولوجيا دور الاختلاف الثقافي في تشكيل وتوجيه الدول في طبيعة اهتماماتها. ويشير ستينمتز Steinmetz إلى أنه برغم عدم تجاهل الثقافة كلية في التحليلات التاريخية والمقارنة للدول، فإن دوراً محورياً وحاسماً يُنسب إليها في عمليات تشكيل الدولة. وفي رأي ستينمتز أن التصورات الماركسية الجديدة والفيبرية الجديدة تميل إلى اعتبار الثقافة كياناً تنتجه الدولة، لكنها لا ترى الدول باعتبارها نواتج للعمليات الثقافية. وتتجاهل التصورات الفيبرية الجديدة للدولة الثقافة أيضاً إذ تراها مستلقية ومتموضعة بقوة فوق جانب طرف المجتمع في ثنائية الانقسام بين الدولة – المجتمع (Sharma and Gupta, 2006).

وتعتبر التصورات البنائية والوظيفية الدولة مجموعة من المؤسسات تؤدي وظائف معينة ترتبط بالحكم والأمن، كما هو الحال في مقولة فيبر الشهيرة عن الدولة

التي تحتكر العنف في إقليم معين. ويمثل الاختلاف الثقافي في تلك التحليلات مجرد متغير، ولا يمثل في الغالب متغيراً له أهمية كبرى. وتدفعنا المنظورات الأنثروبولوجية إلى مساءلة فرضية أن الاختلاف الثقافي ظاهرة مصاحبة للسمات الوظيفية والبنائية للدول.

ويدفع المنظور الأنثروبولوجي إلى الاهتمام بالتكوين الثقافي للدولة، أي بالكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة، وكيف تتشكل تصوراتهم بمواقعهم المعينة ومواجهاتهم الحميمة والمتجسدة مع عمليات الدولة ومسؤوليها، وكيف تُبرز الدولة ذاتها في حيواتهم (Sharma and Gupta, 2006). وقد برزت منظورات ثلاثة في دراسة الدولة وتشكيلها الثقافي: الممارسات اليومية، والتمثيلات، والصبغة المكانية للدولة. وفي التأكيد على «التشكيل الثقافي» للدول، يهتم أنثروبولوجيو الدولة بتلك الجوانب المتواشجة.

تحدد النضالات والصراعات الثقافية، من منظور الممارسات اليومية، ماذا تعني الدولة لمواطنيها، وكيف تتشكل الدولة في حياتهم اليومية، وأين ترتسم حدودها. وتثور هذه النضالات والصراعات الثقافية في مجال التمثيل، وميدان الممارسات اليومية لأجهزة الدولة وممارسات الحكومة (Sharma and Gupta, 2006). التركيز ينصب هنا على الدولة في الحياة اليومية. فمن الضروري استجلاء سياسة الحياة اليومية في مجتمع البحث، والتركيز على مستوى الميكرو للممارسة الحكومية (Ismail, 2006).

ومجال الممارسات اليومية هو الساحة الرئيسة التي يتعلم فيها الأفراد شيئاً عن الدولة. وتتشكل الدولة في حياة الأفراد عن طريق الممارسات العادية للبيروقراطيات. وما تعنيه الدولة للأفراد مثل المسؤولين الحكوميين متموضع داخل بيروقراطية معينة، وكذا ما تعنيه لآخرين، مثل المستفيدين من البرامج الحكومية ومواطنين آخرين، كل ذلك يتشكل عن طريق الإجراءات الروتينية والمتكررة التي تتوخاها البيروقراطيات (Sharma and Gupta, 2006). إن مواجهات الدولة اليومية وتفاعلاتها لا تشكل خيال الأفراد وتصورهم لماهية الدولة وكيف يتم ترسيم حدودها فحسب، لكن تمكن الأفراد أيضاً من ابتكار إستراتيجيات لمقاومة تلك الدولة الرسمية المتخيلة والمتصورة، وتخريب أوامرها (Sharma and Gupta, 2006).

ولا ريب في أن الاهتمام اللصيق والوثيق بالجوانب العادية، ظاهرياً، من الحياة اليومية هو ما يحقن الدينامية والإبداع داخل مجالات كثيرة في أنثروبولوجيا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويجذب الممارسين في ميادين متخصصة أخرى إلى أساليبها المنهجية. ويمكن أن نتذكر، على سبيل المثال، كيف أن ميكائيل التكييف والتوافق التي لاحظتها بدقة إحدى عالمات السياسة لدى القاهريين في الأحياء الشعبية (ديان سينجرمان Diane Singerman في كتابها «سبل المشاركة» Avenues of Participation) قد مهدت الطريق لاتجاه جديد في بحث قوة الدولة وما يجابهها من مقاومة. وكانت سلوى إسماعيل Salwa Ismail في كتابها المعنون «الحياة السياسية في الأحياء الجديدة بالقاهرة» (2006) Political Life in Cairo's New Quarters يقطعة ومنتبهة تماماً للحاجة إلى الاهتمام بالحيوات اليومية للفاعلين على مستوى الميكرو (Kandiyoti, 2015).

تشمل التمثيلات أي وسيلة أو طريقة رئيسة عن طريقها تتشكل الدول ثقافياً، وتمارس عن طريقها قوة الدولة. ويتعلم الأفراد عن مؤسسات وموظفي دولة معينة، على مستويات محلية وقومية، عن طريق الجرائد، ويقرؤون تقارير حكومية عن ضبط النسل، ويشاهدون التلفزيون، وينصتون إلى خطب المسؤولين وهلم جرا. وفي مجال التمثيل يتم إنتاج خطاب الدولة المعلن. وتشكل التمثيلات الثقافية العامة، وأداء الدولة، تصورات الأفراد لطبيعة الدولة. ويرتبط هذا التصور بنظرية التمثيلات الاجتماعية عند سيرجي موسكوفيتشي Serge Moscovici الذي يلمح إلى أن التمثيلات الاجتماعية هي التعاريف الجمعية للواقع، والمعرفة المتموضعة اجتماعياً أو المعرفة الاجتماعية الواقعية الناتجة عن الاتصال اليومي داخل الجماعات الاجتماعية وفيما بينها، على سبيل المثال الاتصال بين المواطنين، ومؤسسات الدولة ومسؤوليها. وتتعلق التمثيلات الاجتماعية بعمليات صناعة المعنى الجمعية التي تفضي إلى إدراكات مشتركة تنتج أواصر اجتماعية توحد المجتمعات، والتنظيمات، والجماعات.

ويتصور موظفو المؤسسات البيروقراطية المتنوعة الكيان الذي يعملون فيه وموقعهم فيه عن طريق المجال التمثيلي. ويحقق دوران وانتشار صور للدولة وقاداتها وأفعالهم للأفراد على مستويات مختلفة للبيروقراطية، ومن هم خارج هذه المؤسسات،

تخيل وتصور هذه المؤسسات، وتخيل ماهية الدولة، وما ينبغي أن تفعله وتقوم به، وأين تتموضع حدودها، وموقعهم في علاقتهم بمؤسسات الدولة (Kandiyoti, 2015). باختصار، تشكل التمثيلات صورة الدولة وماهيتها. بما يعني أن الدولة تتشكل بتمثيلات أو تصورات القواعد الشعبية من أسفل إلى أعلى.

وفيما يتعلق بمنظور الصبغة المكانية للدولة Spatialized State نجده يؤكد الطرق التي من خلالها يتم تصور الدول مكانياً؛ بمعنى كيف يخبر الأفراد الدولة باعتبارها كياناً له خصائص وسمات مكانية معينة؟ وعن طريق أي الصور والمجازات والممارسات التمثيلية تُفهم الدولة بوصفها واقعاً ملموساً وشاملاً وحاوياً من الناحية المكانية؟ إن الدول تمثل ذواتها، عن طريق مجموعات معينة من المجازات والممارسات، باعتبارها كيانات مادية متجسدة لها سمات مكانية معينة (ما يوصف بخواص «الاحتواء والشمول الرأسى» vertical encompassment). ويحقق ذلك للدول صون مشروعيتها، وتطبيع سلطتها، وتمثيل ذواتها باعتبارها أسمى وأعلى من المؤسسات الأخرى ومراكز القوة، وحاوية لها. الإشارة هنا إلى عملية تلك المجازات والممارسات باعتبارها «إضفاء للطابع المكاني spatialization على الدولة». ويفرض ذلك مقاربة الأساليب الرئيسة التي تحقق الدول عن طريقها هذا الإضفاء للطابع المكاني، وتبيان كيف تتكامل الممارسات البيروقراطية العادية واليومية للدولة مع تلك الإنجازات (Ferguson and Gupta, 2005).

وتجتمع صورتان في المخيال الشعبي والخطابات والأكاديمية عن الدولة؛ وهما الرأسية verticality والاحتواء والشمول encompassment. وتشير الرأسية إلى التصور المركزي والمتغلغل والشامل للدولة بوصفها مؤسسة تتموضع «فوق» المجتمع المدني، والمجتمع المحلي، والأسرة، بطريقة أو بأخرى. ومن ثم فإن التخطيط الذي تقوم به الدولة هو بصورة متأصلة تخطيط «من أعلى إلى أسفل»، وأن أفعال الدولة وأدائها وممارساتها هي جهود للمعالجة والتخطيط «من أعلى». أما الصورة الثانية فهي الاحتواء والشمول. هنا تتموقع الدولة (المنصهرة مع الأمة nation من الناحية التصورية) داخل سلاسل دائمة الاتساع والإندياح من الدوائر التي تبدأ بالأسرة والمجتمع المحلي، وتنتهي بنظام الدول القومية. ويعمل هذان المجازان (الرأسية والاحتواء) معا

لإنتاج صورة مكانية وأحادية البعد للدولة التي تقبع فوق أماكنها المحلية وأقاليمها ومجتمعاتها المحلية، وتحويها (Ferguson and Gupta, 2005).

ولنا أن ندفع بأن قوة مجازات الرأسية والشمول تنتج عن حقيقة أنهما مطمورتان داخل الممارسات اليومية لمؤسسات الدولة، وأن العمليات الروتينية التي تؤديها مؤسسات الدولة تُنتج الهيراركيات المكانية وأحادية البعد. وهكذا، فإن تحليل تصور الدولة يجب أن لا يقتصر على التمثيلات الخطابية الظاهرة للدولة والممارسات الدالة الخبيثة وغير الملحوظة. ولكن يجب أن يمتد إلى الكيفية التي يتم من خلالها توجيه الأجساد، والكيفية التي من خلالها تُعاش الحياة، وكيفية تشكل الذوات. ويستدعي هذا التصور الموجه بالممارسة أسلوب بحث إثنوجرافي (Ferguson and Gupta, 2005).

(3) الاتجاهات ما بعد البنائية:

تُطبق الرؤى ما بعد البنائية في تحليل الدول انطلاقاً من تصور للدولة يعتبرها ذاتاً فاعلة subject متموضعة ثقافياً وتاريخياً. وهنا يُوظف البحث الأنثروبولوجي والتاريخي لتبيان أن دراسة الدول تحتاج إلى فحص ودرس للثقافات، والتشظي المائل داخل الدول، وكذا المسارات والمكونات المحلية والإقليمية لفاعلي الدولة وأنشطتها ومؤسساتها، والطرق التي من خلالها تتفاعل تلك المكونات مع العمليات الماثلة في المركز. وعن طريق رؤية الدولة باعتبارها فاعلاً قصدياً هادفاً محدوداً، يمكننا أن نقر القوة القهرية التي تمارسها الدول وتماسكها، ونذكر في الوقت ذاته مزيج الشظايا والقطع الممزقة، بتواريخها الخاصة، التي تتشكل منها الدول (Rubin, 2015).

وبرغم الأدوات المفيدة التي وفّرتها ما بعد البنائية للتحليل السياسي المقارن، لم تنل الدولة ما يكفي من إعادة التصور وصياغة المفهوم. ومع ذلك ثمة مقاربات أعادت التفكير في مركزية الدول وطبيعتها، ومنها مقاربة فيليب أبرامز Philip Abrams الذي يحاجج بأن الدولة قناع يحول دون أن نرى الممارسة السياسية على حقيقتها كما هي. كما أن الممارسات السياسية التي تشكل الهيمنة والسيطرة والمقاومة لا تؤدي على الإطلاق، داخل أبنية سياسية بصورة بدهية، ولكنها منتشرة في كل مكان عبر النسق الاجتماعي. وتخفي فكرة الدولة التشتت والانقسام الواقعي للقوة.

ويركز كليفورد جيرتز Geertz، في كتابه Negara (1980)، على إنتاج الملكيات kingships والشعيرة، وعلى مسرح السياسة بوصفه تصوراً بديلاً لماهية السياسة وما تصل إليه القوة وتبلغه. ويحاجج بأن الدولة تستمد قوتها القهرية، الواقعية والحقيقية بما يكفي، من طاقاتها التخيلية التصورية، وقدرتها السيميوطيقية على جعل اللامساواة ساحرة. وفي حين يقرر أبرامز أن ديناميات القوة تكمن في أي مكان آخر، أي خارج الدولة الظاهرة للعيان؛ يعتبر جيرتز القوة مسرحاً، وتُستمد القوة القهرية التي تمارسها الدولة الظاهرة للعيان من قدراتها على التأثير في هذا المكان الآخر بطرق وأساليب ثقافية، عن طريق السحر. وهكذا، ففي تفسير قوة الدولة، يزوج بنا أبرامز خارج المركز والسياسي، في حين يدفعنا جيرتز نحو الثقافة دفعاً (Rubin, 2015). ويسير فيرناندو كورونيل Fernando Coronil في كتابه الدولة السحرية The Magical State على خطى جيرتز مجادلاً بأن الدولة تعمل في العالم متوسلة بأسلوب الأوهام التي تنسجها وتخلقها.

ومع ذلك، يركز كورونيل على القوة المتماسكة والمتجانسة نسبياً التي تمتلكها الدول، حتى إنها تجلب الثقافة، والطرق الدائرية للتدفق الثقافي، إلى قلب توصيفات الدول وخصائصها. وعلى النقيض من ذلك، تحتاج أنا تسينج Anna Tsing، في تحليلها للهامشية في إندونيسيا، بأن الدول تُصنع جزئياً عن طريق المناورات على أنواع مختلفة من الهوامش، حيث يروي الأفراد حكايات، ويؤتون أفعالاً تعدّل السلطة وتعيد تشكيلها. جيرتز هو الآخر نجده يقابل بين سياسة المكان وتصور دولة متجانسة بقوله: «ما يعد مركزية فائقة من الناحية التمثيلية كان في الحقيقة تشتتاً هائلاً من الناحية المؤسسية، ومن ثم فإن السياسة التنافسية بقوة، والتي تنشأ من خصوصيات اللاندسكيب والعادة والتاريخ المحلي، تحدث بمصطلح النظام الاستاتيكي الذي ينشأ من الرمزية العامة للأسطورة، والشعيرة، والحلم السياسي». يؤثر ذلك على أن رمزية «المركزية المرتفعة الفائقة» high centralization توارى وتحجب مواقع متعددة للقوة تعمل خارج الدول وخلالها (Rubin, 2015).

وتشير تصورات وظائف الدول ومواقع أنشطتها في مجتمعات مختلفة إلى أن حدود ما نعتبره دولاً غير واضحة وضبابية وسائلة ومرنة. ذلك أن الدول تتخللها

الثقافة وتصبغها. وتلك حقيقة تحجبها تصورات الهيئات التشريعية، والجيش، والبيروقراطيات، والقوانين بوصفها ظواهر تفترض أشكالاً متمائلة في كل مكان، ويمكن تمييزها بالأساس من حيث درجة فعاليتها وكفاءتها فحسب. وتتسم الدول بأنها غير متجانسة داخلياً، وأن أشكالاً معينة للدولة قد تكون موجودة جزئياً فقط أو بصورة غير متساوية في إقليم قومي معين (Rubin, 2015). وبرغم أهمية المقاربات السابقة، تظل مقارنة ميشيل فوكو وبيير بورديو للدولة الأكثر أهمية وتأثيراً في أنثروبولوجيا الدولة المعاصرة.

(3 - 1) ميشيل فوكو:

يشير فوكو إلى أن الدولة «تبلور متمأسس» للأشياء التي تحدث في مكان آخر. وتمثل أجهزة الدولة، من وجهة نظره، كيانات تمر عبرها «شبكة كثيفة» من علاقات القوة دون أن تكون متموضعة داخل هذه الكيانات تحديداً. إذ إن ثمة أماكن أخرى، مواقع للمعنى، والممارسة السياسية وغير السياسية، تُفرض فيها القوة وتُجابه بمقاومة.

ويطرح ما سطره فوكو عن الدولة في مقاله عن «الحوكمة» governmentality (1991) رؤية للدول ترتكز على ثنائية تقابل. وتطرح مقارنة ويندي براون Wendy Brown النسوية للدولة ذات الثنائية. فتعد الدولة، في رأي فوكو وبراون هائلة وذات وزن وثقل ومتجانسة تقريباً من ناحية، ومتشظية مجزأة وغير مستقرة وغير متماسكة في الحقيقة والواقع، من ناحية أخرى. والدولة، في رأي براون، قد لا تكون مهيمنة ولا متجانسة، لكنها تتوسط وتنشر جميع القوى التي تشكل حيات المواطنين تقريباً. أما الدولة في رأي فوكو فلا تعدو أن تكون واقعاً مركباً، وتجريداً أسطورياً متخيلاً. بيد أنها تمارس شكلاً محدداً، وإن كان مركباً، من أشكال القوة يتخذ من السكان هدفاً له، ومن الاقتصاد السياسي شكلاً رئيساً للمعرفة، ومن أجهزة الأمن وسائله التقنية الأساسية (Rubin, 2015).

وبرغم أن مفهوم الدولة الحديثة يتحدد في أنها قوة ماحقة تجسد نوعاً من القوة الشاملة، فإن فوكو أراد أن يؤكد تأثيرها كنوع من القوة يضيف الفردية. وهو

يعني بذلك أن الدولة تموضع ذاتها داخل فردية الإنسان وهويته، والتي يُعاد صوغها في نمط للذات غير معروف حتى الآن - نمط يستدمج المكانة وما يرتبط بها ويلازمها من سمات تتوق الدولة إلى أن يمتلكها الفرد. الأكثر من ذلك أن الدولة قادرة على تحقيق ذلك عن طريق السيطرة على تقنية القوة التي مارستها الكنيسة - والمقصود هنا، السلطة الرعوية. «يصل الفرد إلى الاعتقاد بأن الدولة، من خلال ممارستها لتلك الرعوية pastoralism، تبحث عن رفاهيتها في هذا العالم (تماماً كما كان الإنسان ينظر إلى الكنيسة باعتبارها تسعى إلى الخلاص في الآخرة)» (Altorki, 2015b, 45).

لقد اهتم فوكو بالتمييز بين أشكال متنوعة من «التكنولوجيات». والأكثر أهمية في هذا السياق «تكنولوجيات السيطرة»، و«تكنولوجيات الذات» التي تمثل، من ناحية، التكنولوجيات التي تتيح للمرء توجيه وتحديد سلوك الأفراد، وفرض إرادات معينة عليهم، وإخضاعهم لغايات وأهداف معينة»، وموضوعة وتشبيهي الذات؛ وتمثل، من ناحية أخرى، تلك الأساليب التي تتيح للأفراد التأثير، بوسائلهم الخاصة، على عدد معين من العمليات الواقعة على أجسادهم وأرواحهم وأفكارهم وسلوكهم، وذلك بأسلوب من شأنه أن يحوّل ذواتهم، ويغيرها، ويحقق حالة معينة من الكمال والسعادة والنقاء والطهارة والقوة فوق الطبيعية، وهكذا (Raffnsoe, et al., 2016).

ويؤكد فوكو وجوب دراسة القوة وتحليلها من «أسفل إلى أعلى»، لا «من أعلى إلى أسفل». ويميز ذلك منظوره عن المنظور الماركسي للقوة. ويمكن نموذج القوة عند فوكو - من أسفل إلى أعلى - أي تركيزه على الطريقة التي من خلالها تتخلل علاقات القوة كل العلاقات في مجتمع معين وتخرقها، من تحديد الممارسات الاجتماعية باعتبار أن لها منطقتها الداخلي، وتتبع الطريقة الخفية التي تُستعمل بها هذه الممارسات، ويتم تدعيمها في إستراتيجيات القوة الأكبر. ويوفر نموذج فوكو، كذلك، رصد وتفسير الطرق العادية واليومية التي من خلالها تُمارس القوة وتُناقش وتُقاوم، ويتيح تحليلاً يركز على الأفراد بوصفهم فاعلين إيجابيين لا سذجاً سلبيين، وذلك على النقيض من منظور ماركسيين محدثين من أبرزهم لويس التوسير Althusser - المنتمي إلى الماركسية البنائية Structural Marxism - وقد اهتم بالطريقة التي من خلالها تقهر الدولة الأفراد، وتشكل الأيديولوجيا البشر كأفراد. ويرتكز نموده على فكرة أن الأفراد مجموعة من السذج يخضعون للضغوط الأيديولوجية (Mills, 2003).

ويستلهم فوكو، في كتابه Discipline and Punish، فكرة جيرمي بنتام Bentham البانوبتيكون Panopticon؛ تصميم مجموعة من الخطط وضعها بنتام عام 1791 لبناء سجن عقلاني جديد يركز على مبدأ إمكانية الرؤية. ويسمح هذا التصميم بمراقبة جميع السجناء دون أن يكون المسجونون قادرين على معرفة ما إذا كانوا مراقبين أو غير مراقبين. هذه الفكرة المعمارية البسيطة، كما أطلق عليها بنتام، حاولت معالجة مجموعة من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالجريمة والفقر عن طريق وضع السكان مصدر المشكلات داخل «منزل مراقبة» Inspection house مستدير حيث يُعزلون في زنازين، ويتعرضون لمراقبة مستمرة من سلطة مركزية. ويعي السجناء كونهم خاضعين للمراقبة، لكنهم لا يتيقنون أبداً من عين المراقب (Raffnsoe, et al., 2016). صارت هذه الفكرة، فيما بعد، رمزاً للقوة غير المرئية، وألهمت كتاباً ومفكرين وفلاسفة من أبرزهم نعوم تشومسكي، وزيجمونت باومان، وجورج أورويل، وميشيل فوكو.

وتكشف «فكرة بنتام البسيطة»، في قراءة فوكو، ميكانزم رئيساً للتشكيلات الانضباطية للقوة والمعرفة. ويتمثل التأثير الرئيس للبانوبتيكون في إحداث حالة من الرؤية الواعية والدائمة داخل النزلاء تؤكد وتدعم الأداء الوظيفي الأوتوماتيكي للقوة (Raffnsoe, et al., 2016). بتعبير آخر، تعمل القوة الانضباطية عن طريق جعل أهدافها مرئية طوال الوقت. والهدف المنشود هو تحويل الأفراد إلى عناصر ممتثلة، في عملية مثمرة اقتصادياً، ما يطلق عليه فوكو «الأجساد الطيعة المنصاعة» docile bodies. وتسهم النظرة البانوبتيكية الفاحصة في تطبيع القوة الانضباطية. إذ يمكن رؤية ومراقبة السلوكيات المنحرفة عن المعيار، ويتطلب الحكم العقلاني الرشيد معاقبتهم. كذلك تشجع هذه النظرة السلوك المنضبط ذاتياً، إذ يتبع الأفراد المعايير نظراً لوجود تهديد المراقبة، والخوف من إلقاء القبض عليهم (Dodge and Perkins, 2007). وهكذا، يجسد البانوبتيكون شكل السلطة في المجتمع المعاصر، ويحاكي بنيته السلطة التي لم تعد تهبط على المجتمع من الأعلى، ولكنها تخترقه من الداخل بواسطة سلسلة من علاقات القوة المتعددة، فتراقب هذه السلطة بشكل خفي ولا تُراقب.

وقد برزت في الآونة الأخيرة فكرة البانوبتيكون المعكوس Reverse Panopticon. وتؤشر على أننا نعيش اليوم في عالم تتيح فيه التكنولوجيا لأي شخص

أن يراقب ببساطة، ويرصد، ويوثق أفعال الآخرين الذين يمارسون عليه المراقبة؛ أي مراقبة الدولة، و«مراقبة المراقبين».

واضح أن فوكو قد لفت الانتباه إلى جميع العمليات التي يتم عن طريقها التحكم في سلوك السكان، وهي المؤسسات والهيئات، بما في ذلك الدولة؛ والخطابات والمعايير والهويات؛ والتنظيم الذاتي self - regulation وأساليب ضبط الذات ورعايتها. وتكثر الحوكمة في الغالب الأعم «بتوجيه السلوك وإدارته»، أي بكثرة من الوسائل التي يتم بها توجيه السلوك بوسائل مقصودة ومدروسة (Ferguson and Gupta, 2005). ومع ذلك، لا يعتبر فوكو القوة متركزة في الدولة وأجهزتها فحسب، ذلك أنها منتشرة عبر الجسد الاجتماعي، وتُجابه بمقاومة لا ريب في ذلك.

(3 - 2) بيير بورديو:

انتقد بورديو نظرية الدولة عند فيبر، ودوركايم، وماركس. ومما له أهمية في هذا السياق هو انتقاده لنظرية ماكس فيبر. ففي رأيه أن فيبر رَوَّج لنظرية فيزيقية physicalist عن الدولة. وعلى النقيض من الاتجاهات «الفيزيقية» التي تربط الهيمنة بالقوى المادية أو العسكرية بدرجة كبيرة، والتي تشمل الجيش وقوات الشرطة، كان من قبيل المفارقة أن عوّل بورديو على كتابات فيبر الأخرى عن الهيمنة والشرعية ليحاجج بأنه ليس ثمة قوة يمكن أن تُمارس باعتبارها قوة مجردة سافرة فحسب. وتفتقر النظريات الفيزيقية إلى تفسير لكيفية تشكل النظام الاجتماعي في المقام الأول، ولأسباب إذعان الخاضعين للهيمنة بسهولة، وتغاضيهم عن حقيقة أن أنساق الهيمنة التي تستند إلى القوة القهرية وحدها هي أنساق هشة. وبدلاً من ذلك، فمن الضروري الاعتراف بالأشكال الرمزية لدورها المحوري في تشكيل الدولة. وقد وُفّر ذلك الأساس لتعريف بورديو للدولة بأنها «احتكار للعنف الفيزيقي والرمزي المشروع. وهو تعريف يشكل في ظنه تصحيحاً جوهرياً لفهم فيبر المقيد (Loyal, 2017).

وقد صقل بورديو مفهومه للدولة من خلال تعاطيه مع منظرين معاصرين من أمثال الياس Elias، وتيلي Tilly، وكوريجان Corrigan، وسایر Sayer. ويعرف تيلي الدولة بأنها تنظيمات تمارس القهر والقسر، وهي مختلفة عن الأسر والجماعات

القريبة، وتمارس أولويات واضحة في بعض النواحي على جميع التنظيمات الأخرى داخل أقاليم حقيقية. والدولة في رأي كوريغان وساير هي مجموعة من الأشكال الثقافية التي تنظم الذاتيات، وتروّض الخاضعين للسيطرة والهيمنة. ويمثل هذا المنحى ابتعاداً عن التحليلات الماركسية الوظيفية للدولة، خاصة الرؤية اللينينية (Loyal, 2017).

وتتموقع الدولة، وفق تصور بورديو، خارج الأفراد وداخلهم. فالدولة ليست كياناً موحداً متجانساً مجرداً منفصلاً منخرطاً في أفعال كثيرة على نطاق واسع، حسبما يفترض بصورة عامة - التشريع، أو حكم، أو إنتاج خطابات تضيي الشرعية لخدمة مصالح الطبقة المهيمنة المسيطرة. وتعمل الدولة في داخلنا ومن خلالنا. ويخترق فكر الدولة أدق جوانب حياتنا اليومية من ملء استمارة بيروقراطية، وحمل بطاقة هوية، والتوقيع على شهادة ميلاد، إلى تشكيل تفكيرنا اليومي وفكرنا. وبذلك، يقبع العام في قلب ما نعتبره خاصاً بصورة بارزة، إذ تشيد الدولة النظام الاجتماعي ذاته - الجداول الزمنية، الميزانية، التقويمات، وحياتنا اليومية كلها تنظمها الدولة - وتشكل تفكيرنا، على نفس المنوال. وتعد الفئات التي نعمل ونحيا بها، والممارسات التي نسميها، والكيفية التي ندرك ونقيّم بها العمليات الاجتماعية نتائج وآثاراً لتفكير الدولة وفئاتها ومقولاتها. وتشكل الدولة نظامنا الزمني (التوقيت تأخيراً وتقديماً، على سبيل المثال)، وذاكرتنا الجمعية. ونظراً لأن أساليب تفكيرنا، والفئات التي نستعملها تصير متجذرة ومغروسة بعمق في لاشعورنا، فإنها تشكل هوياتنا الاجتماعية وأساليب التماهي.

توجد الدولة، إذن، في كل مكان تمارس تأثيراً لاشعورياً من الفرض الرمزي. ويحتاج بورديو بأن الدولة تؤدي ثلاث وظائف عن طريق خطابها المؤسسي الرسمي؛ وهي منح الهوية الاجتماعية عن طريق أفعال التعيين nomination؛ وتوجيه أفعال الأفراد وسلوكهم؛ وترشيد العمليات الاجتماعية وإنتاج معنى أو مفهوم مشترك. وتفترض هذه الوظائف الثلاث أن لديها السلطة وجهة النظر المشروعة لتحقيق ذلك (Loyal, 2017).

ولمفهوم المجال field في نظرية بورديو أهمية في هذا السياق. إذ طور بوريو اتجاهها موجهاً بالممارسة practice-oriented مع الاهتمام بالفعل الإنساني الإبداعي. ويشير مفهوم المجال إلى شبكة العلاقات الموضوعية القائمة بين المراكز

التي يشغلها الفاعلون داخل أنساق بنائية وتنظيمية معينة. وتوجد هذه العلاقات بمعزل عن الوعي والإرادة الفردية. وقد يكون شاغلو هذه المراكز فاعلين أو مؤسسات يقهرها بناء المجال (Ritzer, 2007). وتتسم هذه المراكز بأنها محددة موضوعياً في وجودها والقيود التي تفرضها على شاغليها، فاعلين أو مؤسسات (Swartz, 1997). ويتحدد كل مركز من خلال علاقته الموضوعية بمراكز أخرى. ويتعرض المجال دوماً لعملية تغير تاريخي (Danto, 1999).

ويتصور بورديو الدولة جزءاً لا يتجزأ من مجال القوة؛ ويقصد به البناء الموضوعي للعلاقات الذي يتشكل بين أنساق الفاعلين والسلطات التي تميل إلى الحفاظ على البناء القائم للعلاقات بين الطبقات (Loyal, 2017). ويتركز تصور بورديو للدولة، مجال القوة باعتباره ميتا - مجال، على استعمالها للنشاط للقوة بوصفها مبدأً تنظيمياً للتمايز والصراع عبر المجالات كافة. ويشغل الأفراد والجماعات، التنظيمات والمؤسسات التي تشغل مراكز مهيمنة مسيطرة ورأس مال في الفضاء الاجتماعي، تشغل جميعها مجال القوة (Albright and Hartman, 2018).

وتوصف الدولة بأنها احتكار للعنف الفيزيقي والرمزي. والدولة، حسبما يخبرنا بورديو، هي قطاع مجال القوة، أو المجال البيروقراطي، والذي يُعرّف ويحدد من خلال احتكار العنف الفيزيقي والرمزي المشروع الذي يُمارس على إقليم معين أو كل السكان. ويتضمن كل العنف الفيزيقي بعداً رمزياً. ومع ذلك، فبرغم أن تعريف بورديو للدولة يشمل العنف الفيزيقي والرمزي، فإن المقاربات التي تناولت نظرية بورديو قد ركزت على العنف الرمزي، وظل العنف الفيزيقي مهمشاً. وفي رأي بورديو، أن احتكار العنف الرمزي شرط لممارسة احتكار العنف الفيزيقي. وعلى النقيض من الاتجاهات الفيزيكية التي تربط الهيمنة بالقوى المادية والعسكرية بالأساس، والتي تشمل الجيش وقوة الشرطة، يؤكد بورديو، متبعاً باسكال Pascal وفيبر في بعض أعماله، على أنه ليس ثمة قوة يمكن أن تُمارس باعتبارها قوة مجردة فحسب (Loyal, 2017).

ويحدد بورديو الدولة كمجموعة من مجالات القوة حيث تحدث الصراعات التي تجعل رهانها احتكار العنف الرمزي المشروع، يعني سلطة إنشائه وفرضه بصفته مجموعاً مشتركاً لمعايير قهرية. فالدولة عبر التأطير الذي تفرضه على الممارسات

تنشئ وترسخ في ذهن أشكالاً رمزية للتفكير المشترك، وأطراً اجتماعية للإدراك والفهم والذاكرة. وبذلك فهي تتيح تكوين «حسّ مشترك». وتسهم الدولة بقسط محدد في إنتاج وإعادة إنتاج بناء الواقع الاجتماعي لأنها تفرض على وجه الخصوص، وفي الواقع وفي الأذهان، كل مبادئ التصنيف الأساسية - الجنس، السن، الكفاءات، إلخ - وذلك عبر تقسيمات وفق مقولات اجتماعية. وتبرر قوة الدولة وسلطانها الخضوع الفوري لنظامها. وتفرض الدولة قوتها عبر السلطة الرمزية، وليس القوة القهرية وحدها (شوفالييه وشوفيري، 2013).

ويستلزم عمل الأشكال الرمزية والقوة الرمزية وتأثيرها في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، فرض الرؤى الاجتماعية للجماعات الاجتماعية المهيمنة على وجهات النظر الاجتماعية عن العالم الاجتماعي التي تعتنقها الجماعات الخاضعة للمهيمنة (Loyal, 2017). تمثل المنظومات الرمزية، إذن، أدوات لفرض السيادة، ومنح صفة المشروعية التي تسهم في هيمنة طبقة على أخرى (العنف الرمزي). والسلطة الرمزية من حيث هي قدرة على الإقناع، وإقرار رؤية للعالم، هي قدرة شبه سحرية تمكن من بلوغ ما تمكن منه القوة الطبيعية أو الاقتصادية بفضل قدرتها على التعبئة. وقد تخضع السلطة الرمزية للتحويل، وأعني للتجاهل والقلب والتبرير (بورديو، 2007). وهكذا، لا تسهم الدولة في إعادة إنتاج النظام الرمزي والاجتماعي فحسب، لكنها -أيضاً- تجعل من الصعب الوقوف خارج هذا النظام (Loyal, 2017). ومع ذلك تبقى احتمالية مقاومة سلطة الدولة الرمزية وقوتها القهرية قائمة في كل حين.

(4) نظرية التمثيلات الاجتماعية:

تروم نظرية التمثيلات الاجتماعية social representations، التي صاغها سيرجي موسكوفيتشي Serge Moscovici للمرة الأولى، استجلاء العلاقات الماثلة بين السيكلوجيا البشرية، والمسائل الاجتماعية والثقافية المعاصرة (Howarth, 2006). وقد كان تأثيرها ملحوظاً غائراً في الباحثين المنتمين إلى ميادين معرفية مختلفة، كما يلوذ بها باحثو الأنثروبولوجيا السياسية، والثقة والارتياح السياسيين (Höijer, 2011). ويظهر أن ثمة منحى إلى بحث دور القيم والمعايير كمؤشرات للتنبؤ بالثقة

المؤسسية. والقيم والمعايير لا يتم تصورها بوصفها تفضيلات فردية اعتباطية، ولكن باعتبارها معرفة مرجعية متشكلة اجتماعياً توجه الاتجاهات السياسية للمواطنين وفقاً لمركزهم في المجتمع. ويرتكز هذا المنحى على نظرية التمثيلات الاجتماعية التي تنصب على التعاريف الجمعية للواقع، والمعرفة المتموضعة اجتماعياً أو المعرفة الاجتماعية الواقعية الناتجة عن الاتصال اليومي داخل الجماعات الاجتماعية وفيما بينها (Scheidegger and Staerkle, 2011). وتتعلق التمثيلات الاجتماعية بعمليات صناعة المعنى الجمعية التي تفضي إلى إدراكات وتصورات مشتركة تنتج أواصر اجتماعية توحد المجتمعات، والتنظيمات، والجماعات (Höijer, 2011).

واضح، إذن، أن ماهية التمثيلات الاجتماعية تتعلق بالأنماط المختلفة للإدراكات الجمعية، أو الحس العام، أو أنساق التفكير الخاصة بالمجتمعات والجماعات. إنها ترتبط دوماً بالموجودات الاجتماعية والثقافية والرمزية، وهي تمثيلات لشيء ما. ومع ذلك، ليس ثمة تعريف واحد جامع مانع للتمثيلات الاجتماعية التي يعرفها جودليت Jodelet ، على سبيل المثال، بأنها الصور التي تكثف معاني متعددة تتيح للأفراد تأويل ما يحدث؛ وهي فئات تحقق تصنيف الظروف، والظواهر، والأفراد الذين نتعامل معهم (Howarth, 2006).

ويطرح موسكوفيتشي تعاريف عدة للمصطلح، منها: «أن التمثيلات الاجتماعية تتعلق بمضامين التفكير اليومي، ومخزون الأفكار الذي يمنح التماسك لمعتقداتنا الدينية، وأفكارنا السياسية والارتباطات التي نخلقها. وبرغم أن التمثيلات تتموضع في العقول غالباً، فإنها قد توجد في العالم» (Höijer, 2011). وضح أن التمثيلات الاجتماعية ليست ببساطة صيغاً عقلية، أو أبنية معرفية، أو شبكات تفسر المعلومات لأن نتائج التمثيلات الاجتماعية تتجاوز المعرفي فهي واقعية وملموسة. والتمثيلات لا تؤثر في الممارسات اليومية للأفراد فحسب، لكنها تشكل هذه الممارسات (Howarth, 2006).

والحقيقة أن التمثيلات الاجتماعية ليست أنماطاً للتفكير منطقية ومتماسكة بالضرورة. بل تزخر بشظايا فكرية وأفكار متناقضة. هنا طرح موسكوفيتشي فرضية التعددية المعرفية غير المتجانسة cognitive polyfasia لإبراز فكرة أن الأفراد يعولون على أشكال وأنماط مختلفة للمعرفة لفهم وتفسير العالم من حولهم (Provencher,

(2011). وهكذا، تشير نظرية التمثيلات الاجتماعية إلى حقيقة أن التفكير اليومي في شيء ما قد يتسم بأشكال للتفكير مختلفة، ومتعارضة أحياناً (Höijer, 2011). وثمة صراع وتعاون ماثلان، على الدوام، في عملية تشكيل التمثيل. وديالكتيك التعاون والصراع هو ما يميز التمثيلات الاجتماعية عن فكرة التمثيلات الجمعية والتمثيلات الفردية عند دوركايم (Howarth, 2006).

ويميّز موسكوفيتشي، في مقاربتة للكيفية التي بمقتضاها تتحول الإدراكات الاجتماعية المشتركة جمعياً إلى تمثيلات جمعية أو توصف بأنها كذلك، بين التمثيلات المهيمنة Hegemonic representations، والتمثيلات التحريرية emancipated representations، والتمثيلات الجدلية polemic representations. والتمثيلات المهيمنة هي تلك التي يشترك فيها معظم أفراد حزب سياسي معين أو دولة معينة أو أية وحدة ماكرو متشكلة أخرى. وهي متماثلة وتنتشر في الممارسات الرمزية أو الوجدانية العاطفية كافة. أما التمثيلات التحريرية فترتبط بجماعات فرعية تخلق تصوراتها الخاصة بدرجة معينة من الاستقلالية فيما يتعلق بالأقسام المتفاعلة في المجتمع. وأخيراً التمثيلات الجدلية، وترتبط بالصراعات الاجتماعية؛ الصراعات بين الجماعات، والخلافات داخل المجتمع. وتحددها العلاقات المتعارضة، على سبيل المثال، الأفكار السياسية الليبرالية والشيوعية. ولكن ما صنف المعارف والإدراكات الجمعية الذي تقصده نظرية التمثيلات الاجتماعية؟ في الإجابة عن هذا السؤال يُدفع بأمرين: أولهما أن التمثيلات الاجتماعية تشير إلى الإدراكات التي تطبع التفكير الجمعي للمجتمع. ينصب الاهتمام هنا، على وجه الخصوص، على الظواهر التي تختلف بطرق متباينة عن الرؤى التقليدية، وتخلق التوترات داخل المجتمع، وتتحدى الحياة اليومية للمواطنين، والجماعات، والمؤسسات. وتلائم هذه الظواهر دراسة كيف تتغير الأفكار القديمة وتتحول، وكيف يتم إنتاج تمثيلات اجتماعية جديدة عن طريق الجدل والنقاش العام. والثاني، أن التمثيلات الاجتماعية مركبة وكلية. وقد ينظر إليها بوصفها نظريات، أو شبكة من الأفكار، أو مجازات وصوراً تتضمن انفعالات واتجاهات وأحكام (Höijer, 2011).

وترتكز عملية تشكيل الرأي، وفق نظرية التمثيلات الاجتماعية، على فرضية مؤداها أن الاتجاهات السياسية المعاصرة مثبتة ومرتكزة في الخبرات الماضية. وثمة

شكلان للتثبيت (الترسيخ) anchoring يمكن تمييزهما: الأول، التثبيت الاجتماعي social anchoring؛ ويشير إلى تأثير الخبرات في الجماعات الاجتماعية والفئات السابقة على الاتجاهات السياسية، وبخاصة تأثير العضوية في جماعات المكانة العليا والدنيا. وتُحدّد هذه الجماعات وتُعرّف من خلال المكانة الاجتماعية والتكامل السياسي. ويشير التثبيت المعياري Normative anchoring، بدوره، إلى فرضية أن الاتجاهات السياسية «مُثَبِّتة» في المعتقدات القائمة مسبقاً التي تخلقها جماعات اجتماعية ويشترك فيها أعضاء هذه الجماعات بدرجات مختلفة، وفي معتقدات معيارية معينة تتعلق بمبادئ النظام الاجتماعي المتناقضة. ويُتوقع أن تكون الثقة السياسية مُثَبِّتة معيارياً في مجموعتين من المعتقدات: التهديدات المُدرّكة للنظام الاجتماعي، ومعايير المواطنة. لذلك نتوقع أن العضوية في فئات المكانة الدنيا أو العليا تتنبأ بمستويات مختلفة من الثقة السياسية (Scheidegger and Staerke, 2011).

(5) النظريات الثقافية المفسرة للارتباط والثقة السياسية:

برغم تسلّط اهتمام علماء السياسة دوماً على قضية الشرعية، وبرغم وجود بحث مسحي عبر قومي أُستهل بمشروع الثقافة المدنية The Civic Culture في نهاية الخمسينيات، انطلق الجدل المعاصر حول الثقة السياسية بشكل جدي في مطلع السبعينيات. وقد أُمّاطت حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت في الولايات المتحدة اللثام عن مشكلة انحسار الثقة في الحكومة بصورة متسارعة. وكشف البحث المقارن عن اتجاهات مماثلة في ديمقراطيات متقدمة أخرى. وقد شكّل نشر دراسة كروزيير Crozier وهنتنجتون Huntington وواتانوكي Watanuki المثيرة للجدل، والموسومة بـ «أزمة الديمقراطية» (1975)، نغمة الجدل والنقاش في السبعينيات. إذ راجت بين المحللين السياسيين نظريات الأزمة، بل ووجدت أفكارهم طريقها إلى خطاب الممارسين السياسيين، مثل خطاب التوعك malaise الشهير لجيمي كارتر في يوليو عام 1979. وبشكل ملائم انتهى العقد بنشر كتاب الموند Almond وفيربا Verba الموسوم The Civic Culture Revisited (1980)، وفيه راجع العديد من المشاركين بصورة جذرية الفرضيات المبكرة حول الأسس الثقافية المزعومة للمشروع الديمقراطية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (Power and Jamison, 2005).

ومع العودة المؤقتة للثقة السياسية في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى في الثمانينيات، تحولت دفة البحوث بعيداً عن المعنى المجرد للثقة بالنسبة للديمقراطية إلى سؤال أكثر إلحاحاً عما يسبب ارتفاع مستويات الثقة السياسية أو انخفاضها. وخلال خمسة عشر عاماً تلت ذلك صار التحدي التحليلي الرئيس هو تحديد ما إذا كان تآكل الثقة السياسية جزءاً من «اتجاه عالمي» لانحسار مستويات دعم الساسة يعود إلى «عوامل بنائية وعلمانية مشتركة»، أو سواء كانت الاتجاهات دائرية ويمكن عزوها إلى عوامل خاصة بالدولة مثل التقاليد التاريخية الخاصة، أو أداء الحكومات، أو آلية عمل نظم سياسية معينة (Power and Jamison, 2005).

سعت اتجاهات مختلفة إلى حل هذه المعضلة. ويتبع أحد هذه الاتجاهات الافتراضات المستندة إلى الأداء التي صاغها كروزيير وآخرون، ويبحث مسببات الارتياح في التوسع الهائل في دور الدولة بعد الحرب العالمية الثانية. وتحدث أزمة الثقة السياسية، وفق هذا الاتجاه، حينما يُقابل الأداء الاقتصادي الاجتماعي الذي يتسم بالركود بمطالب شعبية متصاعدة. ومع ذلك، رفض عدد من الباحثين هذه النظريات في الثمانينيات، إذ لم تنهار الدولة كما كان متوقعاً، ولكن تكيّفت مع المطالب المتزايدة.

الاتجاه الثاني، يربط الارتياح السياسي بتغيرات ثقافية واسعة، وتمثله بصورة مثلى نظرية رونالد إنجلهارت Inglehart عن التغير القيمي بين الأجيال. إذ يقرر أن مستويات الثقة المنخفضة والمنحسرة في أنماط السلطة التقليدية كافة تعود إلى تغيرات ثقافية ترتبط بعمليات التحديث وما بعد التحديث. حيث يقيم المواطنون الذين ينشؤون في مجتمعات شهدت نمواً اقتصادياً هائلاً، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية قاداتهم ومؤسساتهم عن طريق معايير أكثر تطلباً (كثرة المطالبات والإلحاح عليها) مقارنة بالماضي. ويشير إنجلهارت، في تناقض حاد مع منطري الأزمة في السبعينيات، إلى أن المواطنين لا ينسحبون من الحياة السياسية، لكنهم يصيرون أكثر انخراطاً في السياسة بطرق غير تقليدية، ويتحولون إلى ما يطلق عليه بيبا نوريس Norris «مواطنين ناقدين» (Power and Jamison, 2005).

وثمة اتجاه ثقافي منافس، وهو نظرية رأس المال الاجتماعي التي تعتبر الثقة السياسية المنخفضة والمنحسرة نتيجة لمنطقة لتآكل المجتمع المدني والثقة بين

الشخصية. وقد صيغت هذه الحجة في مساهمات روبرت بوتنام Putnam الشهيرة. ويرسم منظرو رأس المال الاجتماعي ارتباطات واسعة بين متغيرات التفاعلات المباشرة الوجه للوجه، والمشاركة في الحياة الجمعية على مستوى المجتمع المحلي، والكفاءة السياسية الذاتية، والثقة بجميع تجسيدات المتنوعة (اجتماعية، سياسية، وبين شخصية). ومع ذلك، يقرر نيوتن Newton أن الارتياح السياسي لا تسببه، بدرجة كبيرة، عوامل اجتماعية أو اقتصادية ولكن عوامل سياسية. وتميل الارتباطات، أينما وجدت، إلى أن تكون ضعيفة ومشروطة بعوامل أخرى (Power and Jamison, 2005).

وأخيراً، ثمة اتجاه يرجع تدني المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية وانحسارها إلى فقدان الثقة، ورأس المال الاجتماعي، في الحداثة المتأخرة، وإلى تفكك الأبنية المتكفية للطبقة والأسرة والمكانة وما يرتبط بذلك من «فردانية» individualization أو إضفاء للطابع الفردي على أساليب الحياة في الحداثة الثانية second modernity. وهنا يذكر أولريش بيك Ulrich Beck أننا نشهد اليوم جيلاً من الشباب غير السياسي بصورة نشطة يأخذ الحياة بعيداً عن المؤسسات السياسية، بل ويحولها إلى فئات زومبية zombie categories؛ أي فئات ميتة حية في آن معاً، تحكم تفكيرنا لكنها غير قادرة على السيطرة على البيئة المعاصرة.

وتعد الانتخابات - وحتى الديمقراطية التمثيلية ذاتها - مثلاً على «الفئات الزومبية» أو حتى الديمقراطية الزومبية. فبرغم استمرار العمليات الانتخابية في الوجود، ينسحب عدد متزايد من المواطنين من المشاركة في التصويت وأشكال السياسة الرسمية الأخرى. ويرتبط ظهور الفئات الزومبية مباشرة بانحسار سرديات المجتمعية sociability المعطاة القائمة. ففي أعقاب ما يطلق عليه بيك الحداثة الثانية (تميزاً لها عن الحداثة الأولى التي تترادف بدرجة كبيرة مع ميلاد الدول القومية)، فقدت الفئات القديمة كالأسرة النووية، والطبقة الاجتماعية، والمكانة قوة جاذبيتها بوصفها ميكانيزمات مُنظمة، وحل محلها الفرد الذي أصبح لأول مرة في التاريخ الوحدة الأساسية لإعادة الإنتاج الاجتماعي. وفي رأي بيك أن لعملية الفردانية تأثيراً مباشراً على السياسة، تحديداً لأن المؤسسات السياسية القديمة كانت ترتكز على الميكانيزمات التنظيمية القديمة للحياة الاجتماعية، وقد بدت غير قادرة على التعامل مع تنوع أساليب الحياة والفرص التي صارت متاحة (Koch, 2017).

المعسكران الثقافي والمؤسسي:

تفسر البحوث والدراسات المعاصرة مستويات الثقة وفق تصورات معسكرين نظريين - الثقافي والمؤسسي. ويحاجج المنظرون الثقافيون بأن الثقة السياسية خارجية، تنبع من المعايير الثقافية والتنشئة الاجتماعية الحياتية. على سبيل المثال، تُعزى مستويات الثقة المنخفضة في أمريكا اللاتينية إلى الثقافة السياسية وتراث إقليمي مشترك وعام من الارتياح. وفي هذا السياق يُنظر للثقة السياسية باعتبارها تتولد من الثقة بالشخصية، إذ تؤثر تفاعلات الأفراد مع الآخرين في المجتمع فيما إذا كانوا يثقون في السياسيين، ومن ثم في المؤسسات السياسية. على الجانب الآخر، يفترض أصحاب المعسكر المؤسسي institutionalists أن الثقة السياسية داخلية، وأن الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة يشكل الثقة السياسية. وتنبع الثقة السياسية من الكيفية التي من خلالها يدرك الأفراد ويتصورون عمل المؤسسات السياسية، ومن ثم تعكس تقييمات أداء النظام في علاقته بحاجات المواطن ومطالبهم (Ross and Escobar-Lemmon, 2011).

وهكذا، تطرح التقاليد النظرية الثقافية والمؤسسية تفسيرات متميزة لأصول الثقة السياسية ومصادرها. إذ يعتقد باحثو التقليد الثقافي أن الثقة السياسية خارجية، تنبع من رأس المال الاجتماعي. ويمثل رأس المال الاجتماعي في رأي بوتنام «سمات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة، والمعايير، والشبكات التي يمكنها أن تطور كفاءة المجتمع عن طريق تيسير الفعل المنظم». ويتوسط رأس المال الاجتماعي العلاقة بين الثقة بين الشخصية والثقة السياسية. ويخلق مجتمع الأفراد الذين يمتلكون مستويات مرتفعة من الثقة في الآخرين، ويشاركون بإيجابية وفعالية في المجتمع المحلي، بيئة تعاونية مواتية للثقة في المؤسسات السياسية. وقد وجد العديد من الباحثين دليلاً على أن رأس المال الاجتماعي، وعلى وجه التحديد رأس المال بين الشخصي، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالثقة في المؤسسات السياسية. ومنطق ذلك، حسبما يقرر لاجوس Lagos، أن الثقة بين الشخصية تقع في قلب الاتجاهات حيال المؤسسات. والأفراد المفتقرون إلى الثقة في أقرانهم سوف يجدون صعوبة في الثقة في القادة والمؤسسات التي تمثلهم. وبناءً على بحوث كثيرة نتوقع أن الأفراد الذين يثقون بدرجة كبيرة في بعضهم البعض

سوف يثقون في مؤسساتهم السياسية (Ross and Escobar-Lemmon, 2011). وفيما يلي يُلقى مزيد من الضوء على طبيعة النقلة الثقافية، ومشتلات النظريات الثقافية في الديمقراطية.

النظريات الثقافية، الثقة، والديمقراطية:

الثقافة هي العملية الرمزية التي ينظم عن طريقها البشر الواقع بصورة معرفية، وينقلون أساليب حياتهم. والبشر هم مخلوقات الثقافة، يمتلكون توجهات محددة بالثقافة حيال الواقع (أي أشكال الوعي) ودوافع تثيرها الثقافة تتنوع وتختلف عبر التاريخ، وأنماط المجتمعات، والخبرة الفردية. لذلك تعد المشكلات السياسية – تلك المشكلات المرتبطة ببناء علاقات السلطة وتوزيع القوة – مشكلات ثقافية بالضرورة (Liah and Eric, 2010). وترتبط الأشكال الثقافية بالطبقة وأبنية القوة. وتطغى القوة على الثقافة وتتشكل بها. ويشير ستارت هول Stuart Hall إلى وجوب الجمع بين دراسة الأشكال الرمزية والمعاني، ودراسة القوة (Schoenmakers, 2012).

وتعد الثقة جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية التي تتخللها علاقات القوة وتستغرقها. فبدون الثقة لا تعمل الحياة الاجتماعية. والثقة هي منطقة بعيدة المنال من «الروابط الأخلاقية الضعيفة»، والتي تؤلف، جنباً إلى جنب المعايير ومخزون المعرفة الخبيئة الضمنية المشتركة بين كثيرين، مطلباً بالغ الأهمية لاستمرار الحياة الاجتماعية. وبدون هذه الروابط الأخلاقية من الاتجاهات والالتزامات الأخلاقية تثور الفوضى. وفي العلوم الاجتماعية بدا مصير مفهوم الثقة هو ذاته مصير حركة نظرية أُطلق عليها خلال العقدين الماضيين «النتلة الثقافية».

وبدلاً من القول بحياة اجتماعية تنسم بمصالح مختلفة ومتصارعة أو أفراد أنانيين يلودون بالتخطيط، تصور هذه الحركة الحياة الاجتماعية مجتمعاً أو جماعة أخلاقية تستند إلى قيم «معتدلة لينة»، لا دوافع أداتية «عنفية». وإلى جانب مفهومي رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية، حلت «الثقة» محل مفهومات ثقافية قديمة تصور «الحالات الاجتماعية» social states، «الأجواء الاجتماعية» social atmosphere، و«الأخلاق الجمعية» collective morals، و«المناخ الاجتماعي»

social climate في الأعمال الرئيسة داخل التقليد. ويمثل ذلك تجديداً للمفاهيم التي تميز هذا التقليد عن سابقه، وأقصد النزعة الثقافية culturalism، والذي تراجعت شعبيته بصورة لاحبة خلال الخمسينيات والستينيات. وكانت الفكرة الرئيسة في النزعة الثقافية الكلاسيكية هي تفسير التنمية الاقتصادية، أو نقص ما يمثّلها، بالإشارة إلى ثقافة المناطق الجغرافية أو الجماعات الاجتماعية. وبهذا المعنى يمكن اعتبار هذا التقليد «نزعة ثقافية جديدة» (Papakostas, 2012) (neoculturalism).

وتفترض النظريات الثقافية أن الثقة في المؤسسات السياسية، والأفراد الآخرين، أساسية ومهمة لعمل الديمقراطيات. وتتم مساواة الثقة بالدعم المنتشر الذي يرتبط باستقرار النظم الديمقراطية وأدائها الوظيفي الفعال. وعلى النقيض، تتساءل النظريات المؤسسية Institutional theories عن أهمية الثقة للدعم الديمقراطي، وتؤكد على الأداء المؤسسي بدلاً من ذلك. ويستعمل مصطلح النظريات الثقافية في هذا السياق للإشارة إلى مجموعة متنوعة من التصورات المرتبطة بصورة فضفاضة، وتسعى إلى تفسير المؤسسات والسلوك السياسي من حيث العادات، والقيم، والمعتقدات التي تمتلكها جماعة اجتماعية معينة.

وتؤكد «النظريات الثقافية في الديمقراطية» cultural theories of democracy أن الثقافة المدنية التي تتسم بمستويات مرتفعة من الثقة المؤسسية وبين الشخصية تعد ضرورية لعمل الديمقراطية. وتعادل الثقة المؤسسية، كما ذكرنا، الدعم السياسي الواسع، وترتبط ببقاء المؤسسات الديمقراطية وأدائها الوظيفي الفعال. ويُفترض كذلك أنها تسهم في الالتزامات المعيارية للمواطنين بالقيم الديمقراطية ورفضهم للدعوى الاستبدادية. وعلاوة على ذلك، تحتاج النظريات الثقافية بأن الثقة بين الشخصية والمؤسسية تسهم في مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. «ومن جانبها، تطرح النظريات المؤسسية في الديمقراطية بديلاً رئيساً للنظريات الثقافية، وتتصور دعم النظم الديمقراطية نتيجة لتقييمات المواطن للأداء الاقتصادي والسياسي لتلك النظم» (Mishler and Rose, 2005, 2).

وتطرح النظريات الثقافية في الديمقراطية ثلاثة منظورات متميزة، تقارب أهمية الثقة. يفترض الأول أن الثقة تزيد الدعم الشعبي للنظم الديمقراطية. ويفترض

هذا المنظور أن للثقة تأثيرات مباشرة على بقاء النظام وأدائه الوظيفي الفعال. إذ تخلق علاقة ثقة بين الحكومة والمحكومين، وتتيح للحكومة اتخاذ قرارات تحقق فوائد بعيدة المدى للمواطنين، حتى وإن كانت هذه القرارات غير شعبية على المدى القصير. أما المنظور الثاني، فيفترض أن الثقة تيسر القبول الشعبي للقيم والمثاليات الديمقراطية ورفض البدائل غير الديمقراطية. وتسهم القيم الديمقراطية في دعم النظم الديمقراطية. ومن منظور ثقافي، لا يفضي الارتياح الشعبي في المؤسسات الديمقراطية إلى تفويض شرعيتها واستقرارها فحسب، ولكن يهدد أيضا بزيادة الدعم للنظم غير الديمقراطية. ويفترض المنظور الثالث أن الثقة تدعم كيف المشاركة السياسية وكهما (Mishler and Rose, 2005).

(6) نظريات المقاومة اليومية:

برغم الاستعمالات المتعارضة لمصطلح «مقاومة» resistance، ثمة اتفاق على أنها فعل معارض، ونشاط - فعل اجتماعي يتضمن قوة agency، ويؤتى وينفذ هذا الفعل في نوع من علاقة المعارضة للقوة (Johansson and Vinthagen, 2014). ويقول ميشيل فوكو أنه «حيثما توجد القوة، ثمة مقاومة». ويعني ذلك أيضا، حسبما تقرر ليلي أبو لغد، «أنه حيث توجد المقاومة، ثمة قوة» (Vinthagen and Johansson, 2013). وتعد المقاومة اليومية جزءاً من المقاومة أو شكلاً من أشكالها. نتناول فيما يلي مفهوم «المقاومة اليومية» ونظرياتها، ومحاولات تطوير إطار نظري يستهدف تطوير دراسات المقاومة في الحياة اليومية.

تتنوع النظريات والأطر النظرية داخل «دراسات المقاومة» وتختلف، لكنها تتفق على أن المقاومة فعل معارض. وترتكز الأطر النظرية الهادفة إلى فهم المقاومة وتفسيرها، والتي باتت كلاسيكية الآن، على أدبيات كارل بولاني Polanyi وأنطونيو جرامشي Gramsci وجيمس سكوت Scott. ويؤشر شين Chin وميتلمان Mittelman على أن نظريات المقاومة الكبرى الثلاث تلك؛ مفهوم جرامشي الهيمنة المضادة counter-hegemony، وفكرة بولاني الحركات المضادة counter-movements، وفكرة جيمس سكوت السياسة التحتية infrapolitics، تتعامل جميعها مع أهداف مختلفة. إذ يتعامل جرامشي مع «أجهزة الدولة» (التي يتصورها أداة للتعليم)، وتعامل

بولاني مع «قوى السوق»، وتعامل سكوت مع الأيديولوجيات (النصوص أو الانعكاسات العامة) ونماذج مختلفة للمقاومة (حروب الحركة والمركز position، الحركات المضادة الهادفة إلى حماية الذات، والخطاب المضاد). إذن، ثمة ما يشبه تقسيم العمل بين تلك النظريات الكبرى الرئيسة حيث يتعامل جرامشي وبولاني مع السياسة الجمعية، وسكوت مع الحياة اليومية الفردية (Vinthagen and Johansson, 2013).

طرح عالم السياسة والأنثروبولوجي الأمريكي جيمس سكوت مفهوم المقاومة اليومية في كتابه «أسلحة الضعفاء» Weapons of the Weak عام 1985، بقصد مقارنة نوع مختلف من المقاومة؛ وهو نوع غير درامي، وغير مثير، وغير مرئي مثل التمردات، وأعمال الشغب، والتظاهرات، والثورات، والحرب الأهلية، وغيرها من تعبيرات المقاومة المنظمة والجمعية وتنضوي على مواجهة. ذلك أن المقاومة اليومية هادئة، ومشتتة، وخفية خبيثة، وفردية على ما يبدو، شيء يطلق عليه سكوت «السياسية التحتية». والمقاومة اليومية ليست مدركة ببساطة مثل المقاومة العلنية، وغير بارزة واضحة سياسياً. ويوضح سكوت كيف أن سلوكاً مشتركاً معيناً تبديه جماعات تابعة مستضعفة (على سبيل المثال، التلکؤ، الهروب، السخريّة، السلبية، الكسل، سوء الفهم، عدم الولاء، القذف والتشهير وتشويه السمعة، التحاشي، أو السرقة) لا يكون دوماً ما يبدو عليه، لكنه يمثل مقاومة بدلاً من ذلك. ويحتاج سكوت بأن هذه الأنشطة تمثل تكتيكات يستعملها الأفراد المُستغلون في سبيل تحقيق البقاء وتقويض الهيمنة القمعية، خاصة في السياقات التي ينضوي فيها التمرد والاحتجاج على مخاطرة كبيرة (سكوت، 1995).

إذن، تتعلق المقاومة اليومية بالكيفية التي من خلالها يسلك الأفراد في حيواتهم اليومية بطرق من شأنها أن تقوّض القوة (Vinthagen and Johansson, 2013). وتعد المقاومة اليومية ممارسة (وليست وعياً، أو قصداً، أو نتيجة). كما أنها توجد متشابكة تاريخياً مع القوة اليومية (وليست منفصلة عنها). وتعد المقاومة اليومية غير متجانسة وطارئة ومشروطة نظراً لتغير السياقات والمواقف، وهي ليست إستراتيجية عامة أو شكلاً متماسكاً من أشكال الفعل.

واقع الحال، أن سكوت لم يقيم وحسب بتمييز واستجلاء الشكل اليومي للقوة – ونقصد الأفعال التي تعرف بأنها مقنعة وخفية؛ السياسية التحتية – في علاقتها بتصور تقليدي

للمقاومة السياسية، لكنه كان أيضاً رائداً في تحديد أشكال المقاومة في علاقتها بأشكال القوة. وتوصف الأشكال المستعملة في مقاومة هيمنة وسيطرة علنية بأنها نصوص خفية (Johansson and Vinthagen, 2014). لقد أحدث سكوت تحولاً في فهمنا «للسياسة»، فجعل الحياة العادية للتابعين المستضعفين جزءاً من الشؤون والمسائل السياسية.

ويؤشر سكوت على تصنيف عام للمقاومة يركز على شكلين رئيسيين: المقاومة العلنية العامة *public*، والمقاومة المقنّعة *disguised*. ويرتبط هذان الشكلان من أشكال المقاومة بثلاثة أشكال للهيمنة والسيطرة (مادية، مكانية *status*، وأيديولوجية)، تؤدي إلى ستة أنماط للمقاومة. إذ توجد المقاومة بوصفها مقاومة معلنة بصورة عامة (الثورات المفتوحة، الالتماسات والعرائض، المظاهرات، احتلال الأراضي والاعتصامات)، وذلك في مواجهة: (1) سيطرة مادية، (2) تأكيد القيمة أو تدنيس وانتهاك رموز المكانة في مواجهة سيطرة المكانة؛ (3) الأيديولوجيات المضادة في مواجهة السيطرة والهيمنة الأيديولوجية. بالإضافة إلى ذلك، توجد المقاومة في شكل مُقنّع خفي (السياسة التحتية، الخبيثة) باعتباره مقاومة يومية (على سبيل المثال، الجثوم والركوع، والتهرّب، والتلكؤ)؛ (4) المقاومة المباشرة التي يمارسها مقاومون مقنعون في مواجهة سيطرة مادية؛ (5) الانعكاسات الخفية للغضب أو الخطابات المقنّعة للكرامة في مواجهة سيطرة المكانة؛ أو (6) الثقافات الفرعية المنشقة *dissident* (على سبيل المثال الدين الألفي *millennial*، وأساطير اللوصوية الاجتماعية، وأبطال الطبقة) في مواجهة السيطرة الأيديولوجية (Vinthagen and Johansson, 2013).

واضح أن شكل المقاومة يعتمد على شكل القوة. وأن الأساليب اليومية «محدودة النطاق»، و«آمنة نسبياً»، و«تعد بمكاسب مادية مهمة»، و«تتطلب تنسيقاً محدوداً أو لا تتطلب تنسيقاً رسمياً شكلياً على الإطلاق» (Vinthagen and Johansson, 2013). وكثيراً ما تُعقد مقارنات بين منظور سكوت للمقاومة، ومنظور دي سيرتو.

(6 - 1) سكوت، ودي سيرتو:

يتأمل سكوت نضالات الطبقة والصراعات الطبقيّة في سياقات قمعية من منظور أنثروبولوجي ومن منظور العلم السياسي؛ في حين يقارب دي سيرتو De

Certeau الممارسات الإبداعية في سياقات ديمقراطية - ليبرالية من منظور ما بعد الحداثة والدراسات الثقافية. إذن، يمثل سكوت منظور العلم الاجتماعي، في حين يمثل دي سيرتو منظور الإنسانيات.

وقد وجهت انتقادات مختلفة لمنظور سكوت، من أبرزها تلك التي صوّبها أوهانلون O'Hanlon. إذ يقرر أن سكوت يطبق تقسيماً صارماً بين المسيطرين والتابعين الخاضعين، ويغالي، في الوقت ذاته، في التأكيد على دور المقاومة. وتحدد نقطة الضعف الرئيسية في نظرية سكوت في أنها لم تدمج المقاومة في عملية ديناميكية وتفاعلية مع القوة. وإذا دمجت القوة في التحليل، فإن ذلك يعني وجوب أن نضع في الاعتبار مقاصد فاعلي المقاومة ونواياهم ووعيهم وتعبيراتهم التي شكّلتها خطابات قوية يتموضع فيها الفاعلون. وعليه يصعب أن نؤسس تعريفنا للمقاومة على القصد والنية intention، كما يفعل سكوت. لذلك، يطرح دي سيرتو منظوراً يمثل بديلاً لتفضيل سكوت للقصد والنية.

اتخذ دي سيرتو، حين طوّر منظوره، نقطة انطلاقه من اللغة كطريقة للقراءة والحديث، طريقة لاستعمال نسق. ويطرح دي سيرتو مساراً مناهضاً ومناقضاً لفوكو في فهم السيطرة والمقاومة، لكنه لا يغالي في تفضيل جهاز النظام الانضباطي. والمقاومة اليومية عند دي سيرتو هي مسألة تكتيكات تعتمد على الزمن ما دامت لا تتقيد بمكان معين. إذ لا تتموضع بأمان في أي مكان، ولا بد أن تكون متحركة، وهي دوماً تحت المراقبة بالنسبة للفرص التي يتوجب اغتنامها، مهما فازت فإنها لا تبقى. وقد أوضح دي سيرتو أن المقاومة اليومية تتعلق بطريقة استعمال الأنساق المفروضة، وكيف يستعمل الأفراد التكتيكات الشعبية العامة في أنشطتهم العادية واليومية بقصد قلب الترتيب الفعلي للأشياء وتحويله تحقيقاً لغاياتهم وأهدافهم (على سبيل المثال، إلقاء القمامة المتعمد في الشوارع). وتتمثل مشكلة دي سيرتو، وفهمه للمقاومة اليومية، في أنه برغم أن تلك الممارسات، حسب تعريفها، مرتبطة بشبكات القوة وتكثر بالمعارك، لا تكون مرئية منظورة بالطريقة التي كشف عنها تحليله (Vinthagen and Johansson, 2013).

إن الأصرة بين سكوت ودي سيرتو واضحة. فعندما يتحدث سكوت عن «أسلحة

الضعفاء» كنصوص خفية hidden transcripts، وسياسة تحتية، ومقاومة يومية، يتحدث دي سيرتو عن كيف أن تكتيكاً معيناً يمثل فن الضعفاء يحدده غياب مكان ملائم، ويوصفه مناورة داخل مجال رؤية العدو وداخل إقليم العدو تعمل في أفعال منعزلة ضربة تلو الأخرى. وهكذا، تعد المقاومة اليومية، في رأي سكوت ودي سيرتو، مسألة تتعلق بالأفعال غير المنظورة والصغيرة التي تصدر عن الخاضعين والمستضعفين. لكن أخفق دي سيرتو وسكوت في دمج ديناميات القوة/المقاومة (Vinthagen and Johansson, 2013).

منذ أن نشر جيمس سكوت كتابه «أسلحة الضعفاء» (1985)، قارب عدد ملحوظ من دراسات المقاومة منطقة «المقاومة اليومية» بالبحث؛ ونقصد بها المقاومة غير الرسمية وغير المنظمة التي أطلق عليها سكوت «السياسة التحتية» (Johansson and Vinthagen, 2014). وتشير الدراسات المعاصرة إلى أن: (1) المقاومة اليومية ممارسة (وليست وعياً معيناً، أو قصداً، أو إدراكاً أو نتيجة معينة). (2) المقاومة اليومية متشابكة تاريخياً مع القوة (اليومية). (3) المقاومة اليومية غير متجانسة وطائرة بسبب السياقات والمواقف المتغيرة (Vinthagen and Johansson, 2013).

وعلاوة على ذلك، صُكَّت مصطلحات، من أبرزها مصطلح «الدبلوماسية اليومية» Everyday Diplomacy، تشابكت مع مفهوم السياسة التحتية (سكوت)، ومع اتجاهات دراسة اليومي بوصفه ممارسة مكتسبة ومتجسدة (بورديو)؛ وباعتباره أفعلاً أو أساليب للعمل يؤديها أفراد غير متجانسين مطمورين في تنوع من القوى والعلاقات الاجتماعية (دي سيرتو)؛ وباعتباره ممارسات تشكل عمليات متعددة من خلالها تحاول القوة إحكام السيطرة والتحكم بالذوات الاجتماعية (فوكو). وتكشف الدبلوماسية اليومية عن الطرق التي من خلالها تُفهم الدبلوماسية، وتتم الخبرة بها، وتُعاش، وتتجسد، من خلال أفراد في تنوع من ميادين الفعل والخبرة، بما في ذلك أساليب الزي، والحيوات العاملة، وأساليب التعامل مع الآخرين. وتقارب الأنثروبولوجيا المعاصرة عمليات التوسط، وأهمية تلك العمليات للديناميات الاجتماعية، والحياة العائلية، والأحياء الحضرية (Marsden, et al., 2016).

ومن المصطلحات التي تمخّضت عن التشابك والتعاطي مع منظور سكوت

واتجاهات دراسة اليومى، واستحال إلى اتجاه نظري بارز في مقارنة المقاومة اليومية، مصطلح الزحف والتعدي الهادئ Quiet Encroachment الذي صاغه آصف بيات Bayat.

(6 - 2) الزحف والتعدي الهادئ:

رأينا أن تصور سكوت يشكّل، على ما يبدو، ثنائية أو متصللاً بين شكلين رئيسين من أشكال المقاومة: المقاومة اليومية، والمقاومة العلنية. وكان من الانتقادات الرئيسة التي جابه بها آصف بيات تصور سكوت وأدبيات المقاومة، تلك المساواة والمعادلة بين أشكال المقاومة الخفية الخاصة بالتابعين والمستضعفين، والأشكال الفردانية واليومية للمقاومة. وكبديل، توسل بيات بمصطلح الزحف والتعدي الهادئ، والذي يعتبره نوعاً نمطياً من سياسة التابعين والمستضعفين، إذ يلوذ المتبطلون وفقراء الحضر والطبقات الدنيا بالمقاومة العلنية والجمعية. ويشير الزحف والتعدي الهادئ، في رأي بيات، إلى التقدم الصامت والممتد، ولكن واسع النطاق، للناس العاديين صوب المالك والقوي بقصد الإبقاء على حيواتهم وتحسينها. ويتسم ذلك بالتعبئة الهادئة والممتدة والمفتوحة والمصحوبة بفعل جمعي عرضي (Vinthagen and Johansson, 2013).

اكثر بيات، إذن، بالكيفية التي بمقتضاها تستجيب القواعد الشعبية الحضرية للتهميش والاستبعاد والإخضاع. ويشير إلى أن إعادة البناء والهيكل الكونية الجديدة تنتج ذاتيات (جماعات مهمشة غير متمأسسة مثل العاطلين، والعمالة المؤقتة وعمالة الكفاف street subsistence، وأطفال الشوارع، وما شابه ذلك)، وفضاء اجتماعياً، ومن ثم مجال للنضالات والصراعات السياسية يصعب أن تفسرها المنظورات النظرية السائدة (Bayat, 2000). لذلك تبدت ثمة حاجة إلى منظور بديل، وهو «الزحف والتعدي الهادئ للأفراد العاديين»، يتلافى أوجه القصور البادية في المنظورات والنماذج السائدة.

وبالنظر إلى أوجه القصور في المنظورات السائدة - ونعني جوهرية منظور الفقراء السلبيين، واختزالية منظور الفقراء الذين يناضلون من أجل البقاء، ومنظور الفقراء السياسيين، علاوة على ارتباك أدبيات المقاومة وتشوشها - اتجه آصف بيات إلى تقييم سياسات مهمشي الحضر في العالم النامي من زاوية مختلفة، من حيث الزحف والتعدي الهادئ للأشخاص العاديين.

وتصف فكرة الزحف والتعدي الهادئ التقدم الصامت طويل المدى، واسع النطاق، للأفراد العاديين صوب الأقوياء وأصحاب السلطة، وذلك بقصد تحقيق البقاء وتحسين حياتهم. ويتسم ذلك بالتعبئة الهائلة وغير المركزة بصورة كبيرة والممتدة طويلة المدى مع فعل جمعي عرضي - نضالات مفتوحة وعابرة بدون قيادة واضحة، أو أيديولوجيا، أو تنظيم متشكل. وبرغم أن الزحف والتعدي الهادئ لا يمكن اعتباره حركة اجتماعية على هذا النحو، فإنه يتميز عن إستراتيجيات البقاء والمقاومة اليومية في أن النضالات والمكاسب التي يحققها الفاعلون لا تكون على حساب رفاقهم من الفقراء أو على حسابهم، ولكن على حساب الدولة، والأثرياء، والأقوياء. المثال على ذلك، سرقة التيار الكهربائي من أعمدة الإنارة مباشرة، أو التهرب من وقت العمل الرسمي للقيام بعمل غير رسمي يحسن دخولهم. ولا تعد هذه النضالات دفاعية بالضرورة، لكنها متعديّة، بما يعني أن الفاعلين يميلون إلى توسيع فضائهم عن طريق كسب مراكز جديدة للتحرك والتقدم. «هذا النمط من نشاط القواعد الشعبية، والذي يتسم بالهدوء وبأنه تدريجي، يميل إلى المساس بالعديد من الجوانب الأساسية لصلاحيات الدولة، بما في ذلك معنى النظام، والسيطرة على الفضاء العام» (Bayat, 2000, 546).

ويقرر المتعدون أنهم مدفوعون بقوة الضرورة؛ ضرورة البقاء وتحقيق حياة كريمة. والضرورة هي الفكرة التي تبرر أفعالهم غير القانونية باعتبارها أساليب أخلاقية، وحتى طبيعية، للحياة بكرامة. وهم لا يصفون هذه الأفعال بأنها سياسية. وقد كان لآثار إعادة الهيكلة الاقتصادية تأثير بالغ في دعم الضرورة (Bayat, 2000). وبدلاً من الاحتجاج، يسعى الأفراد إلى تلبية احتياجاتهم بأنفسهم. ويعد ذلك فعلاً فردياً مباشراً يهدف إلى تحقيق نتيجة مباشرة.

ثانياً- المفاهيم الرئيسية:

(1) الدولة اليومية:

الدولة القومية اختراع حديث نسبياً. ذلك أن معظم الفصائل البشرية لم تشارك مطلقاً في نوع من الدولة، أو تتماهى مع شكل من أشكالها إلا حديثاً. ولا تمثل الدولة القومية، والقومية، والهوية القومية ظواهر تحدث بصورة طبيعية، لكنها تشكيلات

ثقافية تاريخية مشروطة. ويمكن الدفع بأنها تتشكل ثقافياً واجتماعياً بوصفها أشكالاً جمعية للتنظيم والتماثل والتماهي (Barker, 2008).

وثمة رؤية للدولة تعتبرها جهازاً يمتلك سلطة غير محدودة، ومتعالياً، ويمارس سيطرة كلية «من أعلى إلى أسفل» عن طريق هيمنة جماعات المصلحة corporatism والأبنية والهياكل الوسيطة (Nuijten, 2003). وتمثل الدولة الحديثة مجموعة متكاملة من المؤسسات (الهيئة التشريعية التي تقرر القوانين، والإدارة المركزية والمحلية، والسلطة القضائية، والشرطة، والقوات المسلحة) التي تنظم السلطات والخدمات العامة، وتعمل كنسق للسيطرة السياسية، وتحترك الاستعمال المشروع للعنف.

وقد تم التنظير للدولة ومقاربتها بطرق مختلفة، تتدرج من مناقشات تتناول الدولة بوصفها كياناً معطى له شكل ووظيفة معينة، إلى اتجاهات واسعة الانتشار تسعى إلى فحص الدولة ودرسها باعتبارها ناشئة منبثقة، «قادمة إلى الوجود»، وباعتبارها أثراً ونتيجة لعمليات تاريخية وجغرافية معينة (Rodina and Harris, 2016). ويبين للرأي عند فحص الأدبيات أن ثمة منحى إلى تعريف الدولة من حيث الوسائل، لا الغايات. «وقد وجّه هذا المنحى وألهم تعريف فيبر الشهير للدولة الحديثة بوصفها «مجتمعاً أو جماعة إنسانية تدّعي (بصورة ناجحة) احتكاراً للاستعمال المشروع للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين» (Jessop, 2010, 43).

وثمة منحى آخر في تعريف الدولة يركز على مدى واسع من الأساليب التي فيها ومن خلالها تمارس القوة عبر المجتمع. ويرفض هذا المنحى تفضيل الدولة وتمييزها كمؤسسة رئيسة أو ميكانزم رئيس لممارسة السلطة السياسية في التشكيلات الاجتماعية. ويعد فوكو أبرز ممثلي هذا المنحى والمدافعين عنه في العقود القليلة الماضية، وذلك برغم صعوبة اعتباره منظرًا للتشتت الميكرو micro-dispersion للقوة وكفى، ذلك أنه قد بحث، أيضاً، دور الدولة كموقع للتشفير codification الإستراتيجي لعلاقات القوة، كما قارب تطور أشكال جديدة من الحوكمة governmentality تسعى إلى إدارة السكان عن طريق الأساليب الانضباطية التي تستهدف الأجساد الفردية، إضافة إلى الجسد السياسي body politic (Jessop, 2010).

ويرتبط منحى آخر في تعريف الدولة بنيكوس بولانتزاس Nicos Poulantzas، بمنظر سياسي يوناني برز بعد الحرب، وقد شاد على ماركس وجرامشي ليعرّف الدولة بأنها علاقة اجتماعية. ويعني ذلك أن الدولة، سواء نُظر إليها بوصفها شيئاً (أو بالأحرى مجموعة مؤسسية) أو أُعتبرت ذاتاً (أو بالأحرى، مستودعاً لقدرات وموارد سياسية معينة)، بعيدة كل البعد عن كونها أداة سلبية أو فاعلاً حيادياً. «وبذلك، فالدولة، مثل رأس المال، تمثل علاقة بين القوى، أو بصورة أكثر تحديداً إنها التكتيف المادي لتلك العلاقة بين الطبقات والشرائح الطبقيّة» (Jessop, 2010, 44).

وأخيراً، ثمة منحى يعتبر الدولة أنساقاً للتمثيل الثقافي. إذ لا تمثل الدول تشكيلات سياسية ببساطة، لكنها أنساق للتمثيل الثقافي من خلالها يتم إعادة إنتاج الهوية القومية بصورة مستمرة عن طريق الفعل الخطابي. وللدولة القومية بوصفها جهازاً سياسياً وشكلاً رمزياً ذا بعد زمني أيضاً، وذلك من منطلق أن الأبنية السياسية تستمر وتتغير. وتسرد الأبعاد الرمزية والخطابية للهوية القومية، وتخلق فكرة الأصول، والاستمرارية، والتقليد (Barker, 2008).

ويدفع بعض الأنثروبولوجيين المعاصرين بأنه بدلاً من تبني فكرة قوة الدولة بوصفها مجموعة متماسكة ومتجانسة مدفوعة بمشروعات وإستراتيجيات مقصودة، ينبغي تصور الدولة مجموعة من الممارسات غير المركزية بدون فعل مركزي، أو مشروع محوري أساسي. وسيراً على درب أبرامز Abrams، يمكن القول بأن الاعتقاد في وجود نسق للدولة متماسك وقوي هو الاعتقاد الذي أُطلق عليه «فكرة الدولة». وفي رأي أبرامز أن فكرة الدولة حرفة أيديولوجية تنسب الوحدة، والأخلاق، والاستقلال، إلى آليات ممارسة الحكومة التي تتسم بعدم الوحدة، وغير الأخلاقية والاعتمادية. ويخفي تصور الدولة على هذا النحو آليات عمل علاقات الحكم، وصور النظام الانضباطي في الحياة اليومية. وثمة اعتقاد رائج بأن ثمة مركزاً لسيطرة الدولة تتركز فيه القوة يبيّن كيف أن فكرة الدولة تلك يعاد إنتاجها. وثمة أشكال من سوء التمثيل تفضي إلى فيتيشية الدولة (Nuijten, 2003).

لقد نبذ التركيز على الدولة جانباً، إلى حد ما، في أعقاب اهتمام فوكو بالقوة الشعرية وغير المركزة والمنتشرة في الاتجاهات كافة. ومع ذلك، أكد آخرون على ضرورة

مقاربة الدولة باعتبارها مؤسسة رئيسة تحتشد حولها علاقات القوة وتتناجح. لكن برز اهتمام بالدولة اليومية. وركز البعض، مثل باينتر Painter ، على «الدولة» stateness لرصد الممارسات العادية واليومية التي تخلع المعنى على مفهوم الدولة الشائك، بعيداً عن المؤسسات والوظائف المعينة لجهاز الدولة. ويؤكد باينتر، على شاكلة، نيكوس بولانتزاس، على وجود ثمة حاجة إلى مقارنة الدولة ليست باعتبارها مجالاً منفصلاً عن المجتمع، ولكن بوصفها علاقة اجتماعية، ليبرز بذلك الطرق التي من خلالها تخترق علاقات الدولة وأفكارها الحياة اليومية (Rodina and Harris, 2016).

ويؤشر مصطلح الدولة اليومية على العلاقة اليومية بين المواطنين والدولة؛ المواجهات والتفاعلات البيروقراطية، وخطابات وممارسات السمسرة والفساد، والحكم المحلي والحوكمة، وشبكات دولة الظل shadow state بين السياسة والبيروقراطية والفاعلين المحليين في الاقتصاد غير الرسمي، وممارسات الدولة المحلية وسياسات المكان في المدن. ويشير مفهوم الدولة اليومية إلى العمليات الثقافية والسياسية لتشكيل الدولة، ومركب علاقات الدولة والمجتمع كما يتبدى في سياق الحياة اليومية، وممارسات الحكم على مستوى الميكرو. وقد وسّع مولوجيتا Mulugeta مفهوم الدولة اليومية ليشمل ممارسات الحكم، وأنشطة التنمية وخطاباتها، والتمثيلات البيروقراطية. وقد تتبعها جميعاً عبر مناطق وأقاليم مختلفة في إثيوبيا (Mulugeta, 2020). ويلمح ذلك إلى أن الدولة ليست شيئاً منفصلاً يؤثر بصورة غير شخصية على المجتمع من أعلى، كما قد يتبدى في الخطابات السياسية حول الديمقراطية والمجتمع المدني. لكنها، بدلاً من ذلك، مجال من المستويات والمواقع المترابطة داخلياً، تتوسطها الهويات الطبقية والعلاقات ذات المعنى الهادفة التي تتبدد فيها الحدود بين الأدوار العامة والخاصة (Webb, 2013).

الدولة، إذن ووفق هذه الرؤية، مفهوم علاقي، يتشكل التعبير عنها عن طريق التفاعلات اليومية مع البنية التحتية للخدمات، وتتشكل الدولة من التفاعلات بين الحكم من أعلى، وتكتيكات المواطنين وتفاوضاتهم من أسفل. وإتساقاً مع الأساليب الإثنوجرافية في مقارنة الدول، لا يهدف الأنثروبولوجيون إلى مقارنة الدولة باعتبارها كياناً متماسكاً قائماً، ولكن بالأحرى باعتبارها متنوعة وتدعمها سرديات وخبرات معينة

لذوات المواطنين. ويمكن التركيز على الخبرات والسرديات اليومية من تأمل الدولة ليس باعتبارها كياناً مجرداً، ولكن باعتبارها كياناً متشكلاً ناشئاً، وعلاقياً، وعملانياً، ومطوراً في العمليات التاريخية والسياسية والسياقية (Rodina and Harris, 2016).

وبناءً على ذلك، يشير مفهوم الدولة اليومية، إجرائياً، في هذا البحث إلى فضاء الالتقاء والتفاعل اليومي الواقعي بين المواطنين من ناحية، والدولة - بمؤسساتها وسلطاتها التنظيمية الانضباطية، والتمثيلية. وكذلك تفاعل المواطنين مع نتائج ممارسات تلك المؤسسات والسلطات. ويشكل هذا التفاعل صورة الدولة وتمثيلاتها الثقافية وما تعنيه للمواطن، وماهية الدولة وما ينبغي أن تفعله وتقوم به، وأين تتموضع حدودها، وموقع المواطنين في علاقتهم بمؤسسات الدولة. ويتسع نطاق مقاربات الدولة اليومية لتشمل تحليل الممارسات اليومية للبيروقراطيات المحلية، والتفاعل المباشر مع ممثلي سلطة الدولة؛ وكذا المؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية وتأثير ما يصدر عنها من قوانين وقرارات وممارسات في الحياة اليومية للمواطنين، والتي تدفع بدورها إما إلى ارتياب سياسي أو ثقة سياسية.

(2) الارتياب السياسي:

ثمة غموض يكتنف مصطلح الارتياب السياسي *political distrust*، ربما لندرة مقارباته، خاصة تلك التي تتسلط على جذوره ومحدداته الثقافية. والبادي أن معظم المقاربات النظرية الموجودة قد ركزت على تعريف الثقة ووظيفتها؛ بوصفها داعمة للتعاون، وميسرة للتبادلات الاجتماعية والاقتصادية، ومحقة للامتثال والإذعان للقانون، ومن ثم تسهم في العمليات الديمقراطية المستقرة، والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ونتيجة لذلك، طغى الإطار النظري والتصوري للثقة السياسية، وألقى بظلاله، على معظم النقاشات الدائرة حول الارتياب السياسي، والقياس الكمي والدراسة الإمبريقية لمسببات الارتياب السياسي وآثاره. ومع ذلك، كان الارتياب السياسي موضوعاً لبحوث علمية أجريت في السبعينيات والثمانينيات حين أرقت علماء السياسة أدلة متزايدة على وجود مواطنين يعانون اغتراباً. لذلك حاولوا فهم ظاهرة الاستياء والسخط وآثارهما على استقرار القيم الديمقراطية والنظم السياسية (Bertsou, 2015).

تميل النظريات والبحوث، إذن، إلى التركيز على الثقة السياسية، وتعتبر الارتياح والشك فئتين ثانويتين (Rose and Wessels, 2019). وقد تعاملت بحوث الثقة المبكرة مع الثقة والارتياح في المؤسسات باعتبارهما ضدّين متناقضين قطبيين على متصل، أو تصورين منفصلين. واعتبرت الارتياح غياباً للثقة بصفة أساسية. وتعاملت البحوث المعاصرة مع الثقة والارتياح بوصفهما مفهوماً مختلفين من الناحية المفاهيمية والتصورية. وقد تحدث التطورات النظرية هذه الرؤية أحادية البعد منذ بداية التسعينيات. والآن تعتبر الثقة والارتياح تصورين مختلفين بصورة متزايدة (Van de Walle and Six, 2014).

تناقض نظريات الإدارة الديمقراطية والعامة بعضها البعض فيما ينبغي أن يكون عليه اتجاه المواطنين حيال الحكومة. إذ يحتاج البعض بأن الثقة إيجابية، وأن الارتياح مدمر. ويجادل آخرون بأن الارتياح عقلاني، والثقة ساذجة (Van de Walle and Six, 2014). وبرغم التحديات التي يمثلها المواطنون الارتياحيون لعمل النظم الديمقراطية واستقرارها، فإنه ليس ثمة، في الحقيقة، إجماع على ماهية الارتياح السياسي ومعناه لدى المواطنين الذين يعبرون عنه، وما هي آثاره على النظم السياسية. كذلك ثمة خلط والتباس باد بين فكرة الارتياح السياسي ومفاهيم أخرى، مثل «السخرية» و«نقص الثقة» و«الاغتراب»، حوِّله إلى مفهوم خلافي (Bertsou, 2015). لذلك يتعين، وقبل التطرق إلى تعاريف الارتياح السياسي، إزالة هذا الخلط والالتباس بين المفاهيمات.

ويتعين البدء بتمييز بالغ الأهمية بين السخرية cynicism والشك skepticism، وهو تمييز يتم في النظرية، لكن نادراً ما تتم المغامرة به في الدراسات الإمبريقية. ويختلف المعنى المعجمي للشك عن المعنى المعجمي للسخرية، بكونه مذهباً مؤداه أن المعرفة الحقيقية أو المعرفة في منطقة معينة غير يقينية؛ أو أسلوباً يعلق الحكم، أو شكاً منظماً. كذلك يميّز القاموس بين الشك skepticism، والريبة suspicion، وعدم الثقة mistrust، على اعتبار أن الشك يعني عدم الرغبة في الاعتقاد بدون دليل قاطع؛ وتؤكد الريبة نقص الإيمان بالحقيقة والواقع وعدالة وموثوقية شيء أو شخص ما؛ وأخيراً يعني عدم الثقة والارتياح شكاً حقيقياً يستند إلى الريبة (Cook and Gronke).

ومن الضروري، كذلك، التمييز بين «الارتياب» distrust و«عدم الثقة» mistrust. ويتسم الارتياب وعدم الثقة كلاهما بفقدان الثقة، ولكن ثمة على الأقل ثلاثة اختلافات بينهما: الأول، في حين يمثل الارتياب اتجاهًا ثابتاً مستقراً إلى حد ما، يتسم عدم الثقة بأنه اتجاه متغير وأكثر حساسية للتغيرات السياقية. الاختلاف الثاني والأكثر أهمية، أنه عند الاقتراب من موقف باتجاه عدم ثقة، لا يقترب الشخص من الموقف بشك وسخرية تميزان الارتياب، ولكن بالأحرى بحذر وشك، وب عقلية طرح الأسئلة والمساءلة بصورة عامة. الاختلاف الثالث، في حين يعد الارتياب، عموماً، معادياً للديمقراطية، فإن عدم الثقة يعد بطرق معينة جيداً ومفيداً للديمقراطية (Lenard, 2007). ومع ذلك، يعتبر البعض الارتياب السياسي هو الآخر صحيحاً ومفيداً (Schnaudt, 2019).

وأخيراً، وفي سياق التمييز بين المفهومات، يعد الارتياب distrust وعدم الموثوقية untrustworthiness مفهوميين متميزين. إذ يشير الأخير إلى سمات النظام السياسي وفاعليته، ويشير الأول إلى الاتجاه الدينامي العلاقي الذي نكرس أنفسنا لدراسته (Bertsou, 2015).

واضح أن الارتياب يشير إلى اتجاه عام طويل الأمد يلون رؤية الشخص الكلية ويصبغها، في حين يمثل عدم الثقة موقفاً مؤقتاً عابراً. ويميل عدم الثقة إلى التحول إلى ازدواجية أو تردد حيال مصداقية الآخرين، وليس إلى إدراك مؤداه أنهم غير جديرين بالثقة على الإطلاق. إن الشخص الذي تستحوذ عليه حالة من عدم الثقة يكون غير متأكد من موقف معين. وبدلاً من الالتزام باتجاه ارتيابي يتأرجح ويتذبذب الشخص بين الثقة في الآخرين، والارتياب حيالهم. ويتسم الشخص الذي يستحوذ عليه عدم الثقة بتردد وحيرة مرجعهما في الغالب إلى ندرة المعلومات، ومن ثم يكون حساساً لإمكانية اكتساب مزيد من المعلومات (Bertsou, 2015). ومن ثم فإن التمييز الواضح بين الارتياب وعدم الثقة – بالنظر إلى ثباتهما النسبي – يتحدد في تأثير المعلومات الجديدة عليهما. وبرغم أن الارتياب وعدم الثقة يمكن أن ينشأ من نقص المعلومات، فإنهما يختلفان فيما يتعلق بحساسيتهما للمعلومات الجديدة. ففي حين يوصف الارتياب غالباً بأنه مقاوم للدليل – فما أن يظهر اتجاه الارتياب، فإنه يكون غالباً غير حساس للدليل الذي قد يثبت أن الاتجاه لا مبرر له – نفس الشيء لا ينسحب على عدم الثقة (Lenard, 2007).

ويعرف الارتياح السياسي بأنه اتجاه يستلزم تقييمات معينة (Bertsou, 2015). كما يؤول باعتباره اتجاهًا يعكس الشك والارتياح حيال قرارات الآخرين، ويعتبر الأفراد غير جديرين بالثقة لأنه ثمة دليل تراكم عبر الزمن على أنهم غير موثوقين. ويترجم الاتجاه الارتياحي إلى نوعين مختلفين من السلوكيات: سلوكيات تتسم برفض مد جسور الثقة إلى الآخرين؛ وسلوكيات تتسم بمحاولة نشطة لمنع فرص الثقة في الآخرين من الظهور (Lenard, 2007).

ويدفع ميلر Miller بأن الارتياح السياسي - أو السخرية cynicism - يشير إلى درجة الشعور السلبي حيال الحكومة، وهو بيان الاعتقاد بأن الحكومة لا تؤدي وظائفها ومهامها، ولا تنتج مخرجات تتفق مع التوقعات الفردية وتحققها. وقد أُنقِد هذا التعريف لأنه لم يميز بين الاستياء من سلطات حاوية معينة، واتجاه سائد لتراجع الدعم للحكم الديمقراطي. وأثار ذلك نقاشات مستفيضة تالية. كما قاد رهط من الباحثين إلى التركيز على هدف توجهات المواطنين السلبية والسؤال عما إذا كانت الزيادة في مستويات الارتياح السياسي نابعة من زيادة في توقعات المواطنين الديمقراطية. ويحتاج البعض بأن الديمقراطيات لا بد أن تفيد من الطموحات الديمقراطية المرتفعة، وظهور المواطنين الناقدين. وبرغم حقيقة أن ذلك يقود المواطنين لتسجيل مستويات منخفضة من الثقة، ورضا منخفض عن الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية، فإن الباحثين يقررون أنه ليس ثمة اتجاه منظم يوضح تآكل دعم الديمقراطية كنظام (Bertsou, 2015).

وكان من نتاج المقاربات الخلافية لمفهوم الارتياح السياسي أن صيغت كثرة متنوعة من التعاريف تتفق جميعها مع وصف الاتجاهات الارتياحية بأنها توجه سلبي حيال النظام السياسي، وفاعليته ومخرجاته أو نتائجه. هنا يؤكد ميلر على أهمية المخرجات السياسية. وقد رأينا أنه يفسر الارتياح بوصفه بياناً للاعتقاد بأن الحكومة لا تؤدي وظائفها ومهامها، ولا تنتج مخرجات تتفق مع التوقعات الفردية. ومن ناحية أخرى، ركز سيجلمان Sigelman وفيلدمان Feldman على اهتمامات المواطنين ومصالحهم الشخصية، وعرفا الارتياح السياسي بأنه الاعتقاد بأن الحكومة لا تدار في مصلحة أحد.

ويعتبر البعض تعريف فيفيان هارت Vivien Hart التعريف الأكثر شمولاً للارتياح السياسي. إذ يشير إلى أن «ما أُطلق عليه ارتياحاً سياسياً، في ديمقراطية معينة، هو التقييم المناوئ لعمليات السياسة داخل هذه الديمقراطية، والذي يركز على التناقض بين إدراك المواطنين لوجود ثمة تناقض بين العملية الفعلية الواقعية للنظام السياسي، والمعايير الديمقراطية المقبولة شعبياً وعلى نطاق واسع باعتبارها معايير هذه العملية». يركز هذا التعريف، إذن، على التناقض بين العمليات السياسية والمعايير الديمقراطية، في إشارة إلى أن الارتياح السياسي هو نتيجة لنظام سياسي راغب عن العمل بما يتوافق مع المعايير المقبولة شعبياً وعلى نطاق واسع (Bertsou, 2015).

يظهر أن جميع التعاريف السابقة تعزز جوانب مختلفة من الارتياح السياسي، ومع ذلك نجدها تشكل اتفاقاً على سمتين رئيسيتين من سمات الاتجاهات الارتياحية: الأولى، أن الارتياح يركز على إدراكات المواطنين لنظامهم السياسي، أو معتقداتهم حول الكيفية التي من خلالها يدار نظام معين. والثانية، أن هذه الإدراكات ترتبط، على وجه التحديد والخصوص، بالنظام السياسي؛ عملياته، وفاعليه، ومخرجاته. وبذلك يعد الارتياح السياسي بالأساس حكماً سياسياً يستند إلى إدراكات المواطنين وتصوراتهم لفاعلين سياسيين غير جديرين بالثقة. وبعيداً عن حقيقة أن اتجاهات الارتياح تشير إلى إدراكات المواطنين لحياتهم السياسية، ثمة آراء متعددة حول ما يخضع للتقييم على وجه الدقة (الحكومة، الساسة، النظام السياسي بأكمله)، وحول أي الأفعال (المخرجات، والعمليات والعملية)، وبموازاة أية خطوط (التوقعات الفردية، المصلحة أو المعايير الديمقراطية) (Bertsou, 2015).

إذن، الارتياح السياسي اتجاه يتبناه المواطن في العلاقة بالنظام السياسي. ومعنى الارتياح السياسي، كما عبر عنه المواطنون وحسبما يوصف، هو توقع الإيذاء والضرر وغيره من النتائج والمخرجات السلبية التي تنتج عن عمليات وإدارة الفاعلين السياسيين. ويدل على اتجاه عدائي، وينضوي على نية الامتناع عن التفاعل مع الفاعلين السياسيين وتمزيق شكل من أشكال العلاقة مع الفاعلين السياسيين. والارتياح السياسي بوصفه اتجاهاً يعبر عنه المواطن الفرد، ويتأثر بسمات الشخصية والسمات الفردية بطرق متعددة. إذ تشكل الشخصية وخبرات التنشئة الاجتماعية الأخرى الشاشات الإدراكية، وتؤثر في الطرق التي من خلالها يعالج الأفراد المعلومات ويدركون العالم

من حولهم (Lenard, 2007). والارتياح السياسي هو اتجاه علاقي يعكس تصورات عدم جدارة النظام السياسي في كليته وبجميع مكوناته للثقة. وينطوي على الاعتقاد في أن الفاعلين السياسيين غير موثوقين ويسلكون بأسلوب غير جدير بالثقة. ومن ثم يحتاج إلى معلومات عن الفاعلين والعمليات والمخرجات السياسية. وتصبح المعلومات متاحة عن طريق الذخيرة المعرفية والوجدانية التي يمتلكها المواطن، والتي تتضمن الخبرات الماضية، والمثيرات والمعلومات الجديدة المتعلقة بالأفعال التي تصدر عن الفاعلين السياسيين وسماتهم الأخرى.

ويتجلى التعبير عن الارتياح ذاته في عرضين زمنيين: الأول، الاستعادي أو الاسترجاعي retrospective؛ والثاني، المستقبلي أو المتوقع والمأمول prospective. وتعكس الاتجاهات الاسترجاعية التقييمات السلبية الماضية للفاعلين السياسيين، في حين تشير الاتجاهات الإرتياحية المتوقعة والمأمولة إلى اعتقاد حيال سلوك مستقبلي غير موثوق به. لذلك تتطلب دراسة الارتياح السياسي تحديد واستجلاء تصورات المواطنين، خاصة إدراكاتهم لعدم الموثوقية السياسية (Bertsou, 2015).

خلاصة القول، أن الارتياح السياسي اتجاه يعكس الاعتقاد في أن النظام السياسي وفاعليه، وجميع المؤسسات والسلطات السياسية، غير موثوقة أو غير جديرة بالثقة. وثمة سمات أربع رئيسة يوسم بها الارتياح: الأولى، أنه ليس ظاهرة مؤقتة مرتبطة بموقف معين، بل ظاهرة مستمرة تشهد عليها المسوح التي أجريت خلال عقود في بعض البلدان. حيث تميل خيبة الأمل والسخط والاستياء إلى أن تكون ظواهر مزمنة (ومن ثم فهي مكون ثقافي يمكن الاصطلاح عليه بثقافة الارتياح السياسي). الثانية، يبدو غياب الثقة عالمياً يتجلى في الديمقراطيات المتقدمة. حتى سويسرا التي تعد نموذجاً لم تفلت من الارتياح. الثالثة، أن أزمة الثقة ليست دولية ومزمنة فحسب، لكنها بنائية أيضاً؛ بمعنى أنها تتعلق بمعظم المؤسسات المؤثرة، تقلل احترامها وتحد من سلطتها الحكومية. وأخيراً، يبدو أن للارتياح نبرة عقلانية، وليس له طابع أيديولوجي، وهو برامجاتي بالأحرى. باختصار، يتسم الارتياح بأنه دائم ومزمن، وعالمي، وبنائي، وعقلاني. ويبدو أنه سائر إلى الأسوأ في المسوح الحديثة نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها الدول، والتي من أبرزها البطالة البنائية (Dogan, 1997; Dogan, 2005b).

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الارتياح السياسي - إجرائياً - في هذا البحث بأنه اتجاه سلبي مزمن يتبناه المواطنون حيال المؤسسات والسلطات السياسية (التمثيلية والتنظيمية الانضباطية)، ويعكس تصورات عدم جدارة هذه المؤسسات والسلطات وفعاليتها وممارساتها ومخرجاتها بالثقة. وينضوي الارتياح السياسي على اعتقاد بأن المؤسسات والسلطات السياسية لا تؤدي وظائفها ومهامها بما يتفق مع توقعات المواطنين. بمعنى أن الارتياح السياسي يفرزه تناقض صارخ بين توقعات المواطنين وتصوراتهم لأداء المؤسسات والسلطات السياسية المأمول من ناحية، وواقع هذا الأداء ونتائجه السلبية من ناحية أخرى. ويتجلى الارتياح في التقييمات السلبية الماضية والحاضرة للمؤسسات والفاعلين السياسيين، وتصورات المواطنين لسلوك مستقبلي غير موثوق قد يصدر عن تلك المؤسسات وهؤلاء الفاعلين.

ثالثاً - الإجراءات المنهجية:

يتوخى هذا البحث ثلاث إستراتيجيات منهجية: (1) إستراتيجية «الإثنوجرافيا متعددة المواقع» Multi-sited ethnography ما بعد الحداثية، وترتكز على تتبع واقتفاء ظواهر وتمثيلات ثقافية معينة عبر مواقع بحثية مختلفة (ظاهرة وتمثيلات الارتياح السياسي في هذا البحث)، وذلك بدلاً من تركيز الدراسة العقلية في موقع واحد، وعلى مواقف محددة؛ (2) إستراتيجية الإثنوجرافيا الكيفية Qualitative Ethnography، وتحقق استجلاء التمثيلات والمعاني الثقافية والرؤى في موقف معين عن طريق التوسل بالملاحظة بالمشاركة والمقابلات المفتوحة. على تأويلات الأفراد وتصوراتهم لموجودات وحوادث وظواهر معينة، وتفسح المجال في التقرير النهائي لأصوات المبحوثين للظهور دون المغالاة في تجريدها. وقد تسلط البحث، وفقاً لذلك، على تصورات المبحوثين للارتياح السياسي وتعبيراتهم عنه وأحكامهم عليه؛ بمعنى فهم ماهية الارتياح السياسي وما يعنيه للمواطنين وتأثيراته في السلوك السياسي؛ (3) إستراتيجية الإثنوجرافيا الكمية Quantitative Ethnography، والتي توظف الأساليب الكمية بقصد فهم الدليل - الذي توفره البيانات الثرية المكثفة - عن خطاب الثقافات. ذلك أن الباحث الإثنوجرافي يجري الملاحظات ويجمع البيانات الثرية بقصد فهم أنماط الخطاب في الثقافة قيد البحث. وتيسر الإثنوجرافيا الكمية، والأساليب

الإحصائية، والمعطيات الإحصائية (كالتقارير والنشرات المحلية والدولية) الوصول إلى تأويلات منظمة تحقق الكشف عن المعنى في الأنماط المشتركة والمكتسبة للقيم وأنساق الرموز؛ كما تيسر استجلاء أنماط وخطابات معينة (على سبيل المثال، الخطاب الرسمي) (Carmona, et al., 2022).

وبناءً على إستراتيجية الإثنوجرافيا متعددة المواقع، تركزت الدراسة الحقلية في محافظتي بني سويف والجيزة. ومحافظة بني سويف يحدها شمالاً محافظة الجيزة، وجنوباً محافظة أَلْمَنيا، أما شرقاً فتحدها محافظة البحر الأحمر، وغرباً محافظة الفيوم (تقرير حالة السكان، 2019). وتبلغ المساحة المأهولة لمحافظة بني سويف 1369,4 كم² بنسبة بلغت 1,7% من إجمالي المساحة المأهولة بالجمهورية، لتسجل بذلك كثافة سكانية بالمناطق المأهولة بلغت 2303,3 نسمة/كم² لتحتل المرتبة الحادية عشرة بين محافظات الجمهورية.

وتعد محافظة بني سويف أقل محافظات الإقليم سكاناً حيث يقطنها حوالي 3,430,098 نسمة (نسبة السكان الحضر 24,2، ونسبة سكان الريف 75,8؛ نسبة الذكور 51,5، ونسبة الإناث 48,5) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). كما سجلت معدل نمو بلغ (2,9%)، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بين أعلى معدلات النمو بين محافظات الجمهورية. وتأتي بني سويف في مقدمة المحافظات (المرتبة الثانية) ارتفاعاً في معدلات المواليد والبالغة 34 في الألف؛ حيث سجلت المحافظة معدل زيادة طبيعية بلغ 25,8 في الألف لتحتل المرتبة السابعة بين محافظات الجمهورية. وبلغ معدل الوفيات بها 5,02، ومعدل وفيات الأطفال الرضع 17,50، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة 22,03 (تقرير حالة السكان، 2019).

وبصورة أكثر تحديداً تركزت الدراسة الحقلية في مركز بني سويف، وقرى بني هارون، وبني بخيت، وإهوه، وتزمنت الغربية، وحاجر بني سليمان، والدوية، وإبشنا. وتبلغ المساحة الإجمالية للمركز 16105 كم²، ويضم 34 قرية تابعة. ويبلغ إجمالي عدد سكانه 431278 (ذكور 222999، إناث 208279)، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2017 (تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز، 2017). وبلغ إجمالي عدد سكان مركز بني سويف عام 2022:

759387 (حضر 311647، ريف 447713؛ ذكور 388872، إناث 370515) (البوابة الإلكترونية لمحافظة بني سويف، 2022). ويبلغ إجمالي أعداد السكان في القرى موضوع البحث والتابعة للمركز: بني هارون (9897: ذكور 5063، إناث 4834)، وبني بخيت (6819: ذكور 3491، إناث 3328)، وإهوه (12183: ذكور 6152، إناث 6031)، وتزمنت الغربية (4454: ذكور 2258، إناث 2169)، وحاجر بني سليمان (13139: ذكور 7090، إناث 6049)، والدوية (6783: ذكور 3433، إناث 3350)، وإبشنا (16273: ذكور 8443، إناث 7830) 20,56 (تقرير حالة السكان، 2019؛ قائمة قرى محافظة بني سويف، 2022).

أما محافظة الجيزة، فتقع على الجانب الغربي لنهر النيل في مواجهة العاصمة. ولا تزال تحتل المركز الثاني في عدد السكان، بعد القاهرة (تقرير حالة السكان، 2019). فوفقاً لتقرير التنمية البشرية (2021) بلغ إجمالي عدد السكان 9,200,884 (نسبة السكان الحضر 60,3، ونسبة سكان الريف 39,7؛ ونسبة الذكور 51,8، ونسبة الإناث 48,2) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وتقترب المحافظة من حجم سكان القاهرة بصورة سريعة، ويبدو أن ذلك ناتج عن تراجع الهجرة إلى القاهرة من ناحية، وتزايدها إلى الجيزة من ناحية أخرى، مع ما ترتب على ذلك من فقدان مساحات من الأراضي الزراعية، وظهور مناطق عشوائية جديدة واتساع المناطق العشوائية القائمة. ويبلغ معدل المواليد 25,8، ومعدل الوفيات 5,29، ومعدل وفيات الأطفال الرضع 12,40، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة 16,17، ومعدل الزيادة الطبيعية 20,56 (تقرير حالة السكان، 2019).

وبصورة أكثر تحديداً، تركّزت الدراسة الحقلية في حيي الهرم والطالبية. وحي الهرم يحده من الشمال مركز إمبابة ومدينة أوسيم، ومن الجنوب مدينة أبو النمرس، ومن الشرق طريق المريوطية الغربي (بعد كوبري منشأة البكاري حتى كرداسة)، ومن الغرب المنطقة الأثرية وطريق الفيوم وطريق مصر إسكندرية الصحراوي. وتبلغ مساحته الكلية 23,9 كم (البوابة الإلكترونية لمحافظة الجيزة، 2022). ويبلغ إجمالي عدد سكانه، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، 661478 (ذكور 347946، إناث 313532) نسمة. أما حي الطالبية فهو أحد أحياء محافظة الجيزة الثمانية

(الدقي، والعجوزة، والهرم، والعمرانية، وبولاق الدكرور، وشمال الجيزة، وجنوب الجيزة، والطالبة). ويقع في المنطقة الفاصلة قديماً بين الجيزة والأهرامات، وتمتد حدودها إلى منطقة كفر طهرمس التابعة لقسم بولاق الدكرور. وحي الطالبة من الأحياء كثيفة السكان نتيجة الهجرة الداخلية الوافدة إليه من محافظات الصعيد، خصوصاً شمال صعيد مصر. ويبلغ عدد سكان الحي، وفقاً لتعداد عام 2017، 459178 (ذكور 234443، وإناث 224735) (تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز، 2017).

(1) أدوات جمع البيانات:

(أ) الملاحظة بالمشاركة:

استندت الملاحظة بالمشاركة على الملاحظات الشخصية للتفاعلات والأنشطة اليومية داخل مواقع البحث خلال فترات منفصلة من الزيارات اليومية. وحرص الباحث على ملاحظة السلوك والحوادث في سياقات الحياة اليومية كالقرى، وكالأحياء، والشوارع، والأسواق، والمقاهي، والمحال التجارية، ووسائل النقل والمواصلات، والمؤسسات الحكومية المختلفة، إلخ. وقد تراوحت المدة التي استغرقتها الملاحظة بالمشاركة لسياق معين ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات، عمد الباحث خلالها إلى إثارة النقاش مع مبحوثين حول عدة قضايا من أبرزها فجوة التوقعات بين تمثيلات المبحوثين وواقع أداء المؤسسات السياسية، ومدى نجاح المؤسسات المختلفة في أداء أدوارها. وقد دوّن الباحث، أثناء إجراء الملاحظات، كلمات ورموزاً تُذكر باستجابات المبحوثين حول قضايا معينة، ثم دُوّنت هذه الاستجابات تفصيلاً في وقت لاحق.

(ب) المقابلات المفتوحة:

توسل البحث بالمقابلات المفتوحة open-ended interviews التي تتسم بالمرونة، وتُطرح خلالها قضايا وموضوعات للنقاش وتساؤلات لا تقتصر الإجابة عنها على «نعم» و «لا». وتُشجع المبحوثين على الحديث بحرية واستفاضة عن أفكارهم ومشاعرهم وخبراتهم ومعرفةاتهم وتفضيلاتهم وتوقعاتهم. وتتيح المقابلات المفتوحة للمبحوثين حرية توجيه مسار المقابلة والنقاش في اتجاهات يريدونها، وقد وفّر ذلك بيانات وتأويلات وأحكام ربما لم يكن الباحث قد وضعها في اعتباره.

وقد أجريت مقابلات مفتوحة مع عينة غرضية تتألف من (110: 198) ذكور، 88 إناث) حالة. وبالنسبة للحالة العمرية لحالات البحث، تقع 22 حالة في الفئة العمرية (15 - 24)؛ و 65 حالة في الفئة العمرية (25 - 34)؛ و 55 حالة في الفئة (35 - 44)؛ و 30 حالة في الفئة (45 - 54)؛ و 19 حالة في الفئة (55 - 64)؛ و 7 حالات في الفئة (65 فأكثر). وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، شملت حالات الدراسة حالات غير متعلمة أو أمية (20)، وحالات تقرأ وتكتب ولكن بدون تعليم رسمي (13)، ومستوى تعليمي حتى المرحلة الابتدائية/الإعدادية (15)، ومستوى تعليمي حتى المرحلة الثانوية (62)، وتعليم جامعي (78)، ودراسات عليا (10). وبالنسبة للحالة الاجتماعية شملت حالات البحث (96) متزوجاً؛ و (8) مطلقاً؛ (4) من الرجال الأرمال؛ و (90) غير متزوج.

وبالنسبة لمستوى الدخل، تتوزع حالات البحث على فئات الدخل على النحو التالي: 15 حالة (500 جنيه أو أقل؛ 11 حالة (501 - 700)؛ 17 حالة (701 - 1000)؛ 22 حالة (1001 - 1500)؛ 50 حالة (1501 - 2000)؛ 51 حالة (2001 - 4000)؛ 17 حالة (4001 - 6000)؛ 8 حالات (6001 - 8000)؛ و 7 حالات (8001 - 11000). وقد شملت حالات البحث موظفين حكوميين، ومزارعين، وباعة متجولين، وعمال غير منتظمين (اليوم الواحد - اليومية)، وعمال منتظمين مهرة، وربات بيوت، ومعلمين، وطلاب، وموظفين حكوميين، وأشخاص بالمعاش.

وقد أجريت المقابلات في سياقات مختلفة كالمؤسسات الحكومية والمنازل والمقاهي والشوارع. واستندت نقاشات المقابلات، بالأساس، إلى فكرة توقعات المبحوث من المؤسسات المختلفة. والحقيقة أن جانباً كبيراً من نتائج المقابلات قد تم تدوينه في وقت لاحق استناداً إلى بعض الكلمات أو الجمل «المفتاحية» أو التي تُذكر بالموضوع العام.

ودارت نقاشات المقابلات المفتوحة حول عدة قضايا وتساؤلات من أبرزها: مدى الرضا عن الدخل الشخصي والوضع المالي الشخصي والأسري، وفي حالة صعوبته ما الأسباب التي أدت إلى ذلك؛ هل الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية يحددها وضع المواطنين المالي الشخصي، مدى يسر اقتراض الأموال، وتسديد الديون، دفع تكاليف تعليم الأبناء؛ معنى الدولة في رأيك («إيه هي الدولة»؟)، ما هي مؤسسات الدولة التي تشعر أنها تحقق توقعاتك كمواطن؛ هل تشعر بحضور الدولة في حياتك اليومية،

تفتكر المواطنين بيتوقعوا إيه من البرلمان («يعنى محتاجينه يعمل إيه»); تفتكر الناس متوقعة إيه من الأحزاب السياسية («المفروض يكون دورها إيه»); هل هناك حزب سياسي تشعر أنه أقرب إليك من الأحزاب الأخرى؟ كيف يرى المواطنون النظام التعليمي اليوم، وما يتوقعون تحقيقه في المستقبل؟ كيف يرى المواطنون وضع وتوافر الخدمات الصحية اليوم، وما يتوقعون أن يتحقق في المستقبل؟ ماذا يتوقع المواطنون من وزارتي التضامن الاجتماعي والتموين؟ ماذا يتوقع المواطنون لتحسين أداء الإدارات المحلية والخدمة العامة؟ ماذا يتوقع المواطنون من الشرطة؟ الوجود الشرطي في الأحياء الشعبية والأسواق؛ ضرورة التحري من قبل الشرطة والسؤال ورؤية البطاقة، هل يوجد شخص، في الحي أو المنطقة أو القرية، يتوسط لحل النزاعات؟ هل أنت راضٍ عن الطريقة التي تؤدي بها الحكومة أعمالها؟ هل تثق في أداء المؤسسات والسلطات في مجال توفير الأمن، والسيطرة على الجريمة والفساد، والرعاية الصحية، والتعليم، إلخ؟ مدى الاستجابة الحكومية لاحتياجات المواطنين؟ وهل تتفق قرارات الحكومة مع احتياجات المواطنين؟ هل يقيّم المواطنون وضع الاقتصاد بناءً على مقاييس ومعايير موضوعية (مثل الناتج القومي والبطالة والتضخم)، أم بناءً على الوضع المالي للأسرة أو الوضع المالي الشخصي (مثل متوسط الدخل وتوافر فرص العمل)؟ توقعات تحسن الاقتصاد؟ هل يثق المواطنون في الحكومة أثناء فترات التحسن الاقتصادي، ولا يثقون فيها في فترات التعتثر الاقتصادي؟ هل يثق المواطن في أداء المؤسسات والسلطات السياسية في مجال تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية وحماية المواطنين من البطالة والتضخم، وضمان مستويات للحد الأدنى للأجور؟ هل عدم الثقة موجه للحكومات الراهنة أم أنها سمة قديمة في الثقافة الشخصية المصرية؟ هل تجارب المصريين مع الحكومات في الماضي القريب، قبيل ثورة يناير، تستدعي الثقة؟ هل يثق المواطنون أن المسؤولين الحكوميين يضعون المصلحة العامة في اعتبارهم؟ ما هي الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدولة لكسب ثقة المواطنين فيما يتعلق برعاية المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية؟ بصفة عامة هل المواطن راضٍ عن الطريقة التي تعمل وتُفعل بها الديمقراطية في بلدك؟ ولماذا؟ ركائز الديمقراطية في رأيك؛ التصويت في الانتخابات والاستفتاءات التي تُجرى على مستوى الدولة، والانتخابات التي تُجرى على المستوى المحلي؟ أهمية المشاركة السياسية؛ مدى الاهتمام بالسياسة وما يحدث في المجال

السياسي؟ كم مرة - يومياً - تناقش السياسة والأوضاع الراهنة؟ مصادر الحصول على الأخبار والمعلومات السياسية؛ برغم الجهود التي تبذلها الدولة، لماذا يسخر البعض من هذه الجهود، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي؟ مخالفة تراخيص البناء. احتلال الباعة الجائلين للأرصفة أو الشوارع؛ سرقة التيار الكهربائي والمياه والغاز الطبيعي. تعدي بعض الأشخاص على الشوارع؛ إلقاء القمامة في الشوارع.

(2) تحليل البيانات:

توخى هذا البحث إجراءات التحليل الكيفي، وهي: قراءة وإعادة قراءة البيانات الكيفية والكمية لتحديد أنماط مشتركة عامة تصف المفاهيم قيد البحث؛ وتدوين ملاحظات في الهوامش أثناء عملية القراءة، وتلخيص البيانات وتبسيط واختزال الشواهد المتكررة؛ ثم تأتي مرحلة التصنيف الفئوي للبيانات المكثفة على أساس الأنماط العامة، وتأويل الأنماط التي تم تحديدها ورسم نموذج تصوري للارتياح السياسي، وأخيراً، تأتي مرحلة الاستنتاج، واستخلاص المعاني والتمثيلات.

وقد ارتكزت عملية تحليل البيانات بالإجمال على كتابة المذكرات memos التي تعد بمنزلة مستودعات للأفكار المتولدة عن التفاعل مع البيانات. وحرص الباحث على تحديد عنوان وتاريخ لكل مذكرة على حدة. على سبيل المثال، مذكرة (12) - 10 مايو 2020 - الأداء السياسي للمؤسسات.

(3) مدة الدراسة الحقلية:

استغرقت مدة الدراسة الحقلية حوالي ثلاثة أعوام، إذ بدأت في يناير عام 2019 وانتهت في ديسمبر 2021.

رابعاً - نتائج البحث:

يمكن تصنيف نتائج البحث في ضوء أهدافه إلى ستة مباحث رئيسية: يتناول الأول التمثيلات الثقافية للدولة ومعانيها الثقافية. ويسعى الثاني إلى استجلاء سمات ثقافة الارتياح السياسي. ويقارب الثالث بنية التوقعات والتمثيلات الارتياحية. ويتناول المبحث الرابع تقييمات الأداء المؤسسي، وعلاقتها بالارتياح السياسي. ويعرض المبحث الخامس لنتائج الارتياح السياسي وتأثيراته. وأخيراً يتناول المبحث السادس صور المقاومة اليومية التي يفرزها الارتياح السياسي.

المبحث الأول: التمثيلات الثقافية للدولة ومعانيها الثقافية:

تنبع الأفكار الرائجة عن الدولة من التجربة التاريخية الغربية مباشرة. ومع ذلك فدول الشرق الأوسط ليست دولاً غربية، ولكنها كالدول الغربية. وهي أيضاً دول حديثة بمعنى أنها تتبع ممارسات وسبلاً متميزة في تنظيم المجتمعات التي تحكمها، وهي ممارسات وسبل لا وجود لها إلا في العالم الحديث (أوين، 2004). وبرغم إنتاج النفط الهائل يعد دخل الفرد في العالم العربي من أقل الدخول في العالم. ومع انخفاض الإنتاجية، وضعف البحث العلمي، ونقص معدلات الالتحاق بالتعليم، وارتفاع نسبة الأمية، وتردي الأحوال الصحية مقارنة بالدول الأخرى، فإن الدول العربية تبدو كأنها أكثر ثراءً وأقل تنمية. كما تعاني الدول المحرومة من التنمية الاجتماعية في المنطقة من الحوكمة السياسية الفقيرة (بيات، 2014).

وتتمايز التصورات السياسية الغربية المستوردة للدولة عن التمثيلات الثقافية الماثلة في المجتمعات والسياقات المحلية. وقد ورد في موضع سابق أن الدولة الحديثة هي مجموعة متكاملة من المؤسسات (الهيئة التشريعية التي تقر القوانين، والإدارة المركزية والمحلية، والسلطة القضائية، والشرطة، والقوات المسلحة) التي تنظم السلطات والخدمات العامة، وتعمل كنسق للسيطرة السياسية، وتحتكر الاستعمال المشروع للعنف (Bruce and Yearley, 2006). بيد أن الدول تمثل، مع ذلك، مظاهر ثقافية، ومواقع للإنتاج الرمزي والثقافي، ويتم دوماً تمثيلها وتصورها ثقافياً بطرق معينة، إلى جانب كونها أجهزة بيروقراطية. وهكذا، فالدول هي موجودات متصورة تصير فعالة ومؤثرة اجتماعياً عن طريق أدوات تصورية ورمزية معينة. كما أنها ليست تشكيلات سياسية فحسب، وإنما أنساق للتمثيل الثقافي من خلالها يُعاد إنتاج الهوية القومية بصورة مستمرة عن طريق الفعل الخطابى (Barker, 2008).

وثمة ممارسات ثقافية قوية يتم من خلالها تمثيل الدولة رمزياً بالنسبة لمواطنيها. وتتشكل تمثيلات الدولة وتتم مخالفتها ومعارضتها وتحويلها في الثقافة الشعبية. وتوفر التقارير الإثنوجرافية والصحفية، على سبيل المثال لا الحصر، الكثير عن الأسلوب الذي يتم به تخيل الدولة وتصورها، والكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة، وكيف تتشكل تصوراتهم بمواجهاتهم الحميمة والمتجسدة مع عمليات الدولة ومسؤوليها (Gupta, 2006).

وتمثيلات الدولة مؤتلفة من تعاريف جمعية لواقعها، ومعرفة اجتماعية واقعية ناتجة عن الاتصال اليومي داخل الجماعات الاجتماعية وفيما بينها، أو بين الأفراد والجماعات (من مثل: المواطنين والمسؤولين والموظفين الحكوميين في سياقات مختلفة). وتتعلق التمثيلات الاجتماعية، حسبما تؤكد نظرية التمثيلات الاجتماعية، بعمليات صناعة المعنى الثقافي الجمعية التي تفضي إلى إدراكات مشتركة.

وتؤكد التمثيلات قوة الدولة، بل وتُمارس عن طريقها هذه القوة. كما تشكل التمثيلات الثقافية العامة، وأداء الدولة، توقعات الأفراد وتصوراتهم لطبيعة الدولة وماهيتها، وما ينبغي أن تفعله وتقوم به، وأين تتموضع حدودها. وتتنافر التمثيلات التي تشكلها الدولة - عن طريق التقارير الحكومية والإعلامية وتصريحات المسؤولين وخطبهم على سبيل المثال - مع تمثيلات المواطنين، في كثير من الأحيان، كما تتنافر التمثيلات الثقافية العامة للدولة مع واقع ممارساتها، ويفرز ذلك ارتياباً سياسياً أو يعيد إنتاج الارتياب المتأصل.

وتؤشر نتائج البحث على كثرة من تمثيلات الدولة ومعانيها الثقافية تكشف عن الكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة. وتجسد غالبية هذه التمثيلات أدوار الرعاية الاجتماعية الواقعية أو المأمولة التي ينبغي أن تضطلع بها الدولة، وهي مستمدة من الثقافة الجمعية. فالدولة هي «البيت الكبير»، و«الدار» و«الأسرة»، و«المسكن»، و«الحصن»، و«الاحتواء»، و«العائلة الكبيرة» التي ينتمي إليها أفراد ذوو خلفيات عرقية، وعمرية، وجندرية، ودينية أو عقائدية مختلفة، ويتوجب عليها توفير الدعم لأفرادها بصرف النظر عن أوضاعها الاقتصادية وأزماتها.

والدولة بوصفها «بيتاً» كبيراً أو «عائلة كبيرة» ينبغي أن توفر لمواطنيها الأمن والحماية والملاز، وكذا الخدمات والاحتياجات الأساسية من مسكن وعمل ورعاية صحية وتعليم، إلخ، على نحو يحقق للمواطنين الرفاهية و«الحياة الكريمة» وتحسين مستوى حياة الفرد:

«الدولة هي البيت الكبير وحماية من أعباء الحياة .. الدولة هي الدار التي تحمي أبنائها وتحقق مطالبهم وأحلامهم، وتوفر الراحة والرفاهية ..

وهي المجتمع الذي نعيش فيه ويرعى مصالحنا وحقوقنا واحتياجاتنا الشخصية .. الدولة هي مجموعة من الأفراد يخضعون لنظام سياسي معين يتولى شؤون الدولة، ويختاره المواطنون، على أن يعمل هذا النظام على دعمهم اقتصادياً واجتماعياً، ويوفر كل سبل الحياة من مأكل ومنزل وأمان واستقرار .. الدولة مجموعة من المؤسسات تعمل على خدمة جميع أفراد الدولة وحل مشاكلهم .. وهي الأرض والعرض والشرف .. والدولة حكومة تعمل على خدمة مواطنيها وتحقق الحياة الكريمة للمواطنين .. الدولة هي الاحتواء والمكان الذي نعيش فيه، ويتوفر فيه تعليم وصحة ومسكن وعمل وأمن وأدوية وغذاء وفرص عمل .. الدولة بلدي اللي عايشة فيها وبأكل من خيرها».

وتُبرز استجابات المبحوثين التمثيل والمعنى الأمومي للدولة. إذ يصف كثرة من المبحوثين الدولة بأنها «الأم» التي توفر لأبنائها الأمن والاحتواء والحماية والرعاية: «أم حاضنة لأولادها». وتطغى على تمثيلات الدولة تلك التمثيلات المرتبطة بما تحققه الدولة لمواطنيها من رعاية. فتُختزل الدولة في أذهان غالبية المبحوثين إلى مؤسسات تقديم الرعاية والخدمات والاحتياجات الأساسية، مثل المؤسسات الصحية والتعليمية والتمويل، إلخ: «الدولة مؤسسات تؤدي خدمات للمواطنين». ويكتسب النظام الحاكم شرعيته من قدرته على توفير هذه الاحتياجات والخدمات.

وتعكس تمثيلات الرعاية تلك قيماً تقليدية تعطي الأولوية للأمن والحماية والطاعة والإذعان في مقابل توفير الدولة الرعاية والاحتياجات الأساسية. وتبرز هذه القيم في الفئة العمرية (55 -). بينما تعكس تمثيلات الدولة في الفئة العمرية (15 - 55) قيماً لما بعد حداثة تؤكد على المساواة في الحرية: «الدولة كيان يحقق العدل والحرية والمساواة»؛ وقيماً لما بعد مادية تؤكد على إتاحة حرية التعبير والتعبير عن الذات، والديمقراطية، والمشاركة السياسية، والمشاركة في صنع القرار، وضمان الحقوق المدنية والسياسية كافة.

وتبرز، إلى جانب تمثيلات الرعاية، تلك التمثيلات التي تجسد نزوع الدولة إلى الهيمنة والسيطرة الانضباطية. وتشير نتائج البحوث إلى أن الدولة في العديد من بلدان

الشرق الأوسط قد صارت مرادفة «للدولة الأمنية». وقد طالبت الاحتجاجات الأخيرة بشكل صاحب بإلغاء قوانين الطوارئ التي استمرت لعقود - ألغيت مدة حالة الطوارئ في مصر في الخامس والعشرين من سبتمبر عام 2021. وفي رأي إيراكات Erakat تعكس هذه القوانين، خاصة عندما تُطبق وتُنفذ في وقت السلم، «الحفاظ على السيطرة في مواقف حيث تنفذ الحكومة السيطرة والتحكم عن طريق التهديد باستعمال القوة القهرية لا عن طريق الموافقة والإذعان» (Obeid, 2015).

وتتكشف الدولة بشكل أكبر في أعمالها وممارساتها الحياتية، والمعقدة، واليومية. وتخلق تلك الممارسات «تأثيراً» لكيان أكبر قاهر، تتم الخبرة به غالباً بوصفه نتائج «للرأسية والشمول». «ومن خلال السيطرة والهيمنة من أعلى إلى أسفل تؤمن الدول شرعيتها، وتطبع سلطتها، وتمثل ذواتها باعتبارها أسمى من المؤسسات الأخرى ومراكز القوة ومتفوقة عليها وشاملة وحاوية لها» (Ferguson and Gupta, 2002, 982).

وتتحرى سلوى إسماعيل في دراستها المعنونة *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* تداعيات «الدولة الأمنية» Security state على علاقات الدولة - المجتمع في القاهرة. وعن طريق بحث إثنوجرافي، توضح كيف تفرض الدولة السيطرة على مواطنيها، أولئك الذين يقعون على هامشها المتخيل - والهوامش هي «الأماكن حيث يُعاد تأسيس قانون الدولة ونظامها باستمرار». وفي رأيها أن تطور «الدولة الأمنية» في مصر قد توازى مع نشأة الليبرالية الجديدة. إذ انسحبت الدولة، بدرجة كبيرة، من دورها المتعلق بالرعاية الاجتماعية، كما عرفه الأفراد في الخمسينيات والستينيات، ونبذت «العقد الاجتماعي» الذي كان فيه المواطن مستفيداً من الخدمات التي تقدمها الدولة، وبرامج الدعم الاجتماعي التي كانت تدفع إلى الإذعان والامتثال. أما اليوم فيتحقق الإذعان عن طريق أساليب الانضباط والتحكم (Ferguson and Gupta, 2005).

لذلك تتوسل الدولة بالسيطرة الدقيقة على الممارسات المكانية عن طريق حضور الدولة الدائم ووجودها (Kuppinger, 2008). ويعد ذلك مؤشراً على قوة الدولة، بعد أن كان انحسار الوجود الشرطي في الأحياء الشعبية - على سبيل المثال - بعد الثورة مؤشراً على ضعفها. والبيّن أن المواجهات اليومية العادية مع أجهزة الدولة، وممارسات

الدولة اليومية، والشعائر اليومية، هو ما يجعل الدولة مرئية منظورة. وتستعمل الدولة هذه المواجهات لتأكيد سيطرتها، رمزياً ومادياً، على مواطنيها (Ismail, 2006).

ومن المواجهات والتفاعلات المكثفة بين المواطنين والدولة، تلك التي تقع بين المواطنين والشرطة أثناء تنظيم ومراقبة حركة المرور وتسوية النزاعات، وسلطات السوق والتراخيص، ومسؤولي إدارة الكهرباء والمياه والخدمات العامة الأخرى، ومحصلي فواتير الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي. وينضاف إلى ذلك تفاعل المواطنين مع الإدارات العامة وموظفي الخدمة المدنية عند استخراج تصاريح لبناء جديد أو تجديد جواز السفر، أو تقديم قضية إلى المحكمة للدفاع عن حقوقهم (Ismail, 2006).

ويعطي الوجه الانضباطي السائد للدولة انطباعاً بأن القوة تتم الخبرة بها بأسلوب «من أعلى إلى أسفل». ومع ذلك، فما تبرزه وتظهره الإثنوجرافيا هو أن القوة والهيمنة ليست شاملة كاملة على الإطلاق – وفي ذلك يكمن الغموض. ذلك أن المواطنين يشتركون مع الدولة وينفصلون عنها بطرق متقطعة متنوعة. وتحقق، ومن ثم يقوّضون قوة الدولة، ويصارعونها، ويسخرون منها، ويفاضونها، كما يخضعون لها ويعيدون إنتاجها في تمثيلاتهم.

وتكشف نتائج البحث عن عدة تمثيلات سائدة لدى حالات البحث، من أبرزها أن الدولة تعزز العلاقات المستندة إلى السيطرة الانضباطية والقوة القهرية، لا على القبول والرعاية الاجتماعية: «الدولة مؤسسات حكومية تسعى إلى السيطرة إلى الشعب». وتسود تصورات تؤشر على أن الدولة مؤلفة من مؤسسات لا تكثرث إلا بالسيطرة والهيمنة الانضباطية وحماية ذواتها وكيان الدولة وثقافتها وتمثيلاتهما: «حماية الدولة وضمان حياتها أولاً». وتحرص الدولة على مراقبة الأفراد وإخضاعهم، والهيمنة على رعاياها متوسلة في ذلك بأساليب حوكمة وسيطرة، لتحقيق بذلك «صورة الإله» في كل من أدوارها الخاصة بالرعاية الاجتماعية، وأدوارها الانضباطية (ترعى وتراقب وتحاسب). ويجسد ذلك تصور وفكرة «فيتيشية الدولة» state fetishism. وعن طريق سياسة الحضور الانضباطي المفرط «تنتج» الدولة، وتعيد إنتاج ذاتها، بفعالية بوصفها كيانات متماسكة، قاهرة طاغية تحقق السيطرة على رعاياها.

وهكذا، تستند علاقات الدولة - المجتمع في الغالب إلى السيطرة على السكان، ونشر وتكريس تكنولوجيات الهيمنة. ومع ذلك فهذا النمط من الحوكمة، حسبما يجادل الاتجاه الفوكوي، لابد أن يولد فضاءات للمخالفة والخرق، والمقاومة، والخصام والنزاع. ويتمثل أحد أشكال المقاومة في السعي إلى تقويض قوة الدولة وتمثيلات السيطرة الانضباطية عن طريق السخرية من الدولة وممارساتها - عبر فضاءات واقعية أو إلكترونية - أو حتى التعبير عن الخوف من تلك القوة القهرية على نحو يقوّض تصور إذعان المواطنين كنتيجة للرعاية، ويدعم تصور إذعانهم كنتيجة للسيطرة والتحكم وتكنولوجيات السيطرة. والبادي أن نشر تمثيلات الخوف من الدولة، وإعادة إنتاجها باستمرار، يصوغ صورة الدولة. ويمثل ذلك شكلاً من أشكال المقاومة، وقوة يمتلكها الخاضعون في مواجهة نسق قوة الدولة، حسب تصور فوكو.

وتكشف نتائج البحث عن أن تمثيلات حضور الدولة في أذهان المبحوثين قد ترجّحت بين ثلاثة تصورات أو معانٍ جمعية: الغياب المطلق، والحضور الانضباطي والبيروقراطي المفرط، والحضور السلبي.

وفيما يتعلق بتمثيلات الغياب المطلق، يذكر بعض الإخباريين أنهم لا يشعرون بوجود الدولة في حياتهم اليومية، فهي كيان متعال لا يكثر بمشكلات المواطنين ورغباتهم وتوقعاتهم ورؤاهم: «لا أشعر بالدولة ولا هي تشعر بي .. بتعمل الكثير من الأمور التي لا أراها مناسبة». بل حتى يغيب معنى محدد للدولة عن أذهانهم، على نحو يعكس خفوت تأثير الدولة وحضورها في حياتهم: «الدولة ملهاش معنى بالنسبة ليا .. ليها معنى عند المسؤولين بس .. الدولة كيان على ورق فقط». الدولة، إذن، كيان يمكن للمواطنين الحياة بدونه. تبدى ذلك خلال ثورة يناير حين غاب الوجود الشرطي والحكومي، وتولّت اللجان الشعبية الممارسات الانضباطية والأمنية والخدمية في الشارع. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه سلوى إسماعيل من أنه «ثمة شعور بأن الحكومة شيء يمكن للمواطنين الحياة بدونه: «الأمور كانت أفضل وعلى ما يرام عندما غابت الحكومة» (Ismail, 2006, Xxxiii).

وثمة تمثيل بارز يؤشر على غياب دولة يرغب فيها المواطن تصويرياً، وحضور دولة يرغبون عنها وينفرون منها، ويصفها بأنها «دولة غير الدولة»، تغيب عنها العدالة والمساواة «والرحمة بالفقراء»: «الدولة اللي أنا عايشة فيها دلوقتي هي دولة غير الدولة،

غابة البقاء فيها للأكثر قوة والمخادعين .. مبحث حاسة إن الدولة بيتنا». وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه سلوى إسماعيل من «أن الدولة .. هي الدولة التي شيدها المواطنون تصورياً في مقارنة الأوضاع لديهم وفي أماكن أخرى داخل الدولة. إن الدولة غير الدولة هي تلك التي يديرها الأشخاص أصحاب القوة. وتحليل أفعال وأنشطة هؤلاء يقوِّض فكرة الدولة باعتبارها كياناً موحداً» (Ismail, 2006, Xxxiii).

وفيما يتعلق بالحضور الانضباطي والبيروقراطي المفرط – تفاعلات الأفراد اليومية مع الأجهزة والممارسات البيروقراطية- تكشف البيانات الإثنوجرافية عن تمثيلات أو تصورات للدولة تكثر بتأكيد السيطرة الانضباطية على المكان والفضاءات على نحو يؤكد «الثقافة المؤسسية» للدولة، ويعيد إنتاج تمثيلاتها. وتتبدى هذه السيطرة في الانتشار الشرطي المفرط الذي يعد ضرورة ملحة في رأي بعض المبحوثين لتطبيق القانون، وبث الشعور بالأمن، وتحقيق الاستقرار، وتنظيم مناشط الحياة اليومية، وتوفير الخدمات، مثل الخدمات المروية إلخ: «بفضل دوريات الشرطة.. أسير في الطريق بأمان». ويحقق ذلك المراقبة الأمنية البانوبتيكونية المستمرة.

ويدرك المواطنون، باعتبارهم خاضعين للقوة الانضباطية، أن ثمة حكومة تفهم بأنها نسق للحكم شامل ومسيطر (Ismail, 2006) . ويتأكد هذا الإدراك في التفاعل اليومي مع مؤسسات الدولة وممثليها مثل موظفي الأحياء والإدارات العامة: «أشعر بالدولة في كل حاجة في حياتي اليومية من الإدارات والمصالح الحكومية، والمواصلات، والحصص التموينية ورغيف العيش، والبنزين، والنظافة العامة، والجامعات والمدارس، والمحاكم وتطبيق القانون، وتوفير الخدمات». وتحرص هذه المؤسسات على تأكيد قوة الدولة. وتتشكل الكيفية التي من خلالها يخبر الأفراد الممارسات البيروقراطية بتمثيلات الدولة، وبدورها نجد أن الكيفية التي يقرأ بها الأفراد التمثيلات تتوسطها مواجهاتهم وتفاعلاتهم اليومية مع الممارسات البيروقراطية. وتتلاءم أو تتناسب هذه الممارسات داخل «الثقافة المؤسسية» للدولة في الوقت الذي تعيد فيه بصورة متزامنة تشكيل المؤسسة وتمثيلاتها (Sharma and Gupta, 2006) .

والبيّن أن المواطنين، عن طريق خبراتهم في التعامل مع مؤسسات الدولة وتفاعلاتهم مع الدولة اليومية، يتصارعون مع التصور المزاوغ للدولة. ومن خلال

تأمل الإستراتيجيات التي ينشرونها في مواجهاتهم مع الدولة وتأمل تمثيلات خبراتهم، يمكننا الوصول إلى فهم للكيفية التي من خلالها يتم تصور الدولة، في لحظة تاريخية معينة، بعيداً عن ممارسات الحكومة وتمثيلاتها (Ismail, 2006).

ويتجسد هذا التصور في تمثيلات الحضور السلبي للدولة، التي تمثل، في جانب منها، تعبيرات عن مقاومة السيطرة الانضباطية تروج لتصورات قبح الدولة وحضورها السلبي. وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن عدة تمثيلات في هذا الإطار، منها أن الدولة تحقق مصالح طبقة معينة أو فئات اجتماعية معينة، ولا تكثر بفئات أخرى، بمعنى أنها دولة استيعابية: «الدولة أيام مبارك هي مجموعة من كبار رجال الأعمال والوزراء وكبار المسؤولين الذين يملكون كل شيء ولا تقف إلى بجانب المواطن في أي شيء». كذلك توصف الدولة بالظلم والجور والتمييز وغياب العدالة.

وتكشف المقابلات الإثنوجرافية عن أنه من أبرز العوامل والمسببات التي تدعم تمثيلات الحضور السلبي: ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، وتردي الخدمات، والفساد المتصور، وضعف الاستجابة المؤسسية على التوالي. وتمثل مواجهة ارتفاع الأسعار أهمية كبيرة لدى (70%) من حالات البحث. وقد نتج ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، من وجهة نظر المبحوثين عن السياسة النقدية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة. ويمثل تحرير سعر الصرف أبرز ملامح السياسة النقدية خلال الفترة التي تلت عام 2014، وقد أفضى إلى انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار من قرابة (9) جنيهات إلى (18) جنيهاً، وارتفاع معدل التضخم. ويضاف إلى ذلك تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة وإقرار زيادة جديدة في أسعار بعض المواد البترولية بمتوسط (13%)، ورفع تكلفة خدمات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي، وزيادة تعريف النقل بالأتوبيسات أو وسائل النقل العام-) تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

والبيّن أن ارتفاع الأسعار من أكثر العوامل الداعمة لتمثيلات الحضور السلبي تأثيراً لارتباطه بحياة المواطنين اليومية: «أشعر بالدولة عند التسوق اليومي والشعور بارتفاع الأسعار والفواتير، وتكلفة التعليم والمواصلات وكل الخدمات الحكومية .. وارتفاع أسعار السلع الغذائية وأنبوبة البوتجاز .. أشعر بحضور الدولة في كل وقت

في كل تعامل مالي». وحضور الدولة في هذه الحالة يذكّر بقصور في أدائها وتجاهلها لاهتمام المواطنين واهتماماتهم.

وبالإضافة إلى ذلك يدعم القصور الخدمي وتردي بعض الخدمات تمثيلات الحضور السلبي. وتأتي خدمات الرعاية الصحية الحكومية في مقدمة الخدمات التي تعاني تردياً ملحوظاً، تليها الخدمات التعليمية، والنظافة، والصرف الصحي، وتوفير فرص العمل: «طرق متكسرة ومجاري ضاربة وزباله في كل مكان، كل ده بيخليني أشعر بالسلب تجاه حضور الدولة». والبيّن أن تفاعل المواطنين مع المؤسسات والإدارة الحكومية البيروقراطية من أكثر العوامل الداعمة لتمثيلات الحضور السلبي، إذ يهدر هذا التفاعل، في رأي بعض المبحوثين، كرامة المواطن ووقته، ناهيك عما يُثار في المجال العام عن فساد يرافق تقديم الخدمة: «علشان أطلع ورقة من مصلحة حكومية لازم أروح كذا يوم وممكن تقعد شهور لغاية متجيلي .. طوابير طويلة في السجل المدني».

وهكذا، يشكل التفاعل مع الإدارات البيروقراطية تصوراً للدولة. وما تعنيه الدولة للأفراد متموضع داخل بيروقراطية معينة، ويتشكل عن طريق الإجراءات الروتينية والمتكررة التي تتوخاها البيروقراطيات (Sharma and Gupta, 2006). والإدارة البيروقراطية هي ميدان آخر من ميادين الحياة الاجتماعية والفعل السياسي. ويتخذ البيروقراطيون قرارات ويتفاعلون مع آخرين ويزيدون سيطرتهم، إلى جانب تنفيذهم سياسات حكومية (Bernstein and Mertz, 2011). وتنتشر ممارسات الهيراركية البيروقراطية والإجرائية من مؤسسات الدولة إلى عوالم «خارج الدولة» non-state (Sharma and Gupta, 2006). ويمكّن دوران وانتشار صور للدولة وقادتها وأفعالهم الأفراد على مستويات مختلفة للبيروقراطية، ومن هم خارج هذه المؤسسات، من تخيل وتصور هذه المؤسسات، وتخيل ماهية الدولة (Sharma and Gupta, 2006).

ويعد الفساد المتصور من أبرز العوامل والمسببات الداعمة لتمثيلات الحضور السلبي، إذ يشير الغالبية إلى تغلغل الفساد في مؤسسات الدولة حتى لقد صار مزماً يصعب مكافحته أو القضاء عليه، خاصة الرشوة والمحسوبية. وبرغم جهود مكافحة الفساد التي تبذلها الدولة، يتوق المواطنون إلى أن يكون حضور الدولة أكثر فعالية في مكافحة الفساد.

ويدعم ضعف الاستجابة للحاجات والتوقعات الشعبية تمثيلات الحضور السلبي للدولة. وترتبط الاستجابة المؤسسية بثقة المواطنين وارتياهم في المؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية (Schnaudt, 2019). وتكشف المعطيات الإثنوجرافية عن يأس وخيبة أمل يشعر به غالبية المبحوثين فيما يتعلق باستجابة المؤسسات التنظيمية والتمثيلية. وهو شعور يدفع إلى ارتياح سياسي وعدم اكتراث على نحو يرفد تمثيلات الحضور السلبي ويعيد إنتاجها: «الأمل في حكومة رشيدة تبغي الإصلاح وتخلق الإحساس بالرضا والشعور بأن المواطن مشاكله تهتم الساسة وأنهم دوماً يسعون إلى حلها».

وبرغم خيبة الأمل واليأس البادي في استجابات بعض المبحوثين، ثمة مؤسسات مازالت تحظى بثقة المواطنين وتحقق توقعاتهم بدرجة كبيرة، من أبرزها القوات المسلحة، والتضامن الاجتماعي، والتموين والتجارة الداخلية، والشرطة، والصحة على التتابع. وهي مؤسسات تؤدي أدوار الرعاية المنوطة بالدولة.

وتتماهى الدولة في أذهان بعض المبحوثين مع الجيش والشرطة. ويؤول المبحوثون مستويات الثقة المرتفعة في القوات المسلحة بأنها نتيجة أدائها المنضبط والكفؤ لدورها في حماية البلاد خاصة في أوقات الأزمة والاضطرابات والأوبئة: «الجيش دائماً يوقف جنب المواطن». إضافة إلى الأدوار الخدمية التي تبذل في الآونة الأخيرة في توفير السلع والاحتياجات الضرورية للمواطنين بأسعار مخفضة. يضاف إلى ذلك انحياز القوات المسلحة للمواطنين في مواجهة نظام قمعي استبدادي خلال ثورة يناير.

وتكشف المقابلات المفتوحة عن درجة كبيرة من الثقة تحظى بها وزارة التضامن الاجتماعي التي تعد أبرز مؤسسات الرعاية والحماية الاجتماعية: «التضامن بتوفر لنا حاجات كثير إحنا محتاجينها كبشر وبتحسبنا إن لنا حق في البلد، وإننا لسه عايشين ومحسوبين على الدولة .. الدولة وفّرت حاجات كثير تخيلنا نحس بيها منها معاشات تكافل وكرامة». وتتنوع أشكال الحماية الاجتماعية التي توفرها وزارة التضامن الاجتماعي لتشمل مساعدات اجتماعية منها معاشات شهرية مثل معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة. فضلاً عن استحقاقات المعاقين وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجاً. وقد بلغ عدد المستفيدين من جميع أشكال الدعم النقدي عام 2020

(3.8) مليون أسرة، وذلك بعد نقل (1.7) مليون أسرة من معاش الضمان الاجتماعي إلى برنامج تكافل وكرامة. وبالإضافة إلى ذلك أطلقت الوزارة مبادرة «حياة كريمة» بقصد توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل القرى الأكثر احتياجاً بما يحقق تلبية احتياجات سكانها المتنوعة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وتجسد وزارة التموين أدوار الرعاية التي تؤديها الدولة اليومية، إذ توفر السلع والاحتياجات الأساسية بأسعار مخفضة. ويشكل الدعم الغذائي جزءاً أساسياً من نظام شبكة الأمان الاجتماعي في مصر، ويعمل هذا النظام على تحقيق الحماية الاجتماعية من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال نظام بطاقات التموين التي تشمل عدداً كبيراً من السلع الغذائية الأساسية ودعم الخبز. وتغطي منظومة بطاقات التموين (84%) من الأسر في منظومة الدعم، وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى (91.1%) بينما تقل في الحضر لتصل إلى (74,9%) (أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020). ويفيد من نظام بطاقات التموين ما يقرب من (69) مليون نسمة، بينما يفيد من منظومة دعم رغيف الخبز حوالي (79) مليون نسمة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وتؤكد وزارة التموين بذلك الحضور الإيجابي للدولة في الحياة اليومية: «المؤسسة الوحيدة التي وضعت خطة ونجحت في تنفيذها».

وتحظى الشرطة بالثقة فيما يتعلق بدورها في الحفاظ على الأمن: «الشرطة حققت الأمن في الشارع ومتواجدة باستمرار .. وتتدخل في فض المنازعات». وبرغم القصور البادي في الخدمات الصحية، فإن المبادرات الرئاسية الأخيرة، مثل (100) مليون صحة، قد أكسب وزارة الصحة ثقة المبحوثين. ومن أبرز هذه المبادرات، (100) مليون صحة التي استهدفت القضاء على فيروس سي، وأسفرت عن فحص (47) مليون مواطن في الفترة من أكتوبر 2018 وحتى نهاية أبريل 2019. وتلقى منهم العلاج (628) ألف مواطن (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

نخلص من كل ما سبق إلى أن تمثيلات الدولة في أذهان المبحوثين تتراوح بين الحضور الانضباطي المفرط، والغياب الخدمي المفرط، أو بين انحسار الرعاية، وتعاضل الهيمنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه سلوى إسماعيل حين أوردت تعبيراً رده مبحوثون تناولتهم بالبحث، ويبين التفاعل بين حضور الدولة وغيابها: «أن

الدولة ليست في أي مكان، وفي كل مكان .. «ليست في أي مكان» بمعنى أنها تترك الأفراد وشأنهم عندما يتعلق الأمر بالإدارة وتقديم الخدمات، «وفي كل مكان» من حيث قدرة الدولة على ممارسة القوة القهرية في أي وقت» (Obeid, 2015, 445).

البين، إذن، أن ثمة بواعث أو دوافع متناقضة توجه علاقات المواطنين بالدولة ورؤيتهم للحكومة تكشف عنها البيانات الإثنوجرافية. بتعبير آخر ثمة خبرات متزامنة لحضور الدولة وغيابها. وتنتج هذه السمات المتناقضة للدولة مشاعر احتقار الدولة والرغبة فيها، وهي مشاعر متضاربة متزامنة (Obeid, 2015). إذ يشعر المواطن بتربص الدولة به واستهدافها له. ويعزز ذلك التناقض بين تمثيلات الدولة وواقع ممارسات الدولة التي تتجلى في رفع الدعم أو جزء منه، وقوانين مثل قانون الشهر العقاري، والتصالح في مخالفات البناء. ويفاقم كل ذلك الارتياح أو يعيد إنتاجه: «الدولة لا أشعر بها إلا في السوء».

وبرغم هذا التناقض والارتياح اللذين تكشف عنهما البيانات الإثنوجرافية، تبقى الدولة كياناً لا غنى عنه في رأي المبحوثين: «الدولة مكان بنعيش فيه ومنقدرش نستغنى عنه لأن البديل لها هي الفوضى وانعدام الأمن». وتتبدى آلية يلوذ بها المواطنون، في كثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحقق التعايش مع هذا التناقض والارتياح تتمثل في التظاهر بأنهم يعيشون في دولة تكفل الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها، وتوفر العدالة الاجتماعية والمساواة خاصة فيما يتعلق بتطبيق القانون، وتوفر للمواطنين خدمات تصون كرامتهم وتحقق لهم الرفاهية: «الدولة هي السلام والأمن والحرية والنظافة والتعليم الجيد والصحة وغيرها من الخدمات». وتعرف هذه الآلية في الأدبيات بسياسة «كما لو» as if، التي شكلت الكيفية التي من خلالها قام باحثون وعلماء آخرون بالتنظير للدولة عالمياً. على سبيل المثال، تجادل نافارو – ياشين (Navaro-Yashin 2002) بأن موظفي القطاع العام الذين تناولتهم بالبحث في تركيا يرون الدولة مهزلة أو مسرحية هزلية تشكل العلاقات المصممة فقط لخدمة الساسة. ومع ذلك يواصلون، بغض النظر عن ذلك، «كما لو» أنهم يفكرون بشكل مختلف، وكما لو كانت الدولة «كياناً متماسكاً» و«نافعاً». وتجادل بأن هذه «السخرية الحياتية»، هي التي تحافظ على الدولة في تركيا (Obeid, 2015).

وتعزز «سياسة العروض» - كالاحتفالات المرافقة لتدشين مشروعات جديدة أو مشروعات أنجزت بالفعل - سياسة «كما لو». وتعمل العروض كفضاء يسمح للدولة بأن «تؤدي على نحو يشبه الدولة»، وتوفر العروض «مناسبات لتعبئة المواطنين لتفعيل شروط عضويتهم والمبالغة في وجود صفاتها الشبيهة بالدولة» (Obeid, 2015, 440). ويدعم ذلك ما دفع به كليفورد جيرتز من أن الدولة تستمد قوتها القهرية، الواقعية والحقيقية بما يكفي، من طاقاتها التخيلية التصورية، وقدرتها السيمبوتيقية على جعل اللامساواة ساحرة. وتحمل سياسة العروض التي تتوخاها الدولة، ومسرحة قوتها، بين جنوبها شكلاً من أشكال العنف الرمزي، يتمثل في الصور التي تروّج لها الميديا. ويدعم ذلك تعريف بيير بورديو للدولة الذي يشمل العنف الفيزيقي والرمزي. ففي رأيه أن احتكار العنف الرمزي ظرف أو شرط لممارسة احتكار العنف الفيزيقي (Sharma and Gupta, 2006).

ويتفاعل المواطنون مع «سياسة العروض» بتنويعاتها التي تتوسل بها الدولة، يؤولونها وينزعون إلى تمثيلها. ومن ثم، تتصادم تمثيلات المسؤولين وتمثيلات المواطنين للدولة. وتؤلف هذه التمثيلات جميعها «ثقافة الدولة»، المصطلح الذي طرحته وصكته مونيك نويجتن Monique Nuijten. ومن نافل القول أن مصطلح ثقافة الدولة عند نويجتن يختلف اختلافاً جذرياً عن الطريقة التي يستعمل بها علماء السياسة مصطلح الثقافة السياسية. إذ يشير مصطلح الثقافة السياسية، في دراسات علماء السياسة، إلى العناصر الثقافية المميزة لنظام سياسي معين. ويرتبط تحليل الثقافة السياسية بالعمليات السياسية مثل الانتخابات، والإيمان بالحكومة وشرعية الدولة. وعلى النقيض، تركز الدراسات الحديثة التي تتناول الثقافة السياسية بدرجة أقل على مشروعية النسق السياسي وتبعد ذاتها عن التركيز أحادي الجانب أو البعد عن الثقافة السياسية باعتبارها دراسة للاتجاهات. وبدلاً من ذلك تركز بدرجة أكبر على الممارسات السياسية. وبرغم أهمية هذا الاتجاه الأخير، فإن بؤرة تركيز مونيك نويجتن تأتي مختلفة. إذ لا ينحصر اهتمامها المحوري في مشروعية النظام السياسي، ولا عمل النظام السياسي. لكنها تهتم في استعمالها لمفهوم ثقافة الدولة بدور الرمزية في التفاعلات اليومية بين الأفراد وبيروقراطيات الدولة (Nuijten, 2003).

ويكتسب نسق الدولة من حيث كونه مجموعة من المؤسسات والإجراءات أهمية من خلال الإشارة إلى فئات ثقافية، تستعمل أيضا في الدعاية الحكومية، والكتب المدرسية، والاحتفالات القومية. ينبغي، إذن، ألا ننظر إلى الدولة باعتبارها مجموعة من المؤسسات والإجراءات التي تكون أهميتها السياسية واضحة من دون الإشارة إلى الفئات الثقافية. ويضع ذلك الثقافة والخبرة اليومية مباشرة في داخل المناقشات التي تتناول القوة. ويشير مفهوم «ثقافة الدولة» إلى ممارسات التمثيل والتأويل التي تميز وتسم العلاقة بين الأفراد وبيروقراطية الدولة، والتي من خلالها تنبني فكرة الدولة. وهي حاضرة في قراءة وتأويل الخطب، والأفعال الرسمية، والبرامج، والوثائق. ويتمثل جانب مهم من ثقافة الدولة في مناخ العتامة والارتياح والمؤامرة التي تحيط بالصراعات والتفاوضات والتعاملات مع البيروقراطية، وكذا إدارة الانطباع، وفيها يغالي المسؤولون في تأكيد أهميتهم لإدارة البيروقراطية، ويمثل ذلك أيضا جزءاً من ثقافة الدولة. باختصار، تمثل ثقافة الدولة النقش أو التسجيل الثقافي cultural inscription لفكرة الدولة (Nuijten, 2003).

وتعكس «سياسة كما لو» الرغبة في دولة فاعلة بطريقة أو بأخرى دولة ترتكز على الرعاية الاجتماعية (الرعاية) لا على السيطرة والهيمنة (Obeid, 2015). وتكشف نتائج البحث عن أن ملامح الدولة المنشودة، أو الحالة العادية السياسية، تتحدد في أنها دولة ترعى مواطنيها وتوفر احتياجاتهم: «تحافظ على شعبها وتوفر له حياة كريمة وفيه شغل وكل حاجة متوفرة»، وتحقق المساواة والعدالة بين مواطنيها. وهي دولة ديمقراطية تتوخى سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وتداول السلطة، والإدارة العلمية، وتكفل حرية التعبير، وأداء المؤسسات لأدوارها المحددة بصورة منضبطة.

البيّن أن الدولة تكتسب سمة شاملة ومسيطرة وتنزع إلى الهيمنة. وتنتج هذه السمة ذاتها السخط والاستياء، والمراوغة والتهرب، والمقاومة، وحتى الثورات مثل ثورتي الخامس والعشرين والثلاثين من يونيو. ومع ذلك، يستمر الأمل في الدولة والرغبة فيها برغم فشلها الملحوظ في بعض المجالات. هذه السمات غالباً ما تُناقش على ضوء مصطلحات الغياب والحضور اللذين يتعايشان أحياناً: «الدولة ليست في أي مكان وفي كل مكان» (Obeid, 2015, 447).

نخلص من كل ما سبق إلى أن تمثيلات المبحوثين للدولة وتأويلاتهم لها، والمعاني التي يخلعونها عليها، تصوغ صورة الدولة. وثمة تنافر بين تمثيلات الدولة الماثلة في أذهان المبحوثين، وممارسات الدولة الواقعية وتمثيلات مسؤوليها. ويفتح الديالكتيك بين الممارسات والتمثيلات إمكانية وجود تنافر بين أفكار الدولة المتجمعة والمستخلصة من التمثيلات، وتلك التي تنشأ من التفاعلات مع مسؤولين بعينهم. هذه التناقضات والاختلافات يمكن أن تقود إلى إعادة صياغة لعلاقة الشعوب بالدولة. وتمزق التأثيرات المتصارعة والمتضاربة أحياناً للدولة، والتي ينتجها الديالكتيك المركب بين الممارسات والتمثيلات، هذه هيمنة ووحادية الدولة وتبرز التناقضات التي تجدها (Sharma and Gupta, 2006). ويخلق هذا التنافر بين التمثيلات الثقافية والاجتماعية الماثلة في أذهان المبحوثين من ناحية، وممارسات الدولة الواقعية وأداء مؤسساتها التنظيمية وتمثيلات مسؤوليها ترتيباً سياسياً أو يعيد إنتاج الترتيب المتأصل. ويعد نشر المواطنين هذه التمثيلات بطرائق مختلفة عبر الفضاء الإلكتروني أو المجال العام شكلاً من أشكال ممارسة القوة والمقاومة.

الدولة، إذن، موجود ثقافي في جوهرها، وحزمة من التصورات والأفكار والممارسات والخطابات والأجهزة. وتدفع نتائج هذا البحث، وغيره من بحوث أنثروبولوجيا الدولة، إلى مراجعة التصورات الفيبرية، والفيبرية الجديدة، والماركسية الوظيفية. والأولى بالمراجعة وإعادة النظر هو تصور فيبر، ومن ساروا على دربه، عن الوحدة التي تجمع بين القوة والحكم والهيمنة، وتؤكد أن الدولة مركز القوة ومتموضعة في قمة المجتمع، ومتميزة عنه. وتصور الدولة باعتبارها فاعلاً موحداً مستقلاً يمتلك سلطة عليا فائقة.

وعلى النقيض من ذلك، تدعم نتائج البحث تصور الدولة باعتبارها نواتج للعمليات الثقافية، لا باعتبارها كياناً تنتجه الدولة حسبما ارتأت التصورات الماركسية الجديدة والفيبرية الجديدة. ويدعم ذلك رؤية نيكوس بولانتزاس وباينتر للدولة باعتبارها مجالاً غير منفصل عن المجتمع، ولكن بوصفها علاقة اجتماعية، يتشكل التعبير عنها عن طريق التفاعلات اليومية مع البنية التحتية للخدمات، وتتشكل الدولة من التفاعلات بين الحكم من أعلى، وتكتيكات المواطنين وتفاوضاتهم من أسفل. باختصار، لا تمثل الدولة كياناً مجرداً، ولكن كياناً متشكلاً ناشئاً، وعلاقياً.

وتبرهن نتائج البحث على صدق فرضيات النظرية ما بعد البنائية التي تشير إلى أن الدولة مجموعة من الأشكال الثقافية التي تنظم الذاتيات، وتروّض الخاضعين للسيطرة والهيمنة. وأن الدولة تتخللها الثقافة والتمثيلات الثقافية وتصبغها. وتتحدى النظرية بذلك فكرتي الدولة المتجانسة المجردة والقوة بوصفها متركزة في الدول والمؤسسات المهيمنة وحدها. إذ تُنسج الهيمنة من التمثيلات والخبرات المتنوعة. ويروي الأفراد حكايات ويؤتون أفعالاً تعدّل السلطة وتعيد تشكيلها.

وتُجابه تمثيلات الجماعات المهيمنة بتمثيلات المواطنين للدولة. إذ يقاوم المواطنون تمثيلات الدولة وتصورات ثقافة الدولة بنشر تمثيلاتهم الخاصة، والتي تغلب عليها صبغة السخرية، في المجال العام والمجال العام الرقمي، فيما يمكن الاصطلاح عليه «بالمقاومة بالتمثيلات الثقافية والاجتماعية». ويؤشر ذلك على مراكز أخرى للقوة يشغلها المواطنون غير تلك الخاصة بالدولة. وتمثيلات الدولة تدفعها أحياناً إلى مراجعة سياساتها وقراراتها. على سبيل المثال، التراجع، مؤقتاً، عن رفع الدعم عن رغيف الخبز أو رفع أسعاره بعد انتشار تمثيلات في المجال العام الرقمي والعام رافضة للقرار؛ ومحاولة التخفيف من تأثيرات وتبعات برنامج الإصلاح الاقتصادي بإجراءات شتى، وإعلان الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر من العام 2021.

ويدعم كل ذلك الاتجاهات الفوكوية في مقاربة القوة، والتي تؤكد على «لامركزية» القوة. إذ يقول فوكو: «إن القوة في كل مكان، ليس لأنها تتضمن كل شيء، ولكن لأنها تأتي من كل مكان» (Ritzer, 2007; Gallagher, 2008). وتتخلل القوة مجال الاجتماعي وهي متناسجة في بنية الحياة اليومية (Seidman, 2004). إنها تدور: «لا تتموضع ولا تتمركز هنا أو هناك، أو في أي شخص، ولا تُمتلك أبداً كسلعة أو كجزء من ثروة .. وتُمارس عن طريق تنظيم يشبه الشبكة، لا يدور الأفراد فقط بين خيوطه ولكن يكونون أيضاً في موضع الخضوع للقوة وممارستها (Adams and Syndie, 2001, 578). وفي رأي فوكو ليس هناك لاعبون خالصون. ولا وجود لثنائية الضعيف/القوي. ولكن بالأحرى يقع كل فرد في شرك ميكروفيزياء (جزيئات) القوة. ويقع الجميع بلا استثناء في شرك أبنية القوة التي تنتشر عبر المجتمع، ولا تحصل عليها نخبة سياسية أو اقتصادية، ولكن تستمتع بها كثرة متنوعة من الجماعات

والأفراد (Peacock, 2004). وهكذا، فإن الممارسات السياسية التي تشكل الهيمنة والسيطرة والمقاومة لا تؤدي، على الإطلاق، داخل أبنية سياسية بصورة بديهية، ولكنها منتشرة في كل مكان عبر النسق الاجتماعي. وتخفي فكرة الدولة التشتت والانقسام الواقعي للقوة (Rubin, 2015).

المبحث الثاني: ثقافة الارتياح السياسي وتراثه:

الارتياح سمة ثقافية تتجلى في العوالم السياسية، ويتسم بأنه دائم ومزمن (Crewe, 2018). وقد أثارت دراسات عدة، في هذا الصدد، تساؤلات بالغة الأهمية منها: هل يحدد التراث الثقافي للفساد، على سبيل المثال، الاتجاهات حيال المؤسسات، بصرف النظر عن كفاءتها؟ وإذا كانت الثقة في المؤسسات متغيرة عبر الزمن، فأى العوامل قد يؤثر فيها؟ هنا يركز البعض على العوامل الثقافية في حين يركز البعض الآخر على دور المؤسسات. ويركز الاتجاه الأول على الالتزام طويل المدى بالمعايير الثقافية والطرق التي من خلالها تنتقل عبر الأجيال، وتخلق الارتياح السياسي (Chiara, 2015). ويمثل هذا التصور موقف المنظرين الثقافيين الذين يحتاجون بأن الثقة السياسية خارجية، تنبع من المعايير الثقافية والتنشئة الاجتماعية الحياتية. أما الاتجاه الثاني فيؤكد أن التفاعلات قصيرة الأمد مع المؤسسات المدنية والحكومية قد تترك أثراً أو بصمة على مستويات الارتياح والثقة.

ويعد مستوى الثقة السياسية الحالي للفرد المجموع الكلي لخبرات الفرد السياسية الممتدة مدى الحياة (Chiara, 2015). وتسود ثقافتا الثقة والارتياح أحياناً في مجتمع معين، تقهران كل شخص، وتشكلان بالخبرات التاريخية للمجتمع، تقليد الثقة، ومن خلال السياق البنائي القائم، الوسط المحفز على الثقة والملم لهم. وللتنشئة الاجتماعية أهمية في بناء الثقة السياسية أو إعادة إنتاج الارتياح. وتقرر نظريات التنشئة الاجتماعية أن التنشئة تؤثر في الطريقة التي يبدأ فيها المواطنون في الثقة بالسياسة أو الارتياح فيها، أي القيم والتوقعات التي يصدرون من خلالها أحكاماً على أداء المؤسسات والسلطات السياسية (van der Meer, 2016).

وهكذا، فالثقة والارتياح سمتان ثقافيتان. وحين تصير الثقة والارتياح توجيهين ثقافيين سائدين في مجتمع معين، عندها يمكن أن نتحدث عن ثقافة الثقة وثقافة الارتياح. وتناقض ثقافة الارتياح مفهوم ثقافة الثقة التي تعد ظرفاً يميل فيه الأفراد إلى، ويتم تشجيعهم ثقافياً على، التعبير عن اتجاه ثقة حيال مجتمعهم، ونظامه، وتنظيماته، ومؤسساته، ومواطنيه، وفرصهم الحياتية الخاصة ومنظوراتهم الذاتية. وتعد ثقافة الثقة مورداً اجتماعياً أو رأس مال نستعمله في المراهنة على الأفعال الاحتمالية التي يؤتيها الآخرون (Sztompka).

وتعتمد ثقافة الثقة على التوقعات الإيجابية، بينما تعتمد ثقافة الارتياح على التوقعات السلبية. إذ قد يتوقع الأفراد كفاءة أدائية (كفاءة، عقلانية ورشد، فعالية)، على سبيل المثال تثقتهم في أن الحكومة سوف تدفع النمو الاقتصادي وتحفزهم، أو تقمع الجريمة. بيد أنهم قد يتوقعون توشي معايير أخلاقية عليا، على سبيل المثال أنهم يثقون أن الحكومة سوف تضمن العدالة والإنصاف والفرص المتساوية. كذلك قد يثق الأفراد في أن الحكومة تمثل مصالحهم، وتقدم العون والرعاية الاجتماعية والخدمات الطبية والوظائف. وقد يتوقع الأفراد ما يتناقض مع كل التوقعات الإيجابية السابقة. واضح أنه كلما كانت التوقعات قوية كان الالتزام عميقاً، وكلما انخفضت الثقة ازدادت خيبة الأمل وساد الارتياح (Sztompka).

والبيّن أن ثمة تحولاً قيمياً أو ثقافياً يؤثر على الثقة في المؤسسات بعامّة. وكان ظهور الحركات الاحتجاجية مؤشراً على ذلك، وعلى نشوء سياسة جديدة (Elim, 1999). ويشهد المجتمع المصري منذ ثورة يناير فترة من النشاط الاحتجاجي المتزايد الذي يشمل قضية أو أكثر، والعديد من الجماعات والحركات الاحتجاجية. ومنذ ذلك الحين تتسع دوائر الاحتجاج، ثم تنحسر. واليوم انحسرت هذه الدوائر في الفضاء الواقعي، واتسعت وانداحت في الفضاء الإلكتروني.

وثمة ارتباط بين السياسة الجديدة، وانتشار قيم ما بعد المادية. والسياسة الجديدة برغم أنها لا تزيج السياسة المادية القديمة، ترتبط بتركيز على التنمية الاقتصادية والحماية البيئية. ويرتبط ظهور قيم ما بعد المادية بما يعرف بالتعبئة المعرفية Cognitive mobilization والكفاءة المعرفية Cognitive competence.

وتنشأ التعبئة والكفاءة المعرفية من انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات حول السياسة، وزيادة في قدرة الجمهور على معالجة المعلومات السياسية. ويعني ذلك أن المواطنين يمتلكون الآن وسائل ومهارات التعامل مع تعقيدات السياسة واتخاذ قراراتهم السياسية الخاصة. ولا تعني الكفاءة المعرفية أن التعليم يرتبط بالضرورة بالارتياح في المؤسسات. إذن، تتحدى السياسة الجديدة الأشكال التقليدية للسلطة، ويدعمها من تلقوا تعليماً جيداً ويمتلكون مستويات مرتفعة من الكفاءة المعرفية (Elim, 1999).

ويؤشر ما سبق على اتجاهات تربط الارتياح السياسي بالتغيرات الثقافية العميقة والواسعة، من أبرزها نظرية «التغير القيمي بين الأجيال» التي طرحها إنجلهارت Inglehart الذي يحتاج بأن انحسار مستويات الثقة في أنماط السلطة التقليدية كافة يرجع إلى التغيرات الثقافية المرتبطة بعمليات التحديث وما بعد التحديث. فقد اتجه الأفراد إلى تقييم قادتهم وفق معايير أكثر قسوة مقارنة بالماضي. وصار المواطنون منخرطين في السياسة بطرق غير تقليدية، وتحولوا إلى ما أطلق عليه بيبا نوريس Pippa Norris «مواطنين ناقدين» (Power and critical citizens Jamison, 2005). وينتمي أغلب المواطنين الناقدين إلى الطبقات الوسطى. ويرتكز رضا المواطنين، والمواطنة الغاضبة citizenship in rage، على مستوى إدماجهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي (von Beyme, 2018).

وتكشف نتائج البحث عن تجذر ثقافة الارتياح وإزمانها بتأثير الخبرات التاريخية، وعن أن الارتياح سمة متأصلة من سمات «الشخصية المصرية» وفق رؤية غالبية حالات البحث، وليس موجهاً إلى الحكومات الراهنة. بتعبير آخر، تنتقل تمثيلات الدولة والحكومة الارتياحية المتشكلة في الماضي البعيد وتراث الارتياح فيما يشبه الوراثة الاجتماعية ليشكل القيم والتوقعات التي يصدر من خلالها المواطنون أحكاماً على أداء المؤسسات والسلطات السياسية: «الشك سمة قديمة لأننا وجدنا آباءنا وأجدادنا على هذا النهج».

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن تصورات المواطنين لمسببات هذا الارتياح المزمّن والمتجذر، ومنها أن ممارسات الحكومات المتعاقبة منذ القدم معادية للشعب، ولا تضع توقعات المواطنين واحتياجاتهم ضمن أولوياتها: «من زمن الزمن الحكومات

تسير على نهج واحد .. وهي دائماً ضد الشعب». كما أن قرارات الحكومة وممارساتها وسياساتها إما أنها تخدم مصالحها الخاصة أو مصالح فئة أو طبقة معينة. كذلك نتج الارتياح المزمّن عن قصور باد في الاستجابة المؤسسية أو استجابة المؤسسات السياسية وأدائها. ذلك أن الحكومات تخفق دوماً في الاستجابة للحاجات والتوقعات والتطلعات الشعبية: «تطلعات الشارع»، ولا تلبي احتياجات المواطنين ولا تنفذ رغباتهم، ناهيك عن ضعف قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطنين. كذلك لا تبدي الحكومات جدية في تحسين أوضاع المواطنين خاصة الفقراء: «من زمان الحكومات لا تؤدي دورها الفعلي .. ولا تقوم بما يرضي الشعب».

ويعد الفساد المتصور من مسببات الارتياح المزمّن الأكثر تكراراً في استجابات المبحوثين، وهو محدد غائر التأثير في مستويات الثقة في المؤسسات العامة. ويضاف إلى ذلك هيمنة تصورات عن غياب المساواة والعدالة، وتجذر التمييز والتفرقة بين المواطنين، وبروز التفاوت الطبقي. وكثيراً ما تُنعت الحكومات بالكذب، والحنث بالوعود، والافتقار إلى الصدق: «لا تصدق في كلامها ولا تفي بوعودها للشعب».

وقد خلقت التكنولوجيا الرقمية، وتشكّل مجال عام رقمي يراقب، بصورة بانوبتيكونية، أداء الحكومة والقادة والمسؤولين، مزيداً من الشك والوعي، والدعم للمواطنة الغاضبة. ويعيد كل ذلك، علاوة على نشاط احتجاجي دام لعقد من الزمن تقريباً بعد ثورة يناير، إنتاج الارتياح السياسي الذي يتجلّى التعبير عنه في عرضين زمنيين: الأول، استعادي استرجاعي؛ والثاني، مستقبلي متوقع ومأمول. وتعكس الاتجاهات الاسترجاعية التقييمات السلبية الماضية للفاعلين السياسيين، في حين تشير الاتجاهات الإرتيابية المتوقعة والمأمولة إلى اعتقاد حيال سلوك مستقبلي غير موثوق به (Bertsou, 2015). ومن المنطقي، والأمر كذلك، أن تتأثر الاتجاهات الإرتيابية المتوقعة بالاتجاهات الاستعادية.

وتسهم التفاعلات اليومية قصيرة الأمد مع المؤسسات المدنية والحكومية الراهنة، وتأثيرات ما تتخذه المؤسسات السياسية من قرارات وما تتبعه من سياسات، في خفض مستويات الثقة وإعادة إنتاج الارتياح السياسي المزمّن: «الشك سيكون له أسباب راهنة». ومن العوامل الراهنة التي تعيد إنتاج الارتياح التفاعل اليومي مع إجراءات وممارسات البيروقراطية غير كفؤة والفاصلة أحياناً. إذ تفضي الإجراءات

البيروقراطية الطويلة إلى مهانة، وتشير خوفاً من قوة الدولة. كذلك من العوامل التي تعيد إنتاج الارتفاع خفض الدعم والإجراءات الاقتصادية الأخيرة وما تبعها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات. إضافة إلى القصور في بعض الخدمات المقدمة. وتعيد إخفاقات بعينها إنتاج الارتفاع السياسي المزمن، من أبرزها القصور في تحقيق العدالة الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي لبعض لفئات معينة من أبرزها الفقراء.

وتجد فرضية إعادة إنتاج الارتفاع السياسي دعماً في مقارنات عقدها المبحوثون بين حكومات الماضي القريب، قبيل ثورة يناير من ناحية، وحكومات ما بعد ثورة يناير والحكومة الحالية من ناحية أخرى، وهي مقارنات تكشف عن استثناء الارتفاع السياسي والتقييمات السلبية، والتمثيلات الثقافية والاجتماعية الارتياحية، أي مخزون الصور والأفكار والتأويلات السياسية التي تنضوي على ارتفاع تَجابه به قرارات الحكومات وممارساتها.

وتبدى قبيل ثورة يناير تدني في الحقوق السياسية وتقديرات الحريات المدنية، وإدراك واسع للفساد (الشفافية الدولية، 2010)، وتبطل ربع الشباب المصري (البنك الدولي، 2010)، وتجاوز معدل التضخم *consumer price inflation* نسبة (10%) (Lim, 2012). وأفضت التحولات الاقتصادية المرافقة لسياسة الخصخصة إلى انسحاب الدولة التدريجي من قطاع الإنتاج ودعم السلع والخدمات، وإطلاق العنان للقطاع الاستثماري الربحي في مجالات حيوية كالتعليم والإسكان والصحة، مع ما سميت بعمليات التحرير: تحرير التجارة والصناعة والزراعة والخدمات، وتحرير العلاقات الإيجارية في الأرض والسكن وعلاقات العمل. وحاصل هذه التحولات هو زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتدهور شديد في مستويات الأجور النقدية والعينية بالقياس لارتفاع الأسعار (الحركات الاجتماعية في مصر وبدائل التغيير، 2009).

وقد اقتصرت ممارسات حكومات ما قبل ثورة يناير بتحقيق مصالح فئات معينة من أبرزها رجال الأعمال، وتجاهلت مصالح وتطلعات المواطنين: «جميع الحكومات لم تكن تعمل لصالح المواطن البسيط». وقد أثار ذلك تناقضاً وتنافراً وصراعاً بين الحكومة والشعب. وغيّبت الديمقراطية، ورسخ قانون الطوارئ منذ عام 1981، وساد القمع، وصار التصميم مطبقاً حتى عام 2005 حينما أُتيح نذر يسير من حرية التعبير.

ومع ذلك تظهر تمثيلات المبحوثين لحكومات ما قبل ثورة يناير عن تفضيل لها عن حكومات ما بعد الثورة، خاصة ما يتعلق باستقرار الأوضاع والأمن وانخفاض معدلات الجريمة، وانخفاض الأسعار، وتوفير الاحتياجات اليومية للمواطنين، ومساحة حرية التعبير المتاحة، والتمثيل السياسي: «لم تقترب الحكومات من الدعم .. كل حاجة كانت رخيصة». ومع ذلك، أفرزت ممارسات الحكومة وانحيازاتها ارتياباً فجراً موجات احتجاجية بلغت أوجها في الخامس والعشرين من يناير عام 2011: «الثورة قامت لأن مفيش ثقة في الحكومة .. النظام الفاسد وجرائمه أدت إلى قتل الثقة لدى المواطنين».

لا تختلف تمثيلات حكومات ما بعد ثورة يناير عن تمثيلات حكومات ما بعد ثورة يناير. خاصة ما يتعلق بانحيازها لفئات معينة، والقصور البادي في مجال حرية التعبير. ونعت عدد من المبحوثين حكومات ما بعد الثورة «بالقسوة» في التعامل مع المواطنين فيما يتعلق بخفض الدعم أو إلغائه وما ترتب على ذلك من ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وقد أعاد ذلك إنتاج الارتياب السياسي المزمّن واستشرائه: «لا أثق فيها قبل الثورة ولا بعدها .. تجارب المصريين مع الحكومات كانت وما زالت مبنية على التكيف مع الوضع الراهن فقط وليس الثقة في الحكومة والرضا بها».

مرة أخرى تدعم نتائج هذا البحث فرضيات نظرية التمثيلات الاجتماعية. إذ تؤثر على أن الاتجاهات السياسية الارتيازية المعاصرة مثبتة ومرتكزة في الخبرات الماضية والمعتقدات القائمة مسبقاً التي تخلقها جماعات اجتماعية ويشترك فيها أعضاء هذه الجماعات بدرجات مختلفة. ويفضي التفاعل اليومي مع المؤسسات السياسية إلى إعادة إنتاج التمثيلات الاجتماعية الارتيازية. بتعبير آخر يعيد اليومي إنتاج ما هو موروث ومزمّن من التصورات والتعاريف الجمعية والتأويلات الارتيازية حيال المؤسسات السياسية أو الحكومة.

المبحث الثالث: «اليومي»، وبنية التوقعات والتمثيلات الارتيازية:

إن الثقة في المؤسسات السياسية هي إعلان المواطنين أن تلك المؤسسات موثوقة. وقد ارتبطت الثقة السياسية بصورة متكررة بالثقة في الحكومة، التي تتماهى مع الدولة في أذهان المبحوثين، وهو ما جعل الثقة السياسية والثقة في الحكومة

مصطلحين يستعملان بالتبادل أو يحل أحدهما محل الآخر. وقد ركزت بحوث الارتياح والثقة على مؤسسات بعينها برغم حقيقة أن المستوى المنخفض من الثقة في مؤسسة معينة يترافق مع المستويات المنخفضة للثقة في مؤسسات أخرى (Torcal, 2014). وعلى النقيض مما ورد في المبحث الثاني، لم يعد يُنظر إلى الاتجاهات الأساسية، مثل الثقة المؤسسية، باعتبارها ثابتة بعد انتهاء مرحلة التنشئة المبكرة، حسبما يقرر النموذج الثقافي التقليدي. ويبدو النموذج الإرشادي الثقافي – العقلاني، الذي يدافع عن التطور الذاتي endogeneity والتقلب الكبير للاتجاهات السياسية، هو النموذج الإرشادي المسيطر الآن. وبرغم أن وتيرة التغير في الاتجاهات ما تزال بصورة نمطية بطيئة، فإن تغيرات قصيرة المدى في الثقة المؤسسية يدعمها الدليل الإمبريقي. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتغير الثقة المؤسسية بسرعة كرد فعل للأداء المُدرَك والمُتصور للمؤسسات السياسية (Torcal, 2014).

وبناءً على أعمال مبكرة، تعيد الأدبيات المعاصرة النظر في أهمية جوانب مختلفة لاتجاهات المواطنين السياسية. ووفقاً لدراسة ميلر (1974) (Miller) الكلاسيكية ربما يكون نقص ثقة المواطنين (أو ثقتهم) في مؤسسات الحكومة نتيجة لفترات ممتدة من «التوقعات المحبطة»، الناتجة عن الأداء المؤسسي المعيب والفاصر. ووفقاً لوجهة النظر تلك، ترتبط المستويات المنخفضة للثقة المؤسسية بدرجة أقل بانجازات الحكومة الموضوعية، وبدرجة أكبر بالفجوة بين الأداء الواقعي وتوقعات المواطنين (Torcal, 2014).

والبادي أن المواطنين لا يصوغون توقعات واضحة حول ما يريدون أن تقدمه المؤسسات والسلطات فحسب، وإنما أيضاً حول الكيفية التي ينبغي من خلالها أن تحقق المؤسسات والسلطات نتائج ومخرجات معينة (Schnaudt, 2019). وعند تعيين الارتياح بوصفه نقيض الثقة، يمكن القول بأنه يمثل المدى الذي يدرك عنده المواطنون أن الحكومة لا ينتج أداؤها مخرجات تتسق مع توقعاتهم، كما أنها غير مستجيبة، وغير عادلة، ولا مساواتية، وغير صادقة، وتفتقر إلى النزاهة والكفاءة، ومن ثم غير فعالة سياسياً. بتعبير آخر يؤشر الارتياح السياسي على أن مؤسسات الدولة وسلطاتها لا تؤدي بما يتفق مع توقعات الشعب المعيارية حيال المؤسسات والسلطات السياسية (Breustedt, 2018).

ويقارب كريستيان شنودت Christian Schnaudt جوهر وطبيعة توقعات المواطنين حيال المؤسسات والسلطات السياسية، فيقرر أنه برغم وجود سمات مختلفة أُعتبرت نقاطاً مرجعية معيارية لتوقعات المواطنين حيال المؤسسات والسلطات السياسية، فإن كل هذه السمات يمكن ربطها بالتمييز المعروف بين الشرعية والفعالية التي يتمتع بهما نظام سياسي معين. فبينما تتعلق سمات مثل قول الحقيقة والمصارحة، والعدالة والتضامن والتكافل بتوقعات المواطنين عن الحكم المشروع؛ فإن سمات مثل الكفاءة، والانتظام، والمعقولية والاعتدال تشير جميعها إلى توقعات المواطنين عن الحكم الفعال. إذن، تمثل الثقة السياسية، في جوهرها، ثقة المواطنين في تحقيق المؤسسات والسلطات السياسية توقعاتهم عن الحكم المشروع والفعال. وعلى هذا النحو تمثل الثقة السياسية الثقة في شيء إيجابي يتوقع حدوثه في المستقبل، كما تعكس الاعتقاد في أن مدونة السلوك الخاصة بالمؤسسات والسلطات السياسية سوف توجهها السمات المعيارية التي يعتبرها المواطنون مرغوبة (Schnaudt, 2019).

ويتساءل شنودت، كيف يصل المواطنون إلى قرار عن استحقاق المؤسسات والسلطات السياسية لثقتهم؟ أو بتعبير آخر، كيف يصل المواطنون إلى تقييم لمدى اتفاق مدونة السلوك الخاصة بالمؤسسات والسلطات السياسية مع توقعات المواطنين عن الحكم المشروع والفعال؟ بصورة عامة، قد يعوّل المواطنون في ذلك على سمعة المؤسسات والسلطات السياسية (تقييم الماضي)، وأدائها ومظهرها (التقييم الحالي)، وذلك لتحديد مدى اتفاق مدونة سلوكها مع توقعات المواطنين. وثمة اتفاق على صعوبة اختزال تقييمات المواطنين، وعزو انحسار الثقة، إلى أفعال وسلوكيات أصحاب المناصب وشاغلي الأدوار داخل هذه المؤسسات ذاتها طالما كان الأداء الكلي للمؤسسات ومخرجاتها متفقاً مع توقعات المواطنين المعيارية عن الحكم المشروع والفعال والكفء. بتعبير آخر، «يفصل قرار المواطنين وضع ثقتهم في المؤسسات السياسية، في الغالب، عن أفعال وسلوك السلطات الفردية ويستجيب، نوعاً ما، لتقييمات سجل المؤسسات الكلي في تحقيق النتائج التي تتوافق مع توقعات المواطنين عن الحكم الفعال والمشروع» (Schnaudt, 2019, 34-35).

والبادي أن ثمة ارتباطاً قد نشأ من تجاهل البحوث السابقة للاتجاهات والتوقعات

المختلفة التي قد يتبناها المواطنون حيال مؤسسات النظام الحاكم والسلطات السياسية كأهداف للثقة السياسية. ويميّز دالتون Dalton، في هذا الصدد، بين الاتجاهات التقييمية، والعاطفية. كما يميّز فيوكس Fuchs وكلينجمان Klingemann بين الاتجاهات التعبيرية، والأداتية، والأخلاقية. ويرتبط الاتجاه التعبيري بالإشباع المباشر عن طريق الهدف. بينما يرتبط الاتجاه الأداتي بمضاعفة الفوائد، ويرتبط التوجه الأخلاقي باستعمال المعايير أو المعايير التقييمية المتحررة من الرغبة الذاتية ذات الطابع الإلزامي. وعلى هذا النحو، تشير الاتجاهات التعبيرية إلى التوحد والتماهي مع هدف معين، وتشير الاتجاهات الأداتية إلى فعالية الهدف وتأثيره، وتشير الاتجاهات الأخلاقية إلى مشروعية الهدف. إذن، تشير تقييمات المواطنين كما تتضمنها الثقة السياسية إلى الفعالية (التوجه الأداتي) والمشروعية (التوجه الأخلاقي) التي تتمتع بها المؤسسات والسلطات السياسية (Schnaudt, 2019).

ويشغل اليومي حيزاً فسيحاً داخل بنية التوقعات والتمثيلات الثقافية للدولة. يتضح ذلك في جانبين: تفاعل المواطنين مع البنية التحتية للخدمات، وتفاعلهم مع البيروقراطية الحكومية. ويقيم المواطنون مدى تحقيق أداء المؤسسات السياسية توقعاتهم فيما يتعلق بتلبية وإشباع احتياجاتهم اليومية وتوفير الخدمات. بتعبير آخر يقيمون مدى اتفاق مدونة سلوك مؤسسات الدولة وأدائها مع توقعاتهم. إذن، ما يعيننا في هذا المبحث هو رصد توقعات المواطنين عن الحكم الفعال، أو عن فعالية المؤسسات وتأثيرها من منظور الاتجاهات الأداتية، ومدى تحقيق أداء المؤسسات هذه التوقعات، ومن ثم رضا المواطنين وثقتهم.

ومن نافلة القول أنه برغم ارتباط الثقة بالرضا satisfaction، فإنه يتم التمييز بينهما باعتبارهما اتجاهين يبيدهما المواطنون إلى المؤسسات والسلطات السياسية. ويعد الرضا، في هذا السياق، رد الفعل الأول والمباشر الذي يبيده المواطنون نتيجة لأداء المؤسسات والسلطات واتفاق هذا الأداء مع توقعات المواطنين. وبمرور الوقت إذا حققت المؤسسات والسلطات سجلاً دائماً من الأداء الإيجابي، فإن المواطنين قد يحولون رضائهم المتكررة إلى شعور أكثر ثباتاً واستمرارية بالثقة. ويطبق نفس الميكانيزم على نقص الفعالية والتأثير، فإذا أبدت المؤسسات والسلطات السياسية

سجلاً متواصلًا من الأداء السلبي، فإن المواطنين قد يحبون ثقتهم على المدى البعيد. ومن وجهة النظر تلك، فإن الاتجاه الأداتي الرئيس، أو الاتجاه الخاص، حيال المؤسسات والسلطات هو الرضا وليس الثقة. وهكذا، «تعتبر الثقة السياسية انعكاساً للأداء على المدى الطويل الذي تتأوج فيه الرضاءات والإشباعات المتكررة في اتجاه أكثر عمومية وثباتاً حيال المؤسسات والسلطات السياسية» (Schnaudt, 2019, 36 - 37).

إن تفاعل المواطنين اليومي مع البنية التحتية للخدمات التي توفرها الدولة، وتفاعلهم مع البيروقراطية الحكومية يشكلان ركيزتين من ركائز مفهوم الدولة اليومية. ويعني ذلك، كما ورد في موضع سابق، أن الدولة مفهوم علاقي، يتشكل التعبير عنها عن طريق التفاعلات اليومية مع البنية التحتية للخدمات والبيروقراطية الحكومية، حيث يتفاعل المواطنون مباشرة مع ممثلي سلطة الدولة في موقع المسؤولية عن تنفيذ تنوع من السياسات. كذلك تتشكل الدولة من التفاعلات بين الحكم من أعلى، وتكتيكات المواطنين وتفاوضاتهم من أسفل. وتفرز هذه التفاعلات والمواجهات إما ثقة في مؤسسات الدولة وسلطاتها أو ارتياباً ربما يتحول بمرور الوقت إلى اتجاه سلبي مزمن يتبناه المواطنون حيال هذه المؤسسات والسلطات السياسية وينضوي على اعتقاد بأن مؤسسات الدولة لا تؤدي أدوارها بما يتفق مع توقعات المواطنين وتمثيلاتهم للمأمول. إذن، يعتبر رضا المواطنين أو استيائهم من النتائج التي تصدر عن المؤسسات والسلطات، أو الإجراءات التي تتبعها، مقياساً موجزاً يبرز كيف يتفق الأداء المدرك للمؤسسات والسلطات مع توقعات المواطنين السابقة (Schnaudt, 2019).

ويرصد مؤشر فعالية الحكومة الصادر عن البنك الدولي أداء الدولة المصرية فيما بين عامي 2010 - 2019. ويعني هذا المؤشر بجودة الخدمات العامة والموظفين العموميين، وجودة عملية إعداد السياسات وتنفيذها، ومصادقية الحكومة في التزامها بتنفيذ تلك السياسات. ويبيّن هذا المؤشر أن أفضل أداء للدولة المصرية كان في عام 2010، فقد وصل الترتيب المئوي إلى 42,11. وتراجع أداء الدولة بشدة خلال عامي 2013 و 2014 ليصل الترتيب المئوي إلى 20,85 و 20,19، وذلك نظراً للظروف السياسية التي كانت تمر بها الدولة، والتي كان تأثيرها غائراً في أداء عديد من المؤسسات والجهات العامة والخاصة. ومنذ عام 2015 بدأت مصر في العودة مرة

أخرى للارتفاع في هذا المؤشر إلى أن وصل إلى أعلى معدلاته في عام 2019 مقارنة بعامي 2013 و 2014 ليصل الترتيب المئوي في عام 2019 إلى 36,54. ويؤشر ذلك على تعافي الدولة المصرية، وعلى فعالية السياسات التي تنفذها الحكومة لتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

ومع ذلك، تشير نتائج البحث وتقييم المبحوثين لأداء مؤسسات الدولة المصرية إلى أن أداؤها وسلوكها اليومي لا يتفق، بدرجة معينة، مع توقعات المبحوثين لأسباب منها انفصال هذه المؤسسات عن الواقع المعيش للمواطنين وهمومهم وشواغلهم، ونظرتها الفوقية المتعالية التي تتجاهل تطلعات المواطنين: «مش بيعسوا باللي المواطن فيه ومش بيفكروا تفكيرهم .. شايفين نفسهم دائماً الأصح في قراراتهم والمواطن مش عارف مصلحته». ويعتقد المبحوثون في انشغال المسؤولين في هذه المؤسسات بمصالحهم الخاصة. إضافة إلى القصور البادي في أداء هذه المؤسسات والمتجسد في عدم توخيها العدالة والإدماج والقضاء على التمييز، وعجزها عن التعامل مع مشكلات من أبرزها البطالة، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات على نحو يعوق حصول المواطن على احتياجاته المعيشية اليومية: «قليل من المؤسسات تقوم بعملها كما ينبغي .. المواطن يحتاج إلى الشعور بالأمن وانخفاض الأسعار وتلبية احتياجاته المعيشية».

وتشير البيانات الإثنوجرافية إلى أن الدولة جزء لا يتجزأ من سياقات الحياة اليومية تتغلغل فيها وتهيمن عليها. ويشعر المواطنون بحضورها وتأثيرها في مجال توفير الأمن وتطبيق القانون، وفرض النظام والانضباط على إيقاع الحياة اليومية وتفاعلاتها وسياقاتها، وتوفير كثير من الخدمات، ومنها الحصص التموينية والخبز والصحة والتعليم والمواصلات والخدمات المرورية والوقود والنظافة، وكذا الخدمات التي تقدمها الإدارات الحكومية البيروقراطية، إلى غير ذلك: «نظراً لما توفره الدولة من خدمات فإن لها دخل كبير في حياتي اليومية». ومع ذلك، يخالف حضور الدولة في سياقات الحياة اليومية توقعات بعض المبحوثين نظراً لإخفاقاتها في ملفات النظافة والصرف الصحي والمواصلات، ناهيك عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ومعاونة المواطن في تعاملاته مع الإدارات الحكومية.

تعد الخدمات الأمنية وتحقيق سيادة القانون من مرتكزات البنية التحتية للخدمات التي يتفاعل معها المواطن في الحياة اليومية. وتكشف نتائج البحث عن اتفاق أداء المؤسسة الأمنية الشرطية مع توقعات المبحوثين بصورة كبيرة، خاصة بعد نجاحها في استعادة الأمن المفقود في الشارع المصري لفترة طويلة بعد ثورة يناير، والحفاظ على القانون والنظام وحماية المواطنين من الجريمة. كما أن الوجود الشرطي في سياقات الحياة اليومية أو الشارع يخلق الشعور بالأمن، ويسهم في تحقيق الانضباط. وقد أكسب هذا الأداء مؤسسة الشرطة رضا المواطنين وثقتهم: «نجحت الشرطة في فرض الأمن والاستقرار والسيطرة على الجريمة وضبط الخارجين على القانون .. التواجد الشرطي يضبط السلوك في الشارع ويوفر الأمان على الطريق لوجود رجال المرور ووجود دوريات الشرطة في الشوارع».

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج مؤشر سيادة القانون في مصر الصادر عن البنك الدولي، والذي يركز على مدى ثقة المتعاملين والتزامهم بتطبيق القوانين في المجتمع، وعمل الشرطة والمحاكم. إذ يشير إلى أن أفضل أداء كان في عام 2010، إذ وصل الترتيب المئوي إلى 49,67، كما شهد عام 2014 أكبر تراجع في أداء هذا المؤشر ليصل إلى 29,33، بيد أنه بدأ في التحسن تدريجياً منذ عام 2015 ليصل إلى 37,98 في عام 2019، وهو أعلى تصنيف مئوي منذ عام 2013 الذي وصل فيه المؤشر إلى 33,33 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، حقق أداء وزارة الصحة والسكان في السنوات الأخيرة توقعات غالبية المواطنين وأكسبها ثقة قطاع عريض من المواطنين، وذلك نتيجة تنفيذها مبادرات رئاسية من أبرزها «(100) مليون صحة»، إضافة إلى إطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل. وقد عزز هذه الثقة تعامل الوزارة مع جائحة كوفيد 19، إذ جاء أدائها متميزاً فعلاً فيما يتعلق بتوفير مستشفيات العزل ومستلزمات الرعاية الطبية لمصابي الفيروس المستجد. وشهد النظام الصحي استقراراً في وقت انهارت فيه نظم صحية في دول كبرى.

والبيّن أن نجاح وزارة الصحة في التعامل مع أزمة جائحة كوفيد 19 قد دَعَم ثقة قطاع عريض من المواطنين في أدائها. تلك حقيقة أكدها استطلاع رأي عينة

من الجمهور بشأن تداعيات أزمة فيروس كوفيد 19، أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. وكان من أهم نتائجه، فيما يتعلق بالثقة في البيانات الرسمية الحكومية التي تصدر عن وزارة الصحة، أن أظهرت الاستجابات ارتفاع نسبة الثقة حيث أفاد 65% من المستجيبين أنهم يثقون تماماً في هذه البيانات. وحول تقييم أداء وزارة الصحة من وجهة نظر المستجيبين كشفت النتائج عن أن أكثر من ثلثي المستجيبين (67%) تراوح تقييمهم لأداء وزارة الصحة ما بين ممتاز إلى جيد جداً؛ قرابة ربع المستجيبين (23%) يقيمون أداء الوزارة بأنه جيد.

ويشير تقرير التنمية البشرية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على الصحة إلى حوالي 73 مليار جنيه وفقاً لموازنة العام المالي 2020/2019. كما يشير إلى ارتفاع عدد المستشفيات الحكومية. بيد أن هذا التوسع في عدد المستشفيات محدود إذا ما قورن بالزيادة في إجمالي عدد المترددين على الأقسام الداخلية والخارجية بالمستشفيات الحكومية. كذلك لا تتناسب الزيادة في عدد وحدات الرعاية الصحية مع الزيادة في عدد السكان (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وبرغم تحسن الخدمات الصحية فإنها مازالت لم ترق إلى توقعات المواطنين فيما يتعلق بتوافرها وجودتها. إذ إن ثمة نقصاً حاداً في المستشفيات ووحدات الرعاية الصحية خصوصاً في الريف، ناهيك عن النقص الشديد في الأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية، وسوء الخدمات المقدمة في كثير من المستشفيات الحكومية، وارتفاع تكلفة تقديم الخدمة، والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي يتطلبها الحصول عليها.

توفر الدولة دعماً غذائياً، بعضه يومي، يحقق الحماية الاجتماعية من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وذلك من خلال نظام بطاقات التموين التي تشمل عدداً كبيراً من السلع الغذائية الأساسية ودعم الخبز. وقد شهد الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين زيادات متتالية ليصل إلى خمسين جنيهاً. وحرصت الدولة على تطوير منظومة الخبز فاستحدثت منظمة نقاط الخبز غير المستخدمة.

وبرغم أن الدعم الغذائي الذي توفره الدولة يحقق بعض توقعات المبحوثين، فإنهم يرومون مزيداً من التحسن والتطوير في تلك المنظومة، وأداء وزارة التموين: «الوضع تحسن عما كان ومقبول إلى حد ما». وهنا يتوقع أن يتطلع المبحوثون إلى

إضافة المواليد الجدد إلى بطاقات التموين، وزيادة عدد المستفيدين للبطاقة الواحدة، وتبسيط إجراءات استخراج البطاقة التموينية أو تجديدها: «معاملة الناس بالحسنى، وسرعة ضم أصحاب البطاقات غير المستفيدين .. عدم رفع الدعم عن المواطنين أياً كانت حالته».

كذلك يتطلع المبحوثون إلى زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين، وذلك لمواكبة ارتفاع الأسعار، وعدم إجبار المواطن على صرف سلع غير مرغوب فيها، ومنح السلع التموينية مجاناً لغير القادرين وخفض أسعارها للقادرين، وزيادة الحصص التموينية وإضافة سلع جديدة إلى بطاقة التموين وتحسين جودة السلع التموينية بعامه، وتخصيص دعم غذائي مجاني للفقراء، وإحكام الرقابة على التجار بما يحول دون ارتفاع الأسعار: «تنويع السلع وزيادة الكميات حتى تكفي لإعالة الأسرة .. وموزعي التموين غير أمناء .. سرقة الحصص التموينية والاستيلاء عليها». وأخيراً، يتطلع المبحوثون إلى خفض أسعار اسطوانات الغاز الطبيعي بعد ارتفاع أسعارها بصورة تمثل عبئاً: «يعجز المواطن الأرزقي عن شرائها دخله لا يتناسب وسعرها .. أصبحت من أحلام الناس بسبب أسعارها».

وتكشف نتائج البحث عن رضا غالبية المبحوثين عن منظومة الخبز المستحدثة: «الأوضاع أفضل .. أتمنى أن تكون جودة الرغيف أفضل كذلك .. الخبز متوفر خصوصاً بعد تطبيق المنظومة الجديدة .. اختفت طوابير الخبز.. العيش في القرى يبجي لحد البيت». ومع ذلك يتطلع المبحوثون إلى زيادة عدد المخازن، خاصة في القرى، وزيادة الحصص اليومية المخصصة للمواطن، وإحكام الرقابة على المخازن بما يضمن جودة رغيف الخبز وعدم تخفيض وزنه، والحيلولة دون سرقة الدقيق المدعوم.

تحظى خدمات الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة بثقة غالبية المبحوثين، وتحقق كثيراً من توقعات شرائح الطبقة الدنيا نتيجة البرامج الهادفة إلى توفير حماية اجتماعية للشرائح الدنيا والفئات الأكثر احتياجاً. وتواصل وزارة التضامن الاجتماعي جهود برنامج حماية الأطفال والكبار بلا مأوى، إضافة إلى توفير الرعاية والحماية لفئات أخرى كثيرة.

وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي حزمة من المساعدات الاجتماعية، تأخذ شكل معاشات شهرية وإعانات مثل معاش تكافل وكرامة، وتوجه إلى الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً (تحليل الوضع السكاني، 2016). وقد بلغت قيمة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية 327,699 مليار جنيه في العام المالي 2019 – 2020. وبلغ عدد المستفيدين من الدعم النقدي بجميع أشكاله 3,8 مليون أسرة عام 2020 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

ومع ذلك، يتوقع المبحوثون مزيداً من الدعم للفقراء برفع قيمة معاش تكافل وكرامة، وضم فئات مستحقين جدد لبرامج الحماية الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الفقراء: «مساعدة النسبة الكبيرة من المواطنين الذين يقعون تحت خط الفقر .. ترى الغلبان معاش يعيش منه». كما يتوقعون صرف معاش كاف للعاطلين، وغير القادرين على العمل، وعماله اليوم الواحد أو العمالة اليومية، والأسر بلا عائل، وأسر السجناء والأرامل والمطلقات، والمرأة المعيلة. كما يتوقعون مزيداً من الدعم والحماية لفئات أخرى مهمشة ومعدمة، والمصابين بأمراض مزمنة، وذوي الهمم. وأخيراً، يتوقعون دعم برامج التدخل السريع وتوفير المأوى والطعام والملبس لضحايا التشرد والتسول.

وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية، تكشف نتائج البحث عن استياء ناجم عن تنافر أداء المؤسسات التعليمية مع توقعات المبحوثين. وذلك على الرغم من تحسن أداء قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، وفقاً لمؤشرات الإتاحة. إذ ارتفعت معدلات القيد الصافي والإجمالي لجميع المراحل التعليمية. فبلغ عدد الطلاب المقيدون نحو 23,6 مليون طالب وفقاً لإحصاءات 2019/2020. وبلغ إجمالي عدد الطلاب المقيدون بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة نحو ثلاثة ملايين طالب. لكن يظهر أن إتاحة الخدمات التعليمية قد فاق جودتها. إذ ارتفعت متوسطات كثافات الفصول بجميع المراحل بين العامين 2010/2011 و2019/2020 لتصل إلى أقصاها في مرحلتي التعليم الابتدائي (53 طالباً) والإعدادي (49 طالباً) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وتنخفض جودة الخدمات التعليمية نتيجة نقص المنشآت التعليمية، وتكدس الفصول، ونقص الأجهزة، وتدني رواتب المعلمين: «تدهور التعليم .. تدني مرتبات المعلمين القائمين على التعليم». ويتوقع

المبحوثون مضاعفة الإنفاق الحكومي على التعليم، والذي بلغ نحو 132 مليار جنيه وفقاً للموازنة المعتمدة للعام المالي (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

تتوافق إتاحة خدمات المياه والكهرباء مع توقعات غالبية المبحوثين وتنازل رضاهم. ذلك أن 96,98% من الأسر المعيشية متصلون بالشبكة العامة للمياه وتحصل على مياه الشرب من مصدر مأمون (أبو سكين، 2018). وترتفع هذه النسبة في المسح السكاني الصحي لتصل إلى 98% (بني سويف 99,7% والجيزة 98,0%) (المسح السكاني الصحي، 2014). وبلغت نسبة التغطية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية 100% على مستوى الحضر، 97,4% على مستوى الريف (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وبالنسبة لخدمات الكهرباء فإن 99,7% من الأسر تتصل بالشبكة العامة للكهرباء. وبرغم الرضا عن إتاحة الخدمة فإن رفع الدعم، جزئياً، عن الكهرباء، وارتفاع فواتير استهلاك المياه والكهرباء يخالف توقعات المبحوثين ويثير الاستياء، خاصة أن تقديرات الاستهلاك كثيراً ما توصف بالجزافية: «ارتفاع الفواتير بشكل يعجز المواطن نظراً لتدني الدخل .. قراءات العدادات وهمية نتيجة تقصير الموظفين في أعمالهم».

أما خدمات الصرف الصحي فتأتي مخالفة لتوقعات المبحوثين ومثيرة للاستياء: «أشعر بفشل الحكومة في موضوع المجاري اللي ضاربة في كل مكان». وتظهر فجوة كبيرة في خدمة الصرف الصحي حيث يتصل 56,5% فقط من الأسر بالشبكة العامة للصرف الصحي، وذلك رغم زيادتها مقارنة بتعداد 2006 حيث كانت 46,6% (أبو سكين، 2018). ويشير تقرير التنمية البشرية (2021) إلى ارتفاع نسبة التغطية لمياه الصرف الصحي إلى نحو 65% عام 2020 (96% على مستوى الحضر، و37,5% على مستوى الريف) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021): «ضروري تحسين خدمات الصرف الصحي والمرافق في المناطق الفقيرة والقرى».

ويخالف أداء المؤسسات أو الهيئات المسؤولة عن خدمات النظافة توقعات المبحوثين بدرجة كبيرة ويثير استياءهم وحنقهم. إذ يتشكى غالبيتهم من تراكم القمامة في الشوارع، وذلك نتيجة عدم انتظام عملية جمع القمامة خاصة في المناطق الريفية، وعدم وجود صناديق لجمع القمامة في كثير من الشوارع والمناطق،

وانخفاض أجور عمال النظافة، وعدم وجود خطة واضحة لجمع المخلفات والإفادة منها بتدويرها. وبرغم تردي خدمات النظافة ترتفع رسوم النظافة التي تُحصّل ضمن فواتير الكهرباء: «الزباله في كل مكان .. عمال وهيئة النظافة مش بتيجي المناطق الريفية مش معتبرينها من الدولة .. تابع للوحدة المحلية بواقع عشرة جنيهات شهرياً، ومع ذلك عربات الزباله ليست منتظمة، المهم تحصيل الإيصال والرسوم».

وتتبدى تمثيلات الدولة اليومية، ومدى الارتياح في أداء المؤسسات السياسية، في تفاعلات المواطنين اليومية مع البيروقراطية الحكومية. ويبيّن فيرجسون James Ferguson أن الإجراءات البيروقراطية تعتبر «غير سياسية» apolitical، وتتألف، والحال كذلك، من الأعمال التقنية التي تمارسها الدولة. ومع ذلك، فعلى مستوى آخر، فإن هذه الممارسات التقنية وغير المعلنة بشكل رسمي هي التي تجعل الممارسات الأساسية لتشكيل الدولة، والحكم، وممارسة القوة قابلة للاستمرار (Sharma and Gupta, 2006). على سبيل المثال، تمثل الإجراءات البيروقراطية، وممارسات الأحياء المتعلقة بمنح تراخيص البناء على سبيل المثال، ممارسات تقنية تبرز رؤية الدولة وقوتها، وتشكل الكيفية التي من خلالها يدرك المواطنون الدولة.

إن الإجراءات الرسمية لم يبتكرها شخص معين أو يوجهها، إنها إستراتيجيات بلا مؤسس عن طريقها تُمارس القوة وتؤسس التفاوتات وصور عدم المساواة. لذلك يتيح لنا تأمل الممارسات اليومية فصل القصدية عن عملية القوة. كذلك يتيح لنا درس الممارسات اليومية للدولة فهم كيف يتم إدراك مؤسسات الدولة ويُعاد إنتاجها - أحياناً بصورة صامتة، بدون لفت الانتباه إليها، وأحياناً أخرى عن طريق تأكيد حضورها وقوتها - عن طريق العمل اليومي للبيروقراطيات (Sharma and Gupta, 2006, 13).

وهكذا، توفر الإجراءات البيروقراطية البسيطة دلائل ومؤشرات مهمة تعين على فهم ميكروسياسة micropolitics العمل الذي تمارسه الدولة؛ كيف تعمل سلطة الدولة والحكومة في الحيات اليومية للأفراد، وكيف يتصور المواطنون الدولة ويواجهونها، ويعيدون تصورها وتخليها.

يعتمد بناء السلطة البيروقراطية على إعادة تفعيل الممارسات اليومية. وهذه الممارسات التكرارية أدائية في أنها، بدلاً من أن تكون انعكاساً خارجياً «لجوهر» دولة متماسك ومحدود، نجدها تشكل، في الواقع، هذا الجوهر. وعن طريق عمليات إعادة التفعيل تلك الممارسات يتشكل تماسك واستمرارية مؤسسات الدولة، وأحياناً يتزعزع استقرارها. ويحقق التوسل بنموذج الأدائية performativity فهم الممارسات البيروقراطية والمنظورات السياسية. ويشير هذا النموذج إلى أن الأداءات تفترض وجود تداخل وارتباط بين فاعلي الدولة والمواطنين؛ بما يعني أن الأداءات تشكل جمهوراً معيناً، وتتشكل به في آن معا. وأن الأداء المتكرر لإجراءات الدولة يشكل أفكار الجماهير حول طبيعة الدولة. وأن الإجراءات، والتكرار العادي للإجراءات والأنشطة والأفعال اليومية، والوقائع العادية تعيد إنتاج الدولة باعتبارها مؤسسة عبر الزمان والمكان. وعن طريق هذه الأنشطة العادية يُعاد إنتاج أولوية الدولة، ويتأكد تفوقها على المؤسسات الاجتماعية. كذلك، عن طريق الروتينيات اليومية للإجرائية والوضع القائم يُعاد إنتاج تفاوتات اجتماعية كتلك الخاصة بالطبقة والنوع والحفاظ عليها. باختصار، تسهم الممارسات الروتينية لبيروقراطيات الدولة في تشكيل حدود الدول لإنتاج ما يطلق عليه تيموثي ميتشيل Timothy Mitchell «تأثير الدولة». ذلك أن الخط الفاصل بين عوالم الدولة وعوالم اللادولة ترسمه ممارسات العمل اليومية للبيروقراطيين وتفاعلاتهم مع مواطنين آخرين (Sharma and Gupta, 2006).

ومع ذلك، لا تعد عملية إعادة إنتاج الدولة، باعتبارها مؤسسة لها الأولوية والهيمنة، عن طريق الممارسات الروتينية لبيروقراطية الدولة، عملية سلسة وحتمية كما تبدو أحياناً (Sharma and Gupta, 2006). ذلك أن الأفراد قد يجابهون الدولة ومؤسساتها بارتياحهم ونقدهم، ويقاومون الهيراركية والإجرائية المتأصلة في الممارسات البيروقراطية بطرائق عدة، منها تعطيل عمل البيروقراطية عن طريق رشوة موظفين ومسؤولين عموميين أو أي شكل آخر من أشكال الفساد فادحة التكلفة، والتي تفضي إلى مخالفات بناء تتهدد الحياة أو تفسد تسلسل البيروقراطية الإجرائي على نحو يؤثر في الإيرادات العامة.

ويصطدم المواطن ببيروقراطية الدولة، والممارسات البيروقراطية، والعمل اليومي للبيروقراطيات، عند استخراج أوراق ومستندات رسمية كبطاقة الرقم

القومي، وجواز السفر، وشهادات الميلاد والوفاة، وتراخيص البناء أو ترقية وتوسعة بناء قائم بالفعل، وأي مستخرج رسمي آخر، وكذا عند التعامل مع الإدارات الحكومية البيروقراطية لإنجاز مهام معينة، كالتعامل مع مكاتب البري، أو البنوك الحكومية، أو المحاكم، أو المستشفيات الحكومية، أو هيئة التأمين الصحي، أو الإدارات التعليمية إلخ. ويشكل هذا التفاعل اليومي مع البيروقراطيات تمثيلات الدولة، ومن ثم الثقة أو الارتياح في أدائها، وذلك بناءً على مدى توافق هذا الأداء مع توقعات المواطنين.

ويوصف التفاعل مع الإدارات الحكومية البيروقراطية بأنه خبرة (تجربة) معاناة مؤلمة. وتكشف نتائج ملاحظة بالمشاركة أجريت بهيئة التأمين الصحي شارك خلالها الباحث في تفاعلات وإجراءات استخراج بطاقة التأمين الصحي لتلاميذ المدارس، عن استياء وامتعاض المواطنين نتيجة اضطرابهم إلى الاصطفاف في طابور مرهق لما يربو على الساعة في مكان رديء التهوية ودرجات حرارة مرتفعة. وقد فاقم من معاناة المواطنين الفوضى، وتأخر الموظفين مقدمي الخدمة عن مواعيد الحضور وسوء معاملتهم للمواطنين، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمة («الدمغات»).

وتكشف نتائج المقابلات عن معاناة ومتاعب جمّة عند استخراج أوراق رسمية، وذلك نتيجة الإجراءات الروتينية المعقدة التي تحتاج إلى وقت طويل، وتراخي الموظفين وتعمد قلة منهم إهانة المواطن، وازدحام منافذ الاستخراج، وارتفاع تكلفة استخراج المستندات الرسمية: «روتين قاتل وموظفين متراخين لا يهتمون يكثرثون بمصلحة المواطن .. أداء سيئ وسوء معاملة من الموظفين». وينسحب ما سبق على إجراءات استخراج البطاقة التموينية، وتراخيص البناء، وترقية وتوسعة بناء قائم بالفعل: «روتين حكومي فظيع .. اشرب المر أو انتظر اللجنة العشرية .. وفيه فساد في المحليات ورشاوى كثير».

وفيما يتعلق بالتعامل مع الإدارات الحكومية البيروقراطية لإنجاز مهام معينة، ومنها مكاتب البريد والبنوك الحكومية والمحاكم، والمستشفيات الحكومية، إلخ، يشير المبحوثون إلى سوء الأداء، وغياب الكفاءة، وتراخي مقدمي الخدمة نتيجة ضعف الرقابة وسوء معاملة المواطنين وتعقد الإجراءات والتمييز بين المواطنين في تقديم الخدمة: «الأستاذ غائب، الأستاذ بيصلي، فوت علينا بكرة .. دوخة وتعب لحد متعمل

اللي أنت عايزة .. بيعاملوا الفقير إنه إنسان حقير .. فيه ناس بتروح تعمل عملية مش بتلاقي مكان بترجع تاني .. والمحاكم حبالها طويلة .. صعوبة الحصول على ورق من التامين الصحي لازم واسطة».

واضح أن العمل اليومي للبيروقراطيات مخالف لتوقعات المبحوثين على نحو يثير الاستياء والارتياح في أداء المؤسسات. والبابدي أن سلوك الموظفين الحكوميين – الفردي غالباً – مسؤول عن الفجوة في توقعات المواطنين وأداء المؤسسات الفعلي. إذ يتوقع المواطنون كفاءة وسرعة في إنجاز الموظفين لمهامهم، وحسن معاملة المواطنين، وضمان انضباط الموظف العمومي عن طريق إحكام الرقابة على الأداء: «مقصرين في إنهاء مصالح المواطن .. يتحكم الموظف الحكومي في المواطن ويصعب عليه كل شيء». إذن، الارتياح هو في جانب منه نتيجة لسلوك مسؤولين وموظفين حكوميين يعملون في المكتب. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسات أخرى من أن ثمة ارتباطاً بين سوء سلوك المسؤولين الحكوميين والثقة في الحكومة (Power and Jamison, 2005).

وفيما يتعلق بالمؤسسات التمثيلية، تشير نتائج البحث إلى أن أدائها يتنافر مع توقعات المبحوثين لضعف تفاعلها مع مشكلات وشواغل المواطن اليومية. إذ لا تكثر المؤسسات التمثيلية إلا بأصوات الناخبين، وتبدو منفصلة عن الشارع وحياة المواطنين اليومية ومشكلاتهم وشواغلهم إلا قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية. ويتبدى التنافر بين أداء المؤسسات التمثيلية وتوقعات المواطنين في سوء تمثيل أصوات الناخبين والانحياز للسلطة التنفيذية أحياناً، كما يتبدى ذلك في التباعد بين نواب البرلمان ومشكلات المواطنين اليومية: «يفترض أن يكون البرلمان أقرب إلى المواطن من الحكومة والشرطة، ونوابه من الشعب وعارفين مشاكل الناس».

واضح أن بعض المؤسسات تحقق توقعات المواطنين ورضاءهم، والبعض الآخر يثير الاستياء والارتياح في فعالية أداء المؤسسات السياسية بالإجمال في التعامل مع احتياجات وتطلعات المواطنين اليومية. ويؤشر الارتياح هنا على الاعتقاد بأن الحكومة أو الدولة ومؤسساتها لا تؤدي وظائفها ومهامها، ولا تنتج مخرجات تتفق مع التوقعات الفردية. ويخلق ذلك فجوة في توقعات – إدراكات المواطنين للأداء المؤسسي، ومن ثمّ استياء لدى المواطنين.

وتدعم هذه النتيجة تصورات منظورات عدة، ونتائج كثرة من البحوث. إذ تتفق مع تصورات أصحاب المنظور المؤسسي التي مؤداها أن أداء الحكومة يشكل الثقة أو الارتياح السياسي. وتعد الثقة في المؤسسات نتاجاً للأداء المؤسسي كذلك. وتعتمد الثقة في المؤسسات السياسية، من هذا المنظور، وتتوقف على كفاءة السياسة الحكومية وفعاليتها. وفي سياق تفسيرات الثقة السياسية المرتكزة على الأداء، تلمح فكرة المواطنين الذين يشعرون أنهم لا يحصلون من المؤسسات والسلطات على ما يستحقون والحقيقة أنه ليس تصورات المواطنين وحدها، وإنما أيضاً توقعاتهم للأداء المؤسسي، بالغة الأهمية والتأثير في مستويات الثقة والارتياح.

وتصبح تصورات المواطنين للأداء المؤسسي ذات معنى فقط في علاقتها بالتوقعات السابقة التي يحملونها حيال المؤسسات والسلطات. ويضاهي المواطنون توقعاتهم السابقة حيال أداء المؤسسات والسلطات بالأداء المدرك للمؤسسات والسلطات. فإذا كان الأداء المدرك للمؤسسات والسلطات يتفق مع توقعات المواطنين السابقة أو حتى يتجاوزها، فإن المواطنين يميلون إلى تقييم المؤسسات والسلطات بصورة إيجابية. على سبيل المثال، ما كشفت عنه نتائج البحث من تقييم المبحوثين الإيجابي للمؤسسات الأمنية في مجال الحفاظ على الأمن وتطبيق القانون، ووزارة التموين وما توفره من دعم غذائي، ووزارة التضامن الاجتماعي وما توفره من أشكال الحماية الاجتماعية، ومؤسسات الإمداد بالمياه والكهرباء. وعلى العكس، إذا كان الأداء المدرك للمؤسسات والسلطات لا يرقى إلى توقعات المواطنين السابقة، فإن المواطنين يميلون إلى تقييم المؤسسات والسلطات بصورة سلبية إلى حد ما. على سبيل المثال، ما كشفت عنه نتائج البحث من تقييم سلبي لوزارة الصحة، ومؤسسات التعليم والتعليم العالي، وخدمات الصرف الصحي، وهيئة النظافة، والإدارات الحكومية البيروقراطية، والمؤسسات التمثيلية.

وتؤكد نتائج البحث ما خلص إليه البعض من أن المواطنين يصوغون توقعات عن المؤسسات والسلطات ترتكز على نماذج أولية prototypes. وهذه النماذج تستلزم أوصافاً واقعية ملموسة للكيفية التي ينبغي أن تكون عليها المؤسسات والسلطات المختلفة، وقد تشير إلى الوظائف الدستورية للمؤسسات والسلطات، ومدونات قواعد سلوكها، وكذا العمليات التي تحكمها. واعتماداً على هذه النماذج المثالية، يصوغ

المواطنون فكرة عامة عن الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها المؤسسات والسلطات على نحو مثالي، والنتائج والمخرجات التي ينبغي أن تصدر عنها (Schnaudt, 2019).

كذلك، تدعم نتائج البحث فرضيات نظريات الاختيار العام public-choice التي تحتاج، من منظور يركز على المصلحة interest-based، بأن المواطنين يكثرثون أولاً وقبل كل شيء بالفوائد التي يحصلون عليها (Schnaudt, 2019). وتخلق تفاعلات المواطنين اليومية مع البنية التحتية للخدمات، والبيروقراطية الحكومية، تمثيلات وتصورات للدولة - سلبية في كثير من الأحيان - وفجوة بين التوقعات وواقع الأداء. ويؤكد ذلك أن الدولة تُفهم ويُحكى عنها بطرق متعددة، يتم تمييزها من خلال التفاعلات مع البنية التحتية الخاصة بتوفير الخدمات. وثمة سرديات تنبثق من التفاعلات مع البنية التحتية للخدمات المقدمة للمواطنين. ويؤكد ذلك ما نادى به باينتر Painter، وتصوره «للدولة» stateness، من أهمية رصد الممارسات العادية واليومية التي تخلع المعنى على مفهوم الدولة.

يبين مما سبق أن ثمة فجوة بين توقعات المواطنين وأداء المؤسسات تكشف عنها تفاعلات المواطنين اليومية مع البنية التحتية للخدمات (كالتعليم والصحة)، والبيروقراطية الحكومية. وتخلق هذه الفجوة الارتباك في أداء المؤسسات أو تعيد إنتاجه أو تخفض مستوى الثقة السياسية. ويتبدى ذلك بكل جلاء في تقييمات الأداء المؤسسي. ويتشكل التعبير عن الدولة، عن طريق التفاعلات اليومية مع مؤسسات الدولة، والسرديات والخبرات التي يرويها مواطنون (Rodina and Harris, 2016).

المبحث الرابع: تقييمات الأداء المؤسسي، والارتباك السياسي:

يتجلى الارتباك في التقييمات السلبية الماضية والحاضرة لأداء المؤسسات والفاعلين السياسيين. ويعكف الباحثون على رصد تأثير تقييمات الأداء المؤسسي على ارتباك المواطنين أو ثقتهم في المؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية.

وبرغم أنه ليس ثمة اتفاق على مسببات الارتباك السياسي، فإن ضعف أو سوء الأداء المؤسسي يُتخذ ركيزة ومنطلقاً لرصد تأثير الأداء المؤسسي في الارتباك والثقة السياسية (Power and Jamison, 2005). ويتضمن الأداء المؤسسي الجيد،

على سبيل المثال، النجاح في خفض معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي، وشبكة حماية اجتماعية جيدة. ويركز البعض على العلاقة بين حالة الاقتصاد والثقة السياسية، بينما يركز آخرون على دور الفضائح السياسية، والتوترات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، والحرية والعدالة المدركة المتصورة، واستجابة الحكومة بعامة باعتبارها مكونات لأداء الحكومة (Fischer, 2012).

وقد حددت الأدبيات جوانب مختلفة يمكن أن نتخذها نقاطاً مرجعية لتقييمات المواطنين. والتميز الأساسي في هذا السياق هو التمييز بين الأداء الاقتصادي للمؤسسات والسلطات مقارنة بالأداء السياسي. فبينما يشير الأول إلى قدرة المؤسسات والسلطات على تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية وحماية المواطنين من البطالة والتضخم؛ يشمل الثاني أداء المؤسسات والسلطات في المجال غير الاقتصادي ويتضمن توفير الأمن الاجتماعي (السيطرة على الجريمة والفساد، والرعاية الصحية، والتعليم، إلخ)، إضافة إلى الاستجابة العامة لمطالب المواطنين السياسية.

وتتركز المقاربة فيما يلي على تقييمات المبحوثين وتصوراتهم للأداء الاقتصادي والأداء السياسي مع التركيز على «اليومي»، أو تأثيرات هذا الأداء بشقيه على الحياة اليومية للمواطنين.

أولاً - تقييمات الأداء الاقتصادي:

تُستعمل تقييمات الأداء الاقتصادي لتفسير الاختلافات في ثقة المواطنين السياسية. وقد خلصت معظم الدراسات الإمبريقية إلى أن مستويات التنمية الاقتصادية التي تحققها الدول ترتبط ارتباطاً إيجابياً بمستويات الارتياح والثقة السياسية أو الرضا الديمقراطي. وتشير التحليلات إلى أن التغيرات في الأوضاع الاقتصادية (مثل البطالة) تأثيرها غائر في تقييمات الفاعلين السياسيين. وعلى المستوى الفردي، وجد أن أداء الحكومة يرتبط، غالباً، بمستويات الثقة السياسية. وكشف الدراسات عن وجود علاقة وثيقة بين الثقة من ناحية، وتقييمات الأفراد لوضعهم الاقتصادي الخاص وللوضع الاقتصادي للدولة ككل، وعن وجود ارتباط إيجابي قوي بين تقييم الأفراد لأداء الحكومة في مناطق مثل التعليم والصحة وثقتهم في الساسة.

إذن، ثمة آصرة قوية، تدعمها أسانيد إمبريقية، بين التقييمات الاقتصادية، والارتياح والثقة السياسية. وتتغير الثقة المؤسسية وفقاً للتقييمات الاقتصادية الأداتية والفردية الخالصة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تعتمد في النهاية على القدرة المؤسسية على تلبية وتمثيل حاجات المواطنين ومطالبهم الاقتصادية. وتُحدد الإدارة الاقتصادية، بصورة نمطية، باعتبارها سبباً رئيساً للثقة: فعندما يكون المواطنون غير راضين عن الأداء الاقتصادي، يستتبع ذلك ارتياباً في الحكومة، ويحدث عكس ذلك حين يتحقق رخاء وازدهار اقتصادي (Torcal, 2014).

ويستند هذا التصور على منطقتين مختلفتين: الأولى، قد تكون الثقة نتيجة للتقييمات الاجتماعية لاقتصاد الدولة والأوضاع الاقتصادية. وتؤكد دراسات عدة أن المواطنين الأكثر رضاً عن الأداء الاقتصادي للمؤسسات يميلون إلى الثقة بها. وتتوارى تقييمات المواطنين الاجتماعية السلبية للأوضاع الاقتصادية الراهنة خلف مستويات الارتياح المرتفعة في الدول التي تشهد ركوداً اقتصادياً. ويوضح ونج Wong أن المواطنين الذين يقيمون، بصورة إيجابية، أداء المؤسسات والسلطات في التعامل مع مشكلة البطالة يبدون مستويات مرتفعة من الثقة كذلك. وأخيراً، تسلط دراسات عديدة الضوء على طرح مؤداه أن المواطنين الذين يشعرون بالرضا حيال الوضع العام للاقتصاد القومي يبدون مستويات مرتفعة من الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية (Schnaudt, 2019).

والثاني، يتحدد مستوى الثقة بناءً على التقييمات الذاتية لنتائج الأداء الاقتصادي للمؤسسات، وتأثيره على الوضع المالي الشخصي. وتؤثر تقييمات المواطنين لظروفهم الاقتصادية الخاصة على ثقتهم في المؤسسات والسلطات (Torcal, 2014). وتقدم دراسات عديدة الدليل على أن المواطنين الذين يخبرون تغيراً إيجابياً في وضعهم المالي الشخصي أو الأكثر رضا عموماً عن ظروفهم الاقتصادية الخاصة يبدون أيضاً مستويات مرتفعة من الثقة السياسية ومستويات منخفضة من الارتياح السياسي. ويوضح فإن دير ميير van der Meer وديكير Dekker أن المواطنين الذين يتمتعون بدخول مرتفعة للأسرة مقارنة بغيرهم يبدون مستويات مرتفعة من الثقة السياسية. وأخيراً، يوضح ميشلر Mishler وروز Rose وزميرلي Zmerli أن خبرات البطالة خلال مسار الحياة تؤثر سلباً على ثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات (Schnaudt, 2019).

يدفع ذلك إلى مقارنة «اعتبارات الجيب» pocketbook و«الاعتبارات الاجتماعية» sociotropic في السياق ذاته، إذ يتعذر الفصل بينهما من الناحية التحليلية. كما يدفع إلى وضع ثقة المواطنين في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية على مستوى واحد أو في جعبة واحدة، وذلك بالنظر إلى تضافر النوعين من المؤسسات، وتناغم توجهاتهما، وتأثير التشريعات والقوانين والممارسات التي تصدر عنهما في الحياة اليومية للمواطنين، والأكثر أهمية ما تكشف عنه تمثيلات الدولة في أذهان المبحوثين من اندماج وتواشج المؤسسات التنظيمية والتمثيلية على نحو يصعب معه فصل تأثيرهما على ثقة المواطنين أو ارتياحهم.

ويعوّل البحث، في رصد تقييمات الأداء الاقتصادي، على مؤشرات إجرائية تميز بين تقييمات الأداء الاقتصادي الخاصة بالجيب والاجتماعية، وتركز على الوضع الاقتصادي الشخصي للمواطنين مع الإشارة إلى القضايا التي يعتبر المواطنون أن المؤسسات والسلطات قد تكون مسؤولة عنها. وهنا ركزت دراسات سابقة على بحث تأثير دخول المواطنين، ورضاهم المالي الشخصي، أو الموقف المهني (الحصول على وظيفة)، على الثقة في المؤسسات والسلطات. وثمة مؤشرات على تقييمات الأداء الاقتصادي الاجتماعية للمواطنين، منها الوضع الاقتصادي القومي، والرضا عن وضع الاقتصاد في البلاد. وتعكس هذه المؤشرات نموذج الثقة في الأداء والرضا عنه performance-satisfaction trust model، والذي يركز على تقييمات المواطنين الذاتية بعيداً عن أي مقاييس موضوعية للاقتصاد القومي (Schnaudt, 2019).

وفيما يتعلق بتقييمات الأداء الاقتصادي الخاصة بالجيب تكشف بعض المؤشرات الكمية عن استياء من الوضع المالي الشخصي والأسري يتبدى في تأكيد (56%) من حالات البحث استيائهم من الوضع المالي في المنزل. كما يتبدى في تأكيد (60,2%) من حالات البحث عجزهم عن الادخار خلال العام الماضي، وتأكيد (25,6%) من حالات البحث إنفاقهم بعض المدخرات، وتأكيد (29%) إنفاقهم مدخراتهم والاقتراض. ويتجلى الاستياء من الوضع الاقتصادي الشخصي في تعبير (78,3%) من حالات البحث عن قلق يساورهم فيما يتعلق بفقدان عمل أو تعذر الحصول على عمل أو وظيفة؛ وقلق يساور (87%) من حالات البحث من تعذر توفير تعليم جيد للأبناء.

وتدعم البيانات الإثنوجرافية الكيفية تقييمات المبحوثين السلبية لأوضاعهم المالية الشخصية واستيائهم منها. إذ تقيّم غالبية حالات البحث وضعهم الاقتصادي الشخصي بأنه بالغ الصعوبة خلال الشهور الثلاثة السابقة على إجراء المقابلات، وذلك لأسباب من أبرزها الأزمة الاقتصادية وما فرضته من إجراءات كتحريم سعر صرف الجنيه، والاقتراض، وخفض الدعم أو إلغائه خاصة دعم الطاقة؛ وما نجم عنها من عجز في الموازنة وارتفاع معدل التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات: «وضعي بالغ الصعوبة، علينا كلنا نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية، وتعويم الجنيه، ورفع الدعم وارتفاع شرائح المحاسبة الخاصة بالمرافق العامة وفرض رسوم وضرائب على الاستيراد .. ارتفاع أسعار السلع المستعملة يومياً». ويرجع المبحوثون تقيّماتهم السلبية لأوضاعهم المالية الشخصية إلى احتكار بعض السلع على نحو أدى إلى ارتفاع أسعارها، إضافة إلى ما يضيفه تردي الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية من أعباء على كاهل المواطنين: «ارتفاع أسعار الأدوية والدكاترة .. باخد علاج بيعدي 500 جنيه في الشهر، والمرض ومصاريفه كثير .. العيشة بقت غالية ربنا يعين الناس على اللي هي فيه .. الدروس الخصوصية وارتفاع تكلفة التعليم الجامعي».

ويرجع الاستياء من الوضع المالي الشخصي إلى ارتفاع معدلات البطالة وندرة فرص العمل المتاحة، والطابع المؤقت للأعمال أو المهن التي يمارسها المبحوثون، وتدني الأجور وغياب العدالة عن توزيعها: «ارتفاع نسبة البطالة لعدد كبير من الأسرة .. عدم وجود فرص عمل مناسبة أو توافرها برواتب هزيلة .. أنا كهربائي بس مش لاقى شغل، يوم أيوا وعشرة لا .. الانقطاع عن العمل لفترة، والانتقال من عمل لآخر .. مرتباتنا ضعيفة، ليس لنا إلا المرتب والأسعار في ارتفاع مستمر».

تكشف استجابات المبحوثين، كما هو واضح، عن تقيّمات سلبية للوضع الاقتصادي الشخصي واستياء منه أفرزه بالأساس عجز الدخول الشخصية عن الوفاء بالمتطلبات والحاجات اليومية للمواطنين على نحو يدفع إلى الاقتراض في كثير من الأحيان: «غير راضي لأن الدخل لا يكفي الاحتياجات الأساسية .. غير راضي لأن المرتب كله تقريبا داخلين بيه جمعيات وأبويّا بيشغل شغل ثاني علشان يدوب نكفي اليوم .. أضطر إلى الاستدانة من الآخرين». ويفاقم من الاستياء من الوضع الاقتصادي الشخصي تعذر الوفاء بتكلفة

تعليم الأبناء. إذ يتشكى المبحوثون من تكلفة الالتحاق بالمدارس الحكومية والخاصة، والدروس الخصوصية، التي تدفع في كثير من الأحيان إلى الاقتراض أو المشاركة في «جمعيات». وتؤثر تكلفة التعليم المرتفعة تلك على ميزانية الأسرة أو وضعها المالي وبنود الإنفاق الأخرى: «قد نستلف لسداد هذه التكاليف ونقوم بالسداد في نهاية العام الدراسي .. مصاريف تعليم ودروس وكتب بنضطر نستلف، ولما ربنا يرزق بنسدد الديون».

ويفاقم من الاستياء من الوضع الاقتصادي الشخصي تعسر اقتراض الأموال أو سداد الأموال المقترضة. ويرجع تعسر اقتراض الأموال إلى تدهور الأوضاع المالية الشخصية بعامة، وإلى الفائدة البنكية المرتفعة على الإقراض. أما تعذر السداد فناتج عن تدني الدخل، وارتفاع الأسعار، والأعباء المالية الكثيرة التي تثقل كاهل المواطنين: «اللي بيقترض لا يستطيع سداد ما عليه لقلّة الدخل .. مش عارف أسدد الديون ولا الجمعيات اللي عملتها علشان أسدد الديون».

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن أن أحد أبرز مسببات التقييمات السلبية للوضع المالي الشخصي يتمثل في تعذر الادخار أو ادخار ما يكفي للتقاعد. وهو ما يربطه غالبية المبحوثين بارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض الأجور أو ثباتها: «ارتفاع الأسعار لا يجعل هناك فائض للادخار .. هندخر إيه إذا كان اللي جاي على قد اللي رايح وياريته مكفي .. أصبحنا نكتفي بقوت يومنا ولا يكفي شيء للادخار».

ومن المنطقي والأمر كذلك أن يفضي التقييم السلبي للوضع المالي الشخصي إلى الارتياح في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية. يتضح ذلك في تأكيد غالبية المبحوثين أن سوء أو تراجع مستويات الدخل الشخصية يرجع إلى المؤسسات والسلطات السياسية، لا إلى المؤهلات الشخصية أو قدرة المواطن على الأداء. ذلك أن المؤسسات السياسية تنفرد باتخاذ القرارات الاقتصادية، وتحمل مسؤولية قراراتها وتوجهاتها. ويرجع المبحوثون تراجع مستويات الدخل الشخصية إلى ما يعتبرونه قصوراً في التعامل مع الأزمة الاقتصادية المزمنة. وهو القصور الذي أفضى إلى ارتفاع معدل التضخم، ومن ثم ارتفاع الأسعار الذي يستنفذ الدخل الشخصية: «المؤسسات والسلطات السياسية هي التي تتحكم في الأداء وهي التي تفرض رأيها على المواطنين، قراراتها متضاربة .. تراجع مستويات الدخل يرجع إلى سوء أوضاع البلد الاقتصادية».

ويحمل البعض السلطات السياسية مسؤولية الإخفاق أو سوء الأداء في التعامل مع معدلات البطالة المرتفعة، وتوفير فرص العمل على نحو يؤثر سلباً على مستويات الدخول الشخصية. كذلك تعد المؤسسات السياسية مسؤولة عن هيكّل أو سياسة الأجور التي تعاني انخفاضاً، ولا تفي بالاحتياجات اليومية للمواطنين، وتغيب عنها العدالة: «لو وفّروا للناس فرص عمل جيدة ومرتبّات تساعد على سد احتياجاتهم الأساسية سوف يستطيع الأفراد تقوية نقاط الضعف لديهم .. معظم الشعب المصري يحسن أحواله عن طريق العمل».

وهكذا، تُؤشّر نتائج البحث على أنّ الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية يحددها وضع المواطنين المالي الشخصي. بتعبير آخر، كلما كانت تقييمات الشخص لوضعه المالي إيجابية ارتفع مستوى ثقته في المؤسسات السياسية، وكلما كانت تقييماته لوضعه المالي الشخصي سلبية ارتفع مستوى ارتياحه في المؤسسات السياسية. وتشير نتائج البحث إلى أنّ تعذر الحصول على عمل مستقر، وانخفاض الدخول، وتعذر إشباع الاحتياجات الأساسية اليومية يفرض على الاستياء، ومن ثم إلى الارتياح في أداء المؤسسات واستجاباتها المؤسسية: «كل واحد يفكر حسب دخله .. اللي دخله ضعيف لا يثق في مؤسسات الدولة .. الوضع المالي الضعيف للفرد يؤدي إلى نوع من التوتر بين الفرد والعائلة وبالتالي يحدث نوع من الكره للمؤسسات .. الوضع المالي الشخصي يشعر المواطن أنّ الدولة تهتم به وبدخله .. الطبقات العليا معندهاش مشكلة وشايفة إنّ الحكومة والسلطات تستحق كل ثقة». وهنا تتفق نتائج البحث مع ما خلصت إليه دراسات عدة من أنّ مراكز المكانة المرتفعة أو العليا ترتبط بثقة سياسية كبيرة، وذلك مقارنة بمراكز المكانة الدنيا التي يتم تحديدها على أساس الدخل. وعلى العكس يرتبط الدخل المنخفض والبطالة سلباً بالثقة السياسية (Scheidegger and Staerkle, 2011).

وفيما يتعلق بتقييمات الأداء الاقتصادي الاجتماعية، تتسلط المقاربة هنا على تقييمات المبحوثين الذاتية لأداء الاقتصاد القومي ومدى رضائهم عن هذا الأداء والوضع الراهن للاقتصاد، وذلك بمنأى عن أية مؤشرات مقاييس موضوعية على أداء الاقتصاد القومي. وتكشف نتائج البحث عن تباين وتناظر بين مؤشرات وتقييمات الأداء الإيجابية التي يروّج لها الخطاب الرسمي من ناحية، وتقييمات المبحوثين الذاتية لأداء الاقتصاد القومي.

إذ أشار الخطاب الرسمي إلى توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد المصري بنحو 2% خلال العالم 2020 (تقرير التنمية البشرية، 2020). ويشير تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 إلى ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى 5,6% في 2019/2018، وتراجع معدل البطالة إلى 7,5% في 2019/2018، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار المحلي الإجمالي. وتوقع الخطاب الرسمي أن يصل معدل النمو الاقتصادي في العام 2020/2021 إلى 5,4%، ومعدل التضخم إلى 6%، ومعدل البطالة إلى 7,3%، ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,6%، ومعدل الادخار المحلي الإجمالي إلى 11,2%، ومعدل الاستثمار المحلي الإجمالي إلى 17,6%. ويشير تقرير التنمية البشرية في مصر إلى انخفاض نسبة العجز النقدي للموازنة العامة للدولة إلى 8,2% في 2019/2018، وانخفاض نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي إلى 87,5% في 2020/2019، ثم إلى 89,8% في 2020/2019 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وتأتي تقييمات المبحوثين لأداء الاقتصاد القومي مغايرة ومختلفة، تؤكد ذلك مؤشرات كمية على القلق والاكتراث والاستياء من أداء الاقتصاد القومي. وهنا يؤكد (70,2%) من حالات البحث اكتراث بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مقارنة بمعدلات النمو الحالية. كما يشير (33,4%) من حالات البحث أن وجود اقتصاد مستقر يمثل أهمية بالغة بالنسبة لهم. ويؤكد (66%) من حالات البحث أن مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار تمثل أهمية قصوى بالنسبة لهم. وثمة قلق يساور (61,1%) من حالات البحث فيما يتعلق بالبطالة أو تعذر الحصول على عمل أو فقدان العمل. وأخيراً، يشير (48,2%) من حالات البحث إلى أن مشكلة الفقر هي المشكلة الاجتماعية الأخطر والأكثر إلحاحاً.

وتدعم البيانات الإثنوجرافية المؤشرات الكمية السابقة، فتكشف عن ثقة منخفضة في أداء المؤسسات السياسية في مجال تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية، وحماية المواطنين من البطالة والتضخم، وتحسين الأجور. ويتبدى الارتياح في أداء الحكومة في استياء المبحوثين من الوضع العام للاقتصاد القومي والطريقة التي تتعامل بها الحكومة مع الأزمة الاقتصادية. وتتضافر تمثيلات وتقييمات ماضية وحاضرة لخلق

حالة الاستياء من هذا الأداء الاقتصادي، ومن ثمّ الارتياح في فعاليتها: «مفيش حد يفكر في المواطنين أصلاً .. المواطن يشعر بعدم وجود سياسيات مدروسة».

وتعد مشكلة البطالة الأكثر تأثيراً في تقييمات المبحوثين للأداء الاقتصادي، إذ يشير المبحوثون إلى تفاقم المشكلة، وقصور في تعامل المؤسسات السياسية معها، وفي وضع هيكل عادل للأجور يتناسب مع معدلات التضخم المرتفعة التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية. ويثير كل ذلك ارتياحاً في فعالية الأداء الاقتصادي للمؤسسات السياسية وعجزها عن حماية المواطنين من نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي: «البطالة تقتل الثقة في الحكومة .. المواطنون يتعرضون لكثير من المخاطر». ويفضي ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار إلى تقييم المواطنين للأداء الاقتصادي بصورة سلبية، ومن ثمّ إلى الارتياح في أداء المؤسسات السياسية ومقاصدها: «المواطن يرى أن الدولة هي التي تصنع الغلاء المعيشي».

ويتبدى الارتياح في فعالية الأداء الاقتصادي في توقعات المبحوثين لأوضاع الاقتصاد القومي في المستقبل القريب. ويغلب على توقعات غالبية التشارؤ والإحباط. ويتوقعون تفاقم الأزمة الاقتصادية نتيجة الاقتراض، وما خلفته جائحة كوفيد - 19 والحرب الروسية الأوكرانية من تأثيرات على الاقتصاديات الصاعدة عالمياً. ويتوقع المبحوثون كذلك تفاقم تأثيرات الأزمة الاقتصادية السلبية على المواطنين، والتي تتجلى في ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة، وتدني الأجور، وخفض الدعم أو إلغائه. ومع ذلك، يتوقع البعض ثبات الوضع الاقتصادي وربما تحسنه بتأثير ما يتم تنفيذه من مشروعات قومية: «أتوقع تحسن الأوضاع .. نظراً لانطلاق مشاريع كبرى واستثمار».

ويبدو إذن، أن المواطنين يقيّمون وضع الاقتصاد بناءً على الوضع المالي للأسرة أو الوضع المالي الشخصي (مثل متوسط الدخل، والتغيرات في الدخل، وتوافر فرص العمل)، وليس بناءً على مقاييس ومعايير موضوعية (مثل الناتج القومي، ومعدل النمو الاقتصادي): «كل شخص يقيّم الوضع الاقتصادي بناءً على معايير خاصة به، المواطن لا يهتم لا بمعايير ولا بغيرها، ولكن وضعه المالي وإنفاقه هو الذي يحدد الثقة .. المواطن لا يشعر إلا باللي في محفظته». بمعنى آخر، تحدد اعتبارات الجيب

تقييمات أداء الاقتصاد القومي ومستوى الرضا عن هذا الأداء والثقة فيه. ويرجع غالبية المبحوثين تقييماتهم السلبية لأداء المؤسسات السياسية الاقتصادية واستيائهم منها وارتبابهم فيها إلى تأثير قصور الأداء وضعفه على ارتفاع الأسعار، والقدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية اليومية، وتدني الدخل أو ثباتها ومدى كفايتها أو تلاؤمها مع التضخم وارتفاع الأسعار، وتوافر فرص العمل وأوضاع العمل غير المستقرة، وتردي الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية، وتعذر الادخار:

«المواطن لمّا يكون وضعه المالي كويس يبقى الاقتصاد كويس ومنتعش وفي حالة جيدة وتزيد الثقة .. المواطن بيقمّ بناءً على الدخل بيكفيه ولا لا للحيلولة دون الاحتياج للناس دا الأهم .. المواطن يهمله الحاجة تبقى رخيصة والمواصلات عظيمة على عظمة والصحة تمام .. علشان تقيمّ الاقتصاد لازم تحسب مرتبك بيكفيك لآخر الشهر ولا لا .. يعني مكفي بيتك واحتياجاته من أكل وشرب وتعليم ودروس ولّا لا .. لو قدر الواحد يحوّش مبلغ من المال كل شهر تزداد ثقته في المؤسسات».

وبناءً على ذلك، فمن المنطقي أن يثق المواطنون في الحكومة خلال فترات التحسن الاقتصادي، ويزيد الارتياح في فترات التعثر الاقتصادي. ويتفاقم الارتياح نتيجة أزمات بالاقتصاد لعقود، وتأثير هذه الأزمات والتعثر الغائر على محدودي الدخل والفقراء على نحو يعجزهم عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات المعيشة اليومية، ومن ثم يفقدون الثقة في أداء المؤسسات السياسية وفعاليتها: «طول ما الاقتصاد كويس الناس هتثق أن الحكومة بتعمل لصالح الشعب .. في فترات التحسن الاقتصادي الناس بتقف مع الحكومة وفي فترات التعثر بيقفوا ضد الحكومة ويرموا كل العبء عليها .. لو الوضع كويس تبقى الحكومة زي الفل والعكس».

نخلص مما سبق إلى أن التقييمات السلبية للوضع المالي الشخصي، وأداء الاقتصاد القومي يفضي إلى تفاقم الارتياح السياسي أو انخفاض مستوى الثقة في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية على السواء، وإن كان المبحوثون يحملون المؤسسات التنظيمية المسؤولية الأكبر عن سلبية تقييمات الأداء الاقتصادي، ومن ثم انخفاض مستوى الثقة. وتشكل تقييمات الأداء الاقتصادي السلبية، والارتياح الناتج عن ذلك،

تمثيلات سلبية للدولة ومؤسساتها. ويدعم التأثير السلبي للأداء الاقتصادي على الحياة اليومية للمواطنين تمثيلات الدولة السلبية وصورتها تلك، ويعيد إنتاجها. ونتيجة ذلك، ووفقاً لنظرية التمثيلات الاجتماعية، تتشكل تعاريف جمعية للواقع، ومعرفة اجتماعية واقعية ناتجة عن الاتصال اليومي بين المواطنين ومؤسسات الدولة. وتدور تمثيلات الدولة وصورتها وتنتشر في سياقات الحياة اليومية، والمجال العام والمجال العام الرقمي، بصورة تعيد إنتاج الارتباب السياسي المزمّن.

ثانيا- تقييمات الأداء السياسي:

لا تتسلط نظريات الثقة السياسية المرتكزة على الأداء على تقييمات المواطنين للأداء المؤسسي في المجال الاقتصادي فحسب، وإنما تشير إلى أنه في معية الأداء الاقتصادي للمؤسسات، يمثل الأداء السياسي أيضاً أهمية رئيسة وبألغة لتفسير الاختلافات في ارتياب المواطنين وثقتهم السياسية. وفي هذا السياق، يرتبط الأداء السياسي للمؤسسات بمدى واسع من النواحي يمكن اعتبارها نقاطاً مرجعية لتقييمات المواطنين. وبرغم غموض الأدبيات فيما يتعلق بأي الجوانب الواقعية يعكس الأداء السياسي للمؤسسات، فإن معظم الدراسات تشير إلى توفير الخدمات العامة، وحالة البنية التحتية السسيو-اقتصادية (على سبيل المثال، النظام التعليمي، ونظام الرعاية الصحية)، إضافة إلى قدرات المؤسسات في مجال مكافحة الجريمة والفساد، أو ضمان الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية.

وتؤكد الدراسات أنه كلما كانت تقييمات المواطنين لأداء المؤسسات إيجابية في تلك الميادين المختلفة، كانت ثقة المواطنين السياسية مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، تنتظر بعض الدراسات إلى الأداء السياسي للمؤسسات باعتباره ينعكس في تقييمات المواطنين للكيفية التي تعمل بها الديمقراطية في وطنهم، ومدى استجابة المؤسسات والسلطات بعامة للحاجات والمطالب السياسية للمواطنين. وتتمثل الحجة الأساسية هنا في أنه كلما كانت تقييمات المواطنين للأداء الوظيفي العام للديمقراطية إيجابية واستجابة المؤسسات والسلطات لتقييمات جيدة، ارتفعت مستويات الثقة السياسية.

وبالنظر إلى السجل الإمبريقي للعلاقات المفترضة سلفاً، تؤكد معظم الدراسات أهمية تقييمات الأداء السياسي عندما يتعلق الأمر بتفسير الاختلافات في ثقة المواطنين السياسية. وفيما يتعلق بأداء المؤسسات والسلطات في مجال ضمان وصون الحقوق الإنسانية الأساسية يوضح لوهيست Lühhiste أنه كلما اتسع وتعمق إدراك المواطنين لتدني احترام الحقوق الإنسانية الذي يخبره المواطنون، انخفضت الثقة في المؤسسات والسلطات. وبصورة مماثلة، يوضح كوتزيان Kotzian واسبينال Espinal أن أداء المؤسسات والسلطات في مجال مكافحة الجريمة يؤثر على ثقة المواطنين السياسية أيضاً، بما يعني أن شعور المواطن بالأمن يرتبط بمستويات مرتفعة من الثقة السياسية أو الثقة في المؤسسات والسلطات.

وعلاوة على ذلك، إذا وضعنا في الاعتبار وضع البنية التحتية السسيو-اقتصادية وتوفير الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية، يشير البعض إلى أن المواطنين الأكثر رضاً عن وضع التعليم العام أو نظم الرعاية الصحية يبدون أيضاً مستويات مرتفعة للثقة السياسية. وأخيراً، تقدم دراسات عدة الدليل الإمبريقي على أن ثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات تكون مرتفعة إذا كانوا أكثر رضاً عن الأداء الوظيفي العام للحكومة والديمقراطية، إذا ما تصوروا المؤسسات والسلطات باعتبارها مستجيبة لمطالبهم (Schnaudt, 2019).

قارب المبحث السابق الفجوة بين التوقعات والأداء، أو تقييمات الأداء في مجالات تطبيق القانون وتحقيق الأمن، والتعليم، والرعاية الصحية، والرضا عن المؤسسات. لذلك أثر الباحث، في مقارنة تقييمات الأداء السياسي، التركيز على جوانب أخرى، وهي: المراقبة والانضباطية المفرطة، والاستجابة المؤسسية، والرضا عن الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالمراقبة والانضباطية المفرطة، كشفت نتائج البحث عن تقييمات إيجابية لأداء المؤسسة الأمنية الشرطية في تطبيق القانون، والحفاظ على النظام، وحماية المواطنين من الجريمة: «الشرطة تقوم بدورها كويس في السيطرة على الجريمة والفساد والإرهاب وحماية المواطنين». إن الوجود الشرطي في سياقات الحياة اليومية أو الشارع يخلق الشعور بالأمن، ويسهم في تحقيق الانضباط. وقد أكسب هذا الأداء مؤسسة الشرطة رضا المواطنين وثقتهم. بتعبير آخر، أفضت هذه التقييمات

الإيجابية إلى ارتفاع مستويات ثقة غالبية المبحوثين في الشرطة أو المؤسسات التنظيمية الانضباطية. ومع ذلك ثمة مظاهر للمراقبة والانضباطية المفرطة تثير استياء المبحوثين، ومن ثم ارتيابهم.

ويتعين، بادئ ذي بدء، لفت الانتباه إلى أن الاستعمال التقليدي للقوة - من قبل مؤسسات كالشرطة والجيش - يعني الإفادة من أدوات القوة للحفاظ على السلطة، وتوظيف القوة الاقتصادية والعسكرية لتحقيق السيطرة على المواطنين في دولة معينة، أو استعمال تلك الأدوات لتحقيق توقعات جماعة مصلحة معينة على حساب المواطنين الآخرين كافة والبيئة. وقد أطلق على ذلك الاستعمال التقليدي للقوة لأنه يميل إلى الهيمنة وفرض السيطرة. ومن ناحية أخرى، ثمة استعمال للقوة هادف إلى تحقيق الصالح العام، ويفترض مسبقاً فكرة الدولة التي تخدم المواطنين كافة. ويعني ذلك استعمال القوة لبناء الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان لجميع المواطنين داخل الدولة. ويعني أيضاً استعمال القوة الاقتصادية لدعم النمو المستدام، وتحسين نوعية أو جودة الحياة. ويؤشر جون راولز Rawls على العدالة باعتبارها الفضيلة الأولى التي يجب أن تتبناها المؤسسات وتقرها (Matic, 2003).

ويقول هيجز Higgs في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر: «نظراً لأن الإرهابيين يتخذون أشكالاً مختلفة، ويعملون في أماكن متعددة، فإن الطريقة المثلى لضمان ألا يفلت الإرهابيون من المراقبة هي مراقبة الجميع، في كل مكان، والتدقيق في جميع الاتصالات بتنوعاتها التليفون والإيميل العادي، والفاكس، إلخ، إلى جانب الجوانب المالية، وهلم جرا». ويعتبر المراقبة المفرطة واسعة النطاق ضرورة ملحة. ويعتبر رول Rule المراقبة surveillance جانباً مطموراً من جوانب العلاقات بين الدولة والسكان. وتنضوي المراقبة على وسائل لمعرفة متى يتم الامتثال للقواعد، ومتى يتم اختراقها ومخالفتها، والأكثر أهمية، من المسؤول عن ذلك. وفي حين يركز رول على النظام الاجتماعي والعقاب المحتمل، يركز مكاهيل McCahill على ازدواجية تكنولوجيات المراقبة. ويحاجج بأن تقديم تكنولوجيات مراقبة جديدة له أثر اجتماعي دوماً، وهذا الأثر قد يكون إيجابياً أو سلبياً. ويحول ليون Lyon دفة الجدل والنقاش صوب ممارسات جمع وتحليل المعلومات المنضوية في المراقبة، وي طرح تعريفاً

للمراقبة يعتبرها أي جمع ومعالجة لبيانات شخصية، سواء كانت مدركة وواضحة أو لا، وذلك لأهداف التأثير في الأشخاص الذين توافرت بيانات عنهم أو إدارتهم وتوجيههم (Neyland, 2006).

وثمة، إلى جانب إلى هذه المنظورات، منظورات أخرى للمراقبة. مثلاً يعول بوستر Poster على أعمال فوكو في مقارنته للبانوبتيكون panopticon، وما إصطلح عليه بوستر بالبانوبتيكون الفائق super-panopticon ويشير إلى تطور تكنولوجيات وأساليب المراقبة التي تنتهك الخصوصية، وتبدد ثنائية التقابل بين «الخاص» و«العام»، وتفضي إلى تآكل الثقة (Neyland, 2006).

وقد يكون من قبيل الاجترار الضروري القول بأن مصطلح بانوبتيكون panopticon ينقسم إلى مقطعين: "opticon" ويعني مراقبة، و"pan" ويعني الكل. ويشير المصطلح إلى نوع من السجون صمّمه الفيلسوف الإنجليزي والمنظر الاجتماعي جيريمي بنتام عام 1785. وتعتمد فكرة التصميم على السماح بمراقبة جميع السجناء دون أن يكون المسجونون قادرين على معرفة ما إذا كانوا مراقبين أم لا. وقد وصف بنتام البانوبتيكون بأنه طريقة جديدة لتحقيق سيطرة العقل على العقل. ويتم ترتيب غرف السجن في دائرة حول برج المراقبة، وعزلها بشكل صارم عن بعضها البعض، ومن ثم يتعذر التواصل بين من هم بداخلها. الجدران الفاصلة ترسخ استحالة رؤية بعضهم بعضاً. ومن أجل التقويم يتم عزلهم. لكنّ شخصاً واحداً بإمكانه النظر إلى كل ركن من أركان الزنزانة دون أن يكون موضوعاً لرؤية أحد ممن هم بداخلها، إنه شخص مراقب السجن (تشول هان، 2019).

والحقيقة أن المراقبة لا تسلك مساراً أو اتجاهاً أحادياً من المؤسسات والسلطات السياسية إلى المواطنين، أو من أعلى إلى أسفل. ذلك أن تطورات التكنولوجيا الرقمية قد أتاحت مراقبة المواطنين للمؤسسات والسلطات السياسية مراقبة لصيقة ومفرطة، لينعكس بذلك البانوبتيكون، إذ تتيح التكنولوجيا لأي شخص أن يراقب من يمارسون عليه المراقبة؛ أي مراقبة الدولة، و«مراقبة المراقبين» (Caperchi). وبذلك يعد الإنترنت بانوبتيكون معكوساً. كما تساعد منظمات غير حكومية مناهضة للفساد، مثل منظمة الشفافية الدولية، الأفراد على مراقبة ما تفعله حكوماتهم، بل ومحاسبتها (Dieter).

ومن أبرز الدراسات التي قاربت بعض جوانب المراقبة والانضباطية المفرطة والسيطرة المكانية التي تمارسها الدولة، دراسة سلوى إسماعيل الموسومة «الحياة السياسية في الأحياء الجديدة بالقاهرة: مجابهة الدولة اليومية» (Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State (2006). ومن خلال بحث واستكشاف إثنوجرافي، توضح إسماعيل كيف تفرض وتحكم الدولة السيطرة على مواطنيها. واستناداً إلى التقاليد الفيبرية والفوكوية، تتحرى إسماعيل الكيفية التي من خلالها تستعمل الدولة احتكارها للقوة مكانياً، ومن ثم تفصل بالدرس كيف تعمل ممارسات القوة في تنظيم الأنشطة الإنسانية في الزمان والمكان، وضبطها، وإدارتها. وقد سلّط باحثون آخرون الضوء على كيفية استعمال الدولة المصرية أسلوب السيطرة المكانية باعتباره تخطيطاً لمكافحة التمرد يهدف إلى قمع أي نشاط تخريبي محتمل (Obeid, 2015).

وتتحرى إسماعيل الأساليب الظاهرة والكامنة الخفية للسيطرة على السكان وفرض سلطة الدولة، ومنها المراقبة الشرطية، وسياسات «التوقيف - والسؤال» (التحري). ومن «الأساليب» التي تتبعها الدولة لإحكام السيطرة إحياء قانونها رقم (6) عن البلطجة، والذي يسمح للشرطة بالقبض والاحتجاز بدون اتهام لأي شخص يمكن أن يكون موضع شك فيما يتعلق بالإخلال بالنظام العام. ولا يختلف تطبيق القانون (6)، بهذا المعنى، عن قانون الطوارئ الذي طُبّق في مصر لعقود، ويمنح سلطة أكبر للدولة في الوقت الذي يقيد فيه حريات المواطنين. وتتسع دوائر السيطرة وتنداح لتشمل العلاقات بين الجنسين، وشفرات الملائمة الأخلاقية، والأخلاق العامة والخاصة. ويتضمن ذلك الرقابة على حركة المرأة وتفاعلاتها مع الرجال. وفي قوانين الاشتباه، يبدو تعريف الاشتباه فضفاضاً للغاية يشمل السائرين في الشوارع في المناطق الشعبية خاصة ليلاً (Ismail, 2006). وتعزز هذه الأنشطة والسياسات والقوانين سيطرة الدولة على رعاياها وتمنحها التماسك.

إن المواجهات اليومية العادية مع أجهزة الدولة، وكذا الشعائر اليومية التي تجعل الدولة مرئية منظورة، ومجموعة الأساليب التي تستعملها الدولة لتأكيد سيطرتها، رمزياً ومادياً، على مواطنيها، كل ذلك يمنح الدولة صفة شبيهة بالإله القادر على كل

شيء. ولكن هذا النمط من الحوكمة، حسبما يجادل الاتجاه الفوكوي، لابد أن يولد فضاءات للمخالفة والخرق، والمقاومة، والخصام والنزاع (Obeid, 2015).

وفيما يلي مقارنة لتمثيلات المبحوثين الخاصة بممارسات المراقبة والانضباط المفرطة أو سياسة الأمن كما تتجلى في تفاعلات الأفراد اليومية مع المؤسسات الانضباطية، والسرديات التي تعارض أو تبرر ممارسات الحكومة، مثل التأكيد على عودة البلطجة أو الإرهاب (Ismail, 2006). وتثير هذه التمثيلات، في كثير من الأحيان، ارتياباً أو تضعف الثقة في المؤسسات السياسية. وينبغي هنا التأكيد أن التمثيلات الراهنة أو الحاضرة لا يمكن اعتبارها منفردة مثيرة للارتياح، ذلك أن تراث القهر والاستبداد يفسر أيضاً مدى الثقة في المؤسسات الانضباطية: «الخوف نتيجة صورة سلبية قديمة في الماضي من قبل الحكومات السابقة عن معاملة الشرطة».

تشير نتائج البحث إلى تبني بعض المبحوثين تمثيلات عن إفراط الدولة في المراقبة اليومية وفرض السيطرة الانضباطية على سياقات الحياة اليومية. والجوانب الأكثر عيانية وملموسية هنا هي الحضور الانضباطي وفرض السيطرة المكانية، والجوانب الأقل ملموسية هي المراقبة، إذ يصعب إقامة الدليل عليها، ولا تعدو أن تكون تصورات شخصية. ويناط بالشرطة والقوات الأمنية تحقيق السيطرة المكانية والمراقبة عن طريق ممارسات الاشتباه والتحري، والكمائن الأمنية، والرقابة على السلوكيات الشخصية أو الأخلاق، والحفاظ على الحياء العام، وفرض السيطرة الأمنية في الأسواق، والرقابة على سرقات الكهرباء والمياه والغاز، والاعتداء على حرم الطريق. والحقيقة أن الممارسات يحددها نسق دلالي يهتم بالتصنيف (Young, 1986). على سبيل المثال، تصنيف البعض كبلطجية أو إرهابيين أو مواطنين صالحين، وهكذا. ويفرض هذا النسق التصنيفي مزيداً من فرض السيطرة المكانية، والمراقبة، والحضور في سياقات الحياة اليومية.

وتكشف نتائج البحث عن مغالاة فيما ذهب إليه سلوى إسماعيل من استياء المواطنين من الوجود الشرطي والأمني في حد ذاته، وفرض السيطرة المكانية في الشوارع والمؤسسات الحكومية. ويرى غالبية المبحوثين أهمية الحضور والوجود الشرطي خصوصاً في الأحياء الشعبية والمناطق العشوائية، وذلك بما يحقق السيطرة

على جرائم البلطجة، والسرقعة، والاتجار بالمخدرات، والمشاجرات، وضبط الأسواق، والتعدي على الشوارع، والتحرش، إلخ: «التواجد الشرطي يحمي المواطنين ويضبط السلوك .. الشرطة باسطة سيطرتها وتضبط الخارجين على القانون .. الأحياء الشعبية فيها كل حاجة خارج القانون ووجود الشرطة مهم»

إذن، ما يثير الاستياء ليس الوجود الشرطي والسيطرة المكانية في حد ذاتها، ولكن أساليب فرض السيطرة التي تنضوي على ممارسات عنف لفظي أو بدني غير ممنهج ويتخذ طابعاً فردياً، على سبيل المثال، العنف في التعامل مع الباعة المتعدين على الطرقات والشوارع. لكن على كل الأحوال تستحيل هذه الممارسات إلى سرديات وتمثيلات تصوغ صورة معينة للدولة، وتعيد هذه الصورة إنتاج الارتباب المزمّن.

وتعد ممارسات الاشتباه والتحري، هي الأخرى، ضرورة من وجهة نظر المبحوثين تحقق الحفاظ على الأمن وضبط الخارجين على القانون، والصادر بحقهم أحكام قضائية، والهاربين من تأدية الخدمة العسكرية. ومع ذلك، يتشكى بعض المبحوثين من الغلظة والحدة في التعامل مع المواطنين، العنف اللفظي أحياناً، وهي أيضاً ممارسات تتم بصورة فردية: «التحري من قبل الشرطة والسؤال ورؤية البطاقة حاجة مهمة .. فيه ناس بتبقى متنكرة وتعمل مشاكل .. ضروري للحفاظ على الأمن دون إهدار كرامة المواطن».

إذن، تشكل هذه الأفعال أو التجاوزات الفردية الخوف من الدولة وتمثيلات وسرديات سلبية. وتقرر سلوى إسماعيل، وهي تفترض، ربما خطأً، قصدية هذه الممارسات، أن الأنشطة المحفزة للخوف على وجه التحديد هي التي تعزز سيطرة الدولة على رعاياها وتمنحها التماسك. ويفضي الخوف من الدولة والمؤسسات الأمنية إلى تردد كثيرين في اللجوء إلى الشرطة وأقسامها. إذن ثمة تمثيلات موروثة، يتعين تبديدها، عن تعرض مواطنين للإهانة والعنف اللفظي داخل أقسام الشرطة أو حتى في تفاعلات الحياة اليومية بين المواطنين والشرطة، وعن تمييز طبقي إذا جاز التعبير في التعامل مع المواطنين.

وكبديل، يلتجئ البعض إلى المجالس العرفية، أو كبار المنطقة، أو أعضاء مجلس النواب، أو العمدة ومشايخ البلد، أو رجال الدين المسيحي والإسلامي. وقد

يترافق أكثر من شكل من أشكال فض المنازعات، كأن يوجد في منطقة واحدة شخص ذو هيبة ومكانة «الناس بتكبرله»، وحكم كبار المنطقة، أو المجلس العرفي. إذن، يدفع الخوف المزمّن من الدولة إلى تحاشي الالتجاء إلى مؤسساتها الأمنية أو الشرطية، ويدعم علاقات التحاشي تلك ويدفع إليها التمثيلات والسرديات السلبية عن الشرطة.

«فيه تفضيل للحكم الشعبي من قبل شيخ البلد أو الحل الودي المدني.. فيه مجالس عرفية لحل الخلافات .. وبدون كبار (كُبرات) المنطقة الناس دى كانت خسرت بعض .. فيه بعض من كبار المنطقة يحلوا مشاكل الناس في المنطقة (الريفية) ويسمى ذلك «ميعاد» أو «قعدة».. فيه ناس كبيرة في البلد بنكبرهم ونرضى بحكمهم».

وثمة تمثيلات سلبية قابضة في أذهان المبحوثين – يتعذر إقامة الدليل عليها – عن الخضوع لمراقبة مفرطة تمارسها الدولة في السياقات الواقعية والرقمية تحد من حرية التعبير وتقيدها. وتتكشف هذه التمثيلات في توقعات المبحوثين إتاحة مزيد من حرية التعبير عن الرأي فيما يتعلق بانتقاد سياسات الحكومة وقراراتها، وغيرها من الحقوق والحريات: «يطمح المواطن إلى حرية التعبير دون خوف من أي عواقب».

ويجابه المواطنون ما يظنونه مراقبة مفرطة بمراقبة شعبية ارتيابية مفرطة تقاوم بانوبتيكون الدولة، إذ يتوسلون في مقاومتهم تلك بالارتياب والتشكيك في أداء مؤسسات الدولة خصوصاً في المجال العام الرقمي. وتكشف نتائج البحث عن أن تشكيك المواطنين في ما تبذله الحكومات المتعاقبة ومؤسسات الدولة من جهود ناتج في جانب منه عن ما تثيره الميديا الرقمية خاصة من أخبار عن فساد مسؤولين وسياسيين وإداريين، واخفاقات وقصور الأداء الحكومي، وناتج أيضاً عن السخرية من أداء الحكومة في المجال العام والمجال العام الرقمي.

نخلص مما سبق إلى أن ثمة تمثيلات عن مراقبة وانضباطية مفرطة تمارسها المؤسسات الانضباطية، وتدفع هذه التمثيلات إلى الخوف من الدولة والارتياب في أدائها. ويؤكد ذلك أن تقييمات المواطنين السلبية لأداء المؤسسات الانضباطية تفرز الارتياب أو تخفض مستوى الثقة السياسية.

أما فيما يتعلق بالاستجابة المؤسسية، فتشير البحوث إلى ارتباطها بثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية. وتختبر البحوث الإمبريقية الفرضيات الآتية: كلما كانت تقييمات المواطنين للاستجابة المؤسسية أو الطريقة التي تعمل بها الحكومة والديمقراطية إيجابية، ارتفعت مستويات الثقة السياسية، وكلما كانت تقييمات المواطنين للاستجابة المؤسسية أو الطريقة التي تعمل بها الحكومة إيجابية، ارتفعت مستويات الثقة السياسية في المؤسسات والسلطات التمثيلية، وكلما كانت تقييمات المواطنين للاستجابة المؤسسية أو الطريقة التي تعمل بها الحكومة والديمقراطية إيجابية، ارتفعت مستويات الثقة السياسية في المؤسسات والسلطات التنظيمية (Schnaudt, 2019).

وتشير نتائج البحوث إلى أن مستويات الثقة المؤسسية المنخفضة ترتبط بدرجة أقل بانجازات الحكومة الموضوعية، وبدرجة أكبر بالفجوة بين الأداء الواقعي وتوقعات المواطنين وتطلعاتهم. يخلق ذلك شعوراً عميقاً واسعاً بأن الحكومات تخفق في الاستجابة للحاجات والتوقعات الشعبية. ومن ثم فإن الاستجابة المتصورة لشاغلي المناصب السياسية قد تكون محدداً حاسماً لثقة المواطنين السياسية وبخاصة ثقتهم في الفاعلين والمؤسسات السياسية. وأن شعور المواطنين السلبي بأن المؤسسات ليست ممثلة أو مستجيبة لحاجتهم ورغباتهم يمكن أن يزيد الارتياح المؤسسي الفردي ومن ثم يعيد إنتاج تمثيلات الحضور السلبي. والمرجح أن التأثير السلبي لنقص الاستجابة السياسية أو الحكومية على الثقة المؤسسية قد يكون أسوأ في مواقف الأزمة الاقتصادية (Torcal, 2014).

وتؤثر البيانات الإثنوجرافية على أن غالبية حالات البحث ترى أن الدولة لا تضع رغبات المواطنين وتوقعاتهم وتطلعاتهم في اعتبارها، وأن ثمة فجوة واسعة بين المواطنين والمسؤولين، وأن أولويات الدولة هي مشروعات كبرى ليس لها مردود على الفقراء ومحدودي الدخل، ومصالح فئات معينة مع تجاهل أهداف المواطن ورغباته ومشكلاته. والدليل الذي يسوقونه على ذلك، هو عدم اكتراث الدولة بأزمة ارتفاع الأسعار وفواتير الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي، وانخفاض الأجور، وتردي الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر. وثمة فجوة بين خطاب الدولة وتصريحاتها والواقع: «الدولة اللي عايزاه هو اللي بيحصل وتضع السياسات التي ترضيها هي .. همّ شايفين أن المواطن يفتقر إلى بعد النظر».

واضح أن ثمة فجوة بين التوقعات والاستجابة المؤسسية تمثل جزءاً من تمثيلات الدولة أو تمثيلات الحضور السلبي. اتضح ذلك عند مقارنة توقعات المبحوثين فيما يتعلق برعاية المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية. وتتحدد هذه التوقعات في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير السلع الأساسية والاحتياجات الضرورية، وزيادة مراكز الخدمات المدنية التي تخدم المواطنين، وتوفير فرص العمل على نحو يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين، والقضاء على الفقر ورعاية محدودي الدخل وعماله اليوم الواحد ودعمهم وتوفير حياة كريمة لهم، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، واستجابة مسؤولي الدولة وممثليها لمشكلات المواطنين.

وتصطدم هذه التوقعات بضعف الاستجابة المؤسسية. إذ يذكر غالبية المبحوثين أنه ليس ثمة مؤسسة تحقق توقعات المواطنين أو تؤدي دورها بصورة مثلى. وتبدي المؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية قصوراً في أداء ما يناط بها من مهام والاكتراث بتوقعات المواطنين. ويرجع المبحوثون هذا القصور إلى انشغال معظم المؤسسات بما يحقق مصالح العاملين بها وإهمال دورها الأساسي. إضافة إلى الروتين البيروقراطي، والمحاباة والمحسوبية، واختيار المسؤولين وفقاً لمعايير غير موضوعية: «كلهم متعينون بالوسطة والمحسوبية سواء أخ أو صديق لذلك لا يوجد شخص منهم في المكان المناسب، وأهدافهم هي مصالحهم الشخصية». لذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى إصلاح وإعادة هيكلة.

وهكذا، تثير الاستجابة السياسية استياءً من أداء المؤسسات السياسية والحكومة، ومن ثم ارتياباً في فعالية أدائها. فبرغم قوة الاستجابة ووضوحها في مجالات مكافحة الإرهاب والخروج على القانون وبعض الخدمات كالكهرباء وبعض برامج الحماية الاجتماعية مثل تكافل وكرامة؛ برغم كل ذلك يقيّم المبحوثون الاستجابة السياسية بعامّة بأنها ضعيفة: «احتياجات كثيرة للمواطنين ولا احد يهتم .. معظم احتياجات المواطنين غير مسموعة .. لو كانت الاستجابة كافية لكان المواطنون أقل شكوى واعتراض .. دائماً يبيجوا على الناس».

ويسوق المبحوثون براهين على ضعف الاستجابة منها ما يصفونه «بفوقية قرارات الحكومة» وانفصالها عن تطلعات المواطنين وهمومهم واحتياجاتهم، وارتفاع

أسعار السلع والخدمات، وتدني الرواتب والمعاشات، وتفاقم مشكلة البطالة. ويعتبر المبحوثون التأخر والتباطؤ في تقديم خدمات يومية معينة، منها الإسعاف والنجدة والإطفاء، مؤشراً ملموساً قوياً على ضعف الاستجابة المؤسسية لاحتياجات المواطنين، وينعكس هذا التباطؤ سلبياً على تقييمات المواطنين للاستجابة بعامّة: «بنطالب بخفض الأسعار والعمل ولا مجيب .. هم لا يعرفون معاناة الشعب .. لو حصلت خناقات كبيرة أو حريقة واتصلت بهم علشان ينجدوك مبيجوش إلا لماً المصيبة تحصل والناس تموت». ومع ذلك، يلتمس بعض المبحوثين الأعذار لضعف الاستجابة المؤسسية منها الأزمة الاقتصادية، وتعدّر تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم كافة: «الحكومة تستجيب لاحتياجات المواطنين في حدود إمكانياتها .. بقدر المستطاع تسمع من المواطنين وتحقق احتياجاتهم إحنا أحسن من غيرنا كثير .. لا تستجيب الحكومة لبعض احتياجات المواطنين لكثرة الديون والأزمة الاقتصادية».

وهكذا، تتفق نتائج البحث مع ما كشفت عنه دراسات عدة من أن الأفراد يرتابون في النظم السياسية إذا شعروا أن السياسيين يخفون في وضع مصالحهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات. والحقيقة أن ثمة نتيجة متواترة تتمخض عن الأدبيات الإمبريقية مؤداها أن الأفراد لا يثقون في السياسيين ليس لأنهم يخفون في تحقيق النتائج الملائمة، ولكن لأنهم لا يكثرثون بما يريد المواطنون، ومن ثم لا يعملون على تحقيق هذه المطالب. ويبين جريمس Grimes كيف أن التغيرات في ثقة الأفراد في إحدى مؤسسات الدولة تعكس إلى أي مدى يوضع هذا الكيان رؤى الأفراد الملحة في الاعتبار. إن الأفراد لا يثقون أو يرتابون وفقاً لما إذا كان لهم تأثير على القرارات من عدمه، ولكن وفقاً لما إذا كانت السلطة يُنظر إليها باعتبارها تستجيب للمواطنين واحتياجاتهم بعامّة.

والبادي أن الاستياء من ضعف الاستجابة السياسية يعضد الارتياب في «قدرة المؤسسات وكفاءتها»، و«مقاصدها» و«تكاملها»، وهي المعايير التي يستعملها المواطنون في تقييم موثوقية مؤسسة أو سياسي معين، وتعد أساساً بناءً عليه يعبرون عن ثقتهم أو ارتيابهم. وفيما يتعلق بالقدرة أو الكفاءة *ability or competence*، يقيم المواطنون معرفة أشخاص معينين، وخبرتهم، وفعاليتهم، وميلهم إلى تجنب الأخطاء: «الحكومة من زمان ينقصها الرؤية والكفاءة والاعتماد على أهل الخبرة».

وتسود التقييمات السلبية للاستجابة السياسية وكفاءة الحكومة في ظروف الأزمة الاقتصادية، وذلك لتأثير الأوضاع الاقتصادية على الوضع المالي الشخصي.

وفيما يتعلق بالمقاصد أو النوايا intentions، يقيم المواطنون المدى الذي يعتبر عنده شخص معين خيراً أو مؤسسة جيدة، تهتم بالآخرين وتحترم اهتماماتهم، ومتقبلة لتفضيلاتهم. ويُنتقد السياسيون على ما يبدو ليس لنقص الكفاءة، ولكن لنقص الاهتمام بحاجات المواطنين (Torcal, 2014). وفيما يتعلق بالتكامل integrity، يقيم المواطنون مدى اتساق الأفعال وتوافقها مع الوعود، ولو كانت الأفعال مدفوعة بالمبادئ الأخلاقية المناسبة: «كلام وعود في الهوا».

نخلص من كل ما سبق إلى أن ضعف الاستجابة السياسية المتصور يثير الارتياح ويعيد إنتاجه. وأن التقييمات السلبية للاستجابة السياسية والوضع الاقتصادي والوضع المالي الشخصي يخفض مستوى الثقة السياسية. ويؤكد ما سبق صحة المعادلة التالية التي صاغها توركال:

«الثقة المؤسسية = الاستجابة السياسية + الرضا عن الاقتصاد + الوضع الاقتصادي الشخصي الراهن + عدم اليقين الاقتصادي الشخصي المستقبلي» (Torcal, 2014, 1552).

يؤثر الرضا عن الديمقراطية في تقييمات الأداء السياسي تأثيراً غائراً. وبرغم أن معايير الديمقراطية وتعريفاتها خلافية، فإن معظمها تفترض «المساواة أمام القانون، والإجراءات القانونية والتعددية السياسية، وسمات مثل وجود حكومة تركز على حكم الأغلبية وإذعان أو موافقة المحكومين، ووجود انتخابات حرة وعادلة، وحماية حقوق الأقليات، واحترام الحقوق الإنسانية أو حقوق الإنسان الأساسية. وفي الدول الديمقراطية، ترتبط الحرية بالديمقراطية عادة. ويعرف مؤشر الديمقراطية (Democracy Index 2016) الديمقراطية في علاقتها بالحرية، فيذكر أن «الديمقراطية يمكن النظر إليها باعتبارها مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تُمأسس الحرية، وتضمن الحماية لها في النهاية. وتحقق بعض الدول معياراً أو أكثر من معايير الديمقراطية لكنها تبقى ديمقراطيات معيبة. إذ يُجري بعضها انتخابات حرة وعادلة في ظل وجود مشكلات تتعلق بحيادية الإعلام وحرية، وتتوافر فيها بعض الحريات المدنية. ومع ذلك، ثمة ضعف ملحوظ في جوانب

أخرى من الديمقراطية، ومنها مشكلات تتعلق بالحكم *governance*، والثقافة السياسية المتخلفة، والمستويات المنخفضة من المشاركة السياسية. وذلك إضافة إلى انتشار الفساد وضعف حكم القانون، وضعف المجتمع المدني، والضغط على الصحفيين، وعدم استقلالية القضاء، وقمع النقد الموجه إلى الحكومة والرقابة الواسعة (Rane, 2021).

وقد تبين في موضع سابق أن الثقة مكون بالغ الأهمية لتعميق الديمقراطية. وأن الثقة في المؤسسات السياسية جزء من مشروعية النظام العام، تؤثر بقوة في الذخيرة المتصورة للديمقراطية. والأفراد الأكثر ثقة في الأداء السياسي للمؤسسات هم من يتصورون دولتهم أكثر ديمقراطية وأنهم راضون عن الديمقراطية في وطنهم. وتؤشر «النظريات الثقافية في الديمقراطية» على أن الثقافة المدنية التي تتسم بمستويات مرتفعة من الثقة المؤسسية وبين الشخصية تعد ضرورية لعمل الديمقراطية. وتعادل الثقة المؤسسية الدعم السياسي الواسع، وترتبط ببقاء المؤسسات الديمقراطية وأدائها الوظيفي الفعال. ويُفترض كذلك أنها تسهم في التزامات المواطنين المعيارية بالقيم الديمقراطية، ورفضهم للدعوى الاستبدادية.

ويناقش شنودت في كتابه «الثقة السياسية والديمقراطية في أوروبا» (2019) تأثير الثقة السياسية على ميل المواطنين إلى دعم النموذجين التمثيلي والمشاركون للمواطنة؟ ويذكر أنه إذا اعتبرنا ثقة المواطنين السياسية رد فعل للأداء الوظيفي الملئ والكفاء للمؤسسات السياسية، ومن ثم دليلاً ومؤشراً على دعمهم السياسي، فالبادي أن هذا الشكل من الدعم للمؤسسات السياسية يدفع المواطنين على الأرجح إلى دعم المعايير الأساسية للمواطنة الديمقراطية. وإذا وجد المواطنون ما يدعو إلى وضع ثقتهم في المؤسسات والسلطات السياسية، فإنهم يميلون إلى دعم وقبول القوانين واللوائح التنظيمية التي وضعتها تلك المؤسسات باعتبارها مشروعة وتستأهل أن تتبع ويمثل لها. الأكثر من ذلك أنه في نظام ديمقراطي يحقق نجاحاً وظيفياً وفيه تؤدي المؤسسات والسلطات مهامها الأساسية في توفير السلع والخدمات الجمعية التي تحقق المصلحة العامة، في هذا النظام يمكن أن يتحمل المواطنون إظهار التضامن مع المواطنين الأسوأ حالاً، وذلك لأنهم غير مشغولين بصورة دائمة بترتيب أمورهم الشخصية.

وأخيراً، يمكن أن تشجع الثقة السياسية المواطنين أن يشكّلوا آراءهم حول المسائل السياسية بصورة مستقلة. والمواطنون إذا وضعوا ثقتهم في المؤسسات، فإنهم يشعرون على الأرجح بأن تلك المؤسسات والسلطات تمنحهم، وتضمن لهم، الحقوق الديمقراطية الأساسية مثل حرية التعبير بحيث لا يخشون أي نوع من القمع أو القهر عند التعبير عن آراء مخالفة. باختصار، يمكن القول أن الثقة السياسية تمثل رد فعل المواطنين حيال آليات عمل المؤسسات السياسية. فإذا أدرك المواطنون أن المؤسسات والسلطات السياسية موثوقة وجديرة بالثقة عندما يتعلق الأمر بتفعيل الديمقراطية، فإنهم قد يشعرون بالميل إلى المساهمة بدور في الأداء الوظيفي للديمقراطية من خلال دعم المعايير الأساسية للمواطنة الديمقراطية التي تساعد على زيادة كفاءة النظم الديمقراطية. لذلك فإن ثمة توقعاً عاماً مؤداه أنه إذا دعم المواطنون المؤسسات السياسية ووضعوا ثقتهم فيها، فإنهم يميلون إلى دعم المعايير الديمقراطية الأساسية التي يتضمنها النموذج التمثيلي للمواطنة (Schnaudt, 2019).

وفيما يتعلق بدعم النموذج المشاركةي participatory model للمواطنة، تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت ثقة المواطنين السياسية مؤشراً على الأداء الوظيفي للملائم والكفاء للمؤسسات، فإنه من المنطقي أن تغذي الثقة السياسية دعم المواطنين للنموذج المشاركةي أيضاً. على سبيل المثال، إذا كانت ثقة المواطنين السياسية تستند إلى إدراكهم أن النظم والمؤسسات السياسية تستجيب لمطالب المواطنين، فإن ذلك قد يدفعهم في الحقيقة لدعم فكرة انخراطهم ومشاركتهم، وذلك لوجود فرصة حقيقية لأن يوضع مدخلهم input في الاعتبار. وعلى العكس، إذا غابت ثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات السياسية، فإنهم قد يعتبرون المشاركة لا معنى لها لأن جهودهم المشاركة لا طائل منها. وكنتيجة لانحسار ثقتهم في تعامل المؤسسات مع مطالبهم بصورة كافية، عندئذ لا يتمتع المواطنون عن الأنشطة السياسية الواقعية فحسب، وإنما يحجبون دعمهم عن النموذج المشاركةي للمواطنة. وهكذا، تؤثر الثقة السياسية تأثيراً إيجابياً على دعم المواطنين لهذا النموذج من نماذج المواطنة (Schnaudt, 2019).

يقرر بعض المحللين أن الثقة أو الارتياح السياسي من نتائج قصور مساءلة المؤسسات الوسيطة، مثل الأحزاب السياسية والبرلمان (Power and Jamison, 2019).

2005). يبدو ذلك منطقياً في الديمقراطيات المتقدمة حيث ترتبط صورة الديمقراطية في أذهان المواطنين بالمؤسسات والسلطات التمثيلية لا التنظيمية. وما دامت الديمقراطية الحديثة ديمقراطية تمثيلية، فإن المواطنين يميلون إلى ربط تقييماتهم للكيفية التي تعمل بها الديمقراطية بكيفية أداء المؤسسات والسلطات التي يفترض أنها تمثل مصالحهم، وظيفتها بصورة جيدة (Schnaudt, 2019). لذلك ترتبط تقييمات المواطنين للديمقراطية بالمؤسسات والسلطات التمثيلية لا التنظيمية. لكن يبدو الأمر مختلفاً في الديمقراطيات المعيبة التي تهيمن فيها المؤسسات التنظيمية على المؤسسات التمثيلية، وتهدر فيها الحقوق الديمقراطية الأساسية.

لقد شهد القرن العشرون سلسلة من الموجات الديمقراطية في أعقاب الحربين العالميتين، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تحولت دول عبر أوروبا الغربية، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية إلى تبني نظم الحكم الديمقراطية. وفي عام 2011، ساد تفاؤل بأن الربيع العربي سوف يفضي إلى موجة رابعة من التحول الديمقراطي عبر إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن سرعان ما تبدد هذا الأمل (Rane, 2021).

واليوم تقع العديد من دول الإقليم في المنطقة الرمادية، وتعتبر دولاً ضعيفة. وتتطلب عملية التحول الديمقراطي الناجحة أن تطور هذه الدول يحقق مزيداً من الدولانية stateness، بمعنى أن تصبح دولاً قوية. ويتعين في هذا السياق التمييز بين مفهوم ضيق وآخر واسع لضعف الدولة. وبالمعنى الواسع، تعاني الدول الضعيفة من قصور ونقص في ثلاثة جوانب أساسية: الأول، ضعف الاقتصاد أو الأداء الاقتصادي؛ إذ لا يوجد اقتصاد قومي متماسك قادر على ضمان مستوى أساسي من الرفاهية للمواطنين، وتوفير الموارد اللازمة لإدارة دولة فعالة. وتعتمد الاقتصاديات الضعيفة والمعيبة، غالباً وبصورة حاسمة، على السوق العالمي نظراً لأنها اقتصاديات أحادية تركز على تصدير سلعة معينة أو عدد قليل من السلع الأساسية، وعلى استيراد منتجات متطورة كثيفة التكنولوجيا. وفي الوقت ذاته يبدو الاقتصاد الضعيف غير متجانس بصورة كبيرة؛ إذ يشمل عناصر من القطاع الحديث ولكن ثمة أيضاً أبنية إقطاعية أو شبه إقطاعية في الزراعة. وفي كل من المناطق الحضرية والريفية تقع قطاعات كبيرة من السكان خارج الاقتصاد الرسمي، وتعيش في اقتصاديات معيشية محلية.

ويتعلق الخلل الثاني في الدول الضعيفة بالعلاقات بين الناس في المجتمع؛ إذ لا تؤلف مجتمعاتاً قومياً متماسكاً. ذلك أن المجتمع القومي هو مجتمع عاطفة sentiment أو مجتمع وجداني، بمعنى وجود لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تستند إلى أدب وأساطير ورموز وموسيقا وفن. وكبدل تهيمن الهويات العرقية. أما الخلل الثالث في الدول الضعيفة فيتعلق بجهاز الدولة ذاته بالمعنى المباشر (والمقصود، مؤسسات الحكومة على المستويات كافة). إذ تفتقر الدول الضعيفة إلى مؤسسات فعالة ومستجيبة، وذلك هو ما نعينه بالدول الضعيفة بالمعنى الضيق. «فعالة» بمعنى القدرة على الصياغة والتنفيذ والإشراف على السياسات. «ومستجيبة» تعني أن الدولة تعمل لصالح الجماعات الكبرى في المجتمع وبدعم منها. وتتسم الدول الفعالة ببيروقراطية كفؤة قديرة وقيادة سياسية عازمة على تعزيز التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (Sørensen, 2010).

وتتسم البيروقراطية في الدول الضعيفة بأنها غير كفؤة وفاسدة، والقيادة السياسية فيها لا تسعى إلى تحقيق الصالح العام. لكنها بالأحرى تسعى إلى تشكيل جهاز الدولة وتحويله إلى مصدر شخصي للدخل. وغالباً ما يتم تقاسم غنائم المنصب من قبل جماعة من الأتباع يؤلفون شبكة من علاقات المستفيدين والعملاء - patron client تشارك فيها أجزاء مهمة من البيروقراطية. ويكون من نتيجة ذلك أن الدولة لا تقدم المصالح العامة. وتصير الدولة غير فعالة وغير مستجيبة. وثمة نتيجتان لذلك: الأولى، يتحول الأفراد إلى مكان آخر لإشباع الحاجات المادية واللامادية. على سبيل المثال، الاقتصاد الأخلاقي والتحول إلى جهات أخرى للعون كالأقارب والعشائر. والنتيجة الثانية، لا تتشكل أصرة الحق والالتزام بين الدولة والشعب، ولا تنضج، نتيجة لذلك، أواصر الولاء التي تقود إلى شرعية الدولة.

وقد قادت المشكلات المرتبطة بتحويل الدول الضعيفة إلى دول ديمقراطية إلى توصية مختلفة مؤداها «دولة قوية أولاً» stateness first، بمعنى أنه «قبل أن تمتلك ديمقراطية أو تنمية اقتصادية، يجب عليك أن تمتلك دولة»، على حد تعبير فوكوياما. وقد حدد فوكوياما أربعة عناصر مختلفة تتضمنها عملية بناء الدولة. وتفهم هذه العناصر باعتبارها تخلق مؤسسات فعالة ومستجيبة، وهذه العناصر هي: (1)

تصميم تنظيمي وإدارة، (2) تصميم نظام سياسي يتعلق بالمؤسسات على مستوى الدولة ككل، (3) أساس للشرعية يتعلق بإدراك المجتمع لمؤسسات الدولة باعتبارها مشروعة، و (4) العوامل الثقافية والبنائية التي تتعلق بالطرق التي من خلالها تؤثر المعايير والقيم والثقافة في تشكيل المؤسسات (Sørensen, 2010).

أوقعت ثورة يناير فوضى عارمة، وأفقدت الدولة السيطرة على الفضاءات كافة، لذلك باتت الأولوية للأمن على الديمقراطية. وتمر مصر، حتى يومنا هذا، بمرحلة دقيقة تواجه فيها تهديدات أمنية داخلية وخارجية غير مسبوقة، نتجت عن تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في مصر ودول الجوار الإقليمي، مما جعل قضية دعم استقرار الدولة ووحدةها تتصدر أولويات العمل الوطني. وبرغم هذه الأوضاع المضطربة، شهدت العملية الديمقراطية تطوراً تجسد في تلبية الاستحقاقات الدستورية من دورية انتخابات رئاسية وبرلمانية، وآخرها انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، والتوجه نحو انتخابات المجالس المحلية، وهو ما يساهم في دفع جهود الدولة للتغلب على المعوقات ذات الصلة بإعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة، والذي يعد ضرورياً لإعمال حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026). ويمكن أن يكون للتطور في العملية الديمقراطية واستكمال الاستحقاقات الدستورية بالغ الأثر في دعم ملف الحوكمة عن طريق تدعيم المشاركة والمساءلة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وبعد استعادة الأمن المفقود لسنوات، تبدى توجه إيجابي واعد صوب تحسين أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، وقد تجلّى هذا التوجه في إلغاء مد حالة الطوارئ في الخامس والعشرين من سبتمبر عام 2021، وإقرار «الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان» في نفس العام، والدعوة إلى حوار وطني شامل عام 2022 حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا.

وقد صدرت «الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان» في سبتمبر عام 2021، ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى سبتمبر عام 2026. وقد أسست هذه الإستراتيجية على رؤية تهدف إلى النهوض بجميع حقوق الإنسان في مصر، من خلال تعزيز احترام وحماية جميع الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية،

المتضمنة في الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها مصر؛ تحقيقاً للمساواة، وتكافؤ الفرص دون أي تمييز (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026). ومن التحديات التي نصت عليها الإستراتيجية وتتعامل معها الحكومة المصرية ضعف مستوى المشاركة في الشأن السياسي والعام، وانخفاض درجة الوعي بثقافة مبادئ وقيم حقوق الإنسان، والمقاربة الشاملة لتعزيز الحقوق والحريات الأساسية (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وتستند الإستراتيجية إلى عدد من المبادئ الأساسية، من أبرزها: (1) أن حقوق الإنسان متأصلة في الكرامة الإنسانية، وهي عالمية، مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة إذ يعزز كل منها الآخر؛ (2) عدم التمييز، وكفالة حقوق الإنسان في إطار من المساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام مبدأ المواطنة؛ (3) سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، واستقلال القضاء، وحصانته، وحياديته ضمانات أساسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتلتزم الدولة بتحقيق ذلك من خلال تشريعات، وسياسات، وأنظمة، وأحكام قضائية فعالة؛ (4) الديمقراطية وحقوق الإنسان مترابطان، ويعزز كل منهما الآخر (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026).

وترتكز الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على عدة محاور يهتم منها في هذا السياق محور الحقوق المدنية والسياسية. تستهدف الإستراتيجية مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله والتحقيق في الادعاءات ذات الصلة، والحد من أي شكل من أشكال الممارسات الفردية التي تمثل انتهاكات لحرمة الجسد، سواء كان ذلك في الجهات أو الأماكن العامة أو الخاصة، كما تستهدف نشر التوعية القانونية بالممارسات التي تعد معاملة قاسية، أو مهينة، أو غير إنسانية، من خلال إطلاق حملات لمواجهة العنف ومنعه، مع تنمية وعي وقدرات العاملين بجميع أجهزة الدولة في هذا المجال. وتعنى الإستراتيجية بالحق في الحرية الشخصية، وتعزيز الضمانات ذات الصلة بضوابط ومبررات ومدد الحبس الاحتياطي الواردة في القوانين الوطنية. وتؤكد على الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة؛ وحرية التعبير. إذ يكفل الدستور حق الفرد في التعبير بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر، وهو ما يرتبط بحرية الصحافة والإعلام والطباعة والنشر الورقي والمسموع

والإلكتروني. وتؤكد الإستراتيجية على حرية التجمع السلمي، وحرية التنظيم؛ والحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والانضمام إليها؛ والحق في تكوين النقابات العمالية والانضمام إليها، والحق في تكوين الأحزاب السياسية وتعزيز البيئة الثقافية والاجتماعية الداعمة لأنشطة الأحزاب السياسية. وأخيراً، تؤكد الإستراتيجية على حرية الدين والمعتقد، والحق في الخصوصية. إذ ينص الدستور على أن الحياة الخاصة لها حرمة، وأنها مصونة لا تمس (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026).

ولكن برغم هذه الخطوات، تكشف نتائج البحث عن بعض التقييمات السلبية للأداء السياسي فيما يتعلق بأوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتخلق هذه التقييمات السلبية استياءً يدعم الارتياح أو يعيد إنتاجه. يتبدى ذلك في تمثيلات المبحوثين للديمقراطية والطريقة التي تعمل بها. وهذه التمثيلات هي جزء من ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتشير نتائج البحث إلى اكتراث غالبية المبحوثين بإتاحة مساحة أكبر للتعبير عن الرأي فيما يتعلق بقضايا مجتمعية أو قرارات حكومية مؤثرة، وبتدعيم ركائز الديمقراطية في رأيهم. وهنا يشير (76%) من حالات البحث إلى أن الحقوق المدنية التي تحمي المواطن في مواجهة الدولة مرتكز أساسي من مرتكزات الديمقراطية وسمة بارزة من سماتها. وينسحب ذلك على مرتكزات أخرى، منها وجود انتخابات حرة ونزيهة بنسبة (74,7%)، والمساواة في دخول المواطنين بنسبة (66,1%)، وحقوق المرأة والعدالة والمساواة الجندرية بنسبة (62,8)، وفرض مزيد من الضرائب على الأغنياء وتقديم مزيد من العون للفقراء بنسبة (61,2%)، وإتاحة الدولة لمعونة بطالة بنسبة (54,5%).

يبرز في تمثيلات الديمقراطية، كما هو واضح، ارتباط بين مستوى الرضا عن الديمقراطية وتقييمات الاقتصاد والوضع المالي الشخصي. يبرهن على ذلك تأكيد (70,7%) من حالات البحث على أن الانتخابات النزيهة عامل بالغ الأهمية والتأثير في تطور الدولة اقتصادياً، وتأكيد (18,4%) على أنها مهمة إلى حد ما. ويبرهن عليه أيضاً تأكيد (67,7%) من حالات البحث على أن إجراء انتخابات نزيهة بالغ الأهمية والتأثير في حياتهم ووضعهم، وتأكيد (18,2%) أنه مهم إلى حد ما.

واضح أن الرضا عن الديمقراطية يرتبط بتقييمات الأداء السياسي والاقتصادي. وتفرض أوضاع الديمقراطية ذاتها على تفاعلات الحياة اليومية بين المواطنين ومؤسسات الدولة وممثليها، وعلى تقييمات المواطنين لأداء الدولة في الميادين كافة، وتأثير هذا الأداء على «الشخصي»، مثل الوضع المالي الشخصي والوفاء بالاحتياجات الأساسية وتوافر الخدمات، إلخ: «لو حالة الاقتصاد كويسة الناس هتبقى راضية عن حاجات كتير .. الديمقراطية لا تؤدي إلى سوء الأوضاع .. عدم مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات مع الحكومة برغم أنها قرارات تخص مجتمعهم وحياتهم .. السياسيون بيتحكموا في كل حاجة ولا يتقبلوا آراء المواطنين».

وتتفق نتائج البحث مع ما خلصت إليه عدة بحوث من وجود ثمة تأثير لأداء المؤسسات الاقتصادي والسياسي في الرضا عن الديمقراطية، وثمة أواصر تربط الأداء السياسي والاقتصادي، والرضا عن الديمقراطية (satisfaction with democracy) (SWD). إذ يلعب الاقتصاد القومي دوراً محورياً في تشكيل الرضا عن الديمقراطية. وثمة دليل إمبيرقي على أن النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، مسببات للرضا عن الديمقراطية عبر الزمن. وبرغم أن النمو الاقتصادي قد يكون له تأثير إيجابي على الرضا عن الديمقراطية لأن عدداً أكبر من المواطنين يمكن أن يستفيد من تحسن الوضع الاقتصادي والرخاء، برغم ذلك نجد أن البطالة وتآكل الدخل القابلة للتصرف بتأثير ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى خفض رضا المواطنين عن حياتهم وتقييماتهم للسلطات السياسية القائمة، ويؤدي ذلك من ثم إلى انخفاض رضا المواطنين عن الديمقراطية: «صعوبة أوضاع المواطنين الاقتصادية نتيجة لارتفاع الأسعار».

وتؤكد نتائج البحث ما خلصت إليه بحوث أخرى من أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالرضا عن الديمقراطية؛ وترتبط البطالة المتزايدة ارتباطاً سلبياً بالرضا عن الديمقراطية عبر الزمن؛ ويؤدي سوء الأوضاع الاقتصادية الشخصية إلى انخفاض الرضا عن الديمقراطية؛ ويؤدي سوء التقييمات الفردية للاقتصاد القومي إلى انخفاض الرضا عن الديمقراطية عبر الزمن؛ ويؤدي سوء التقييمات الفردية لمخرجات السياسة إلى انخفاض الرضا عن الديمقراطية عبر الزمن؛ وترتبط الثقة في المؤسسات الديمقراطية ارتباطاً إيجابياً بالرضا عن الديمقراطية عبر الزمن؛ وأخيراً، ترتبط

التقييمات الإيجابية لأداء الحكومة ارتباطاً إيجابياً بالرضا عن الديمقراطية عبر الزمن (Christmann and Torcal, 2017).

وتُظهر نتائج البحث درجة من عدم الرضا عن أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان ألمحت إليها الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026)، تؤثر بالسلب في تقييمات الأداء السياسي للمؤسسات، وتخفض مستوى الثقة السياسية. والمعيار الأساسي للرضا عن الديمقراطية والأداء السياسي هو حيادية المؤسسات السياسية. ويذكر باور وجاميسون (2005) أنه «حتى ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها مشروعة، يجب أن تكون المؤسسات السياسية مقبولة باعتبارها «قواعد اللعبة». يجب أن يُنظر إلى المؤسسات باعتبارها محايدة نسبياً بالنظر إلى نجاح أو فشل أفراد بعينهم» (Power and Jamison, 2005, 69).

ويتراوح تقييم المبحوثين لأداء المؤسسات في هذا المجال والرضا عن أوضاع الديمقراطية والطريقة التي تفعّل وتعمل بها بين غياب الديمقراطية كلية، وحضورها المنقوص: «هناك فريقان: من يؤيد الديمقراطية ويظن أنها موجودة بالفعل لكن لا تعجبهم الطريقة التي تعمل بها، ومن يراها غير موجودة». وتدعم ثقافة الارتياب السياسي وثقافة الخوف من «السياسي» تمثيلات غياب الديمقراطية. فثمة تمثيلات ثقافية موروثة منذ القدم تؤكد تجاهل رؤى المواطنين وتصوراتهم وخضوعهم لتصورات المؤسسات السياسية الفوقية التي يُفرض عليهم الإذعان والامتثال لها. أحادية الصوت، إذن، جزء من ثقافة الارتياب في الديمقراطية، لذلك توصف الديمقراطية بالعمق.

وقد أدركت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هذا البعد الثقافي من أبعاد الارتياب في أوضاع الديمقراطية، وتبذل المؤسسات السياسية جهوداً ملموسة في التعامل معه. وهنا تشير الإستراتيجية، على سبيل المثال، إلى «أن العديد من الممارسات التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان ترجع إلى ضعف ثقافة حقوق الإنسان، وبعض الموروثات الثقافية الخاطئة التي تتعارض مع قيمها ومبادئها. وترسيخ هذه الثقافة من شأنه أن يوفر جهوداً لاحقة في حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ويعين على التصدي لأية انتهاكات وبخاصة تلك التي تنتج عن بعض الموروثات الثقافية الخاطئة». كما تؤكد على تعزيز وتنمية الوعي العام بثقافة وممارسة حق التجمع السلمي بصورة

كافة، لكونه وسيلة من وسائل تدعيم الديمقراطية وتوحيدها (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 - 2026).

وتتبدى ثقافة الارتياح وتمثيلات الخوف الموروثة في الشواهد التي يسوقها الفريق الداعم لفرضية غياب الديمقراطية، ومنها: تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشة اليومية بعامّة. ومن الشواهد أيضاً القرارات الفوقية التي تصدر عن المؤسسات مع تجاهل أصوات المواطنين وتوقعاتهم وتطلعاتهم، وعدم الاكتراث بإشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات: «في النهاية اللي عايزينه هو اللي بيكون». ومن الشواهد المستمدة من ثقافة الارتياح والخوف، تقييد حرية التعبير عن الرأي التي يعتبرها المبحوثون مرتكزاً رئيساً من مرتكزات الديمقراطية: «الناس بتقول يا حيطة دارينا».

أما الفريق الثاني الذي يتبنى فرضية الحضور المنقوص للديمقراطية، فيشير إلى تطورات ملموسة في العملية الديمقراطية، منها تلبية الاستحقاقات الدستورية من دورية انتخابات رئاسية وبرلمانية، وآخرها انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، والتوجه نحو انتخابات المجالس المحلية، والإشراف القضائي على الانتخابات. ومع ذلك، يتوقع هذا الفريق إلى مزيد من التطورات في سبيل ترسيخ ديمقراطية حقيقية بإتاحة مزيد من الضمانات لإجراء انتخابات معبرة عن إرادة المواطنين بعيداً من مؤثرات المال السياسي، وتفعيل دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير مزيد من الحماية لحرية التعبير عن الرأي: «بعض المسؤولين يسمحون بحرية الرأي .. المال السياسي هو المؤثر الآن».

ويتوقع المبحوثون مزيداً من الضمانات لحرية التعبير عن الرأي، وانتقاد القرارات الحكومية وممارسات المؤسسات السياسية، وتبديد ثقافة الخوف الموروثة من التعرض لعقاب أو تنكيل بالمعارضين: «لكل شخص حرية التعبير عن رأيه والنقد». كما يتوقعون دعم حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التعبير عن الرأي عبر الإنترنت، وعدم إعاقة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ومزيد من الشفافية في الأمور المرتبطة بالفساد وحرية تداول المعلومات (تقرير منظمة العفو الدولية، 2021).

ويتوقع المبحوثون صون كرامة المواطنين، ومجابهة صنوف المعاملة القاسية

أو المهينة أو غير الإنسانية، وذلك من خلال إطلاق حملات لمواجهة العنف ومنعه، مع تنمية وعي وقدرات العاملين بجميع أجهزة الدولة في هذا المجال، وذلك حسبما توصي الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026) : «الحرية ومعاملة المواطن معاملة آدمية». ويتوقع بعض المبحوثين مزيداً من جهود مواجهة ممارسات التهميش والاستبعاد والتمييز ضد فئات اجتماعية معينة على أساس الطبقة أو النوع أو الديانة أو الانتماء السياسي، وتحقيق المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة والأجور والمعاشات.

وفيما يتعلق بالتمييز على أساس النوع أو التمييز الجندري، يتوقع المبحوثون مزيداً من إجراءات وتدابير مجابهة التمييز الجندري، وتحقيق المساواة والعدالة الجندرية: «المرأة تعاني ظلاماً.. المساواة بين الرجل والمرأة في العمل والسياسة والسلطة وحرية التعبير.. أن يكون للمرأة حق مثل الرجل وألا يُفضل طرف على الآخر». ويتوقع المبحوثون وقف التمييز على أساس النوع الاجتماعي في القانون والواقع العملي، وتوفير مزيد من الحماية للنساء من العنف الجنسي والعنف بسبب النوع الاجتماعي، والإمسك عن إلقاء اللوم على ضحايا العنف الجنسي، وعزو الحوادث إلى ارتدائهن "ملابس كاشفة" (تقرير منظمة العفو الدولية، 2018).

وتتوافق توقعات المبحوثين مع ما تستهدفه الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. إذ تستهدف التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة التي ترسخ التمييز ضد المرأة؛ وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وإتاحة فرص متساوية للمرأة والرجل في التعيين في الوظائف القضائية بالدولة، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وخاصة في محافظات الصعيد، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها، والتوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية، والعمل على إصدار قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، ويجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، والتنفيذ الفعال لسياسات مكافحة العنف الموجه ضد المرأة، وتعديل قانون العقوبات لجعل التحرش بالمرأة في وسائل المواصلات العامة أو في مكان عملها ظرفاً مشدداً للجريمة (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026).

وثمة خطوات إيجابية اتخذتها المؤسسات السياسية لمواجهة التمييز ضد المرأة وترسيخ العدالة والمساواة الجندرية. ومن هذه الخطوات إصدار قوانين تدعم قضية المساواة الجندرية وحقوق المرأة وتمكينها، منها القانون رقم 10/2004 بشأن إنشاء محاكم الأسرة والتي عادة ما تتعلق بحقوق المرأة، والقانون رقم 11/2004 بشأن إنشاء صندوق التأمين على الأسرة الذي يضمن تنفيذ أحكام النفقة. كذلك صدر القانون رقم 144/2020 بتعديل قانون مجلس النواب رقم 146/2014 والذي خصص للمرأة ما لا يقل عن 25% من إجمالي عدد المقاعد في المجلس (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وعمدت الدولة، خلال السنوات الماضية، إلى تعزيز حماية المرأة بجميع أشكالها عن طريق مجموعة من التعديلات التشريعية خلال السنوات الماضية. على سبيل المثال، عدل قانون العقوبات رقم 58/1937 وفق القانون رقم 11/2011 ليكفل حماية المرأة عن طريق تشديد العقوبات في جرائم مثل التعرض للمرأة والخطف والاعتصاب وهتك العرض والختان والتحرش الجنسي والاعتداء الذي يؤدي إلى الإجهاض، بالإضافة إلى تجريم أشكال العنف ومنها الاعتداء بالضرب والجرح والتمييز أو العنف. وعدل هذا القانون مرة أخرى وفق القانون 50/2014 ليؤكد صراحة على تشديد عقوبة التحرش الجنسي، وتوسيع نطاق الجرائم المتعلقة بالاعتصاب وهتك العرض.

وقد بذلت الدولة جهوداً ملموسة لتمكين المرأة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ يكفل دستور 2014 للمرأة الحق في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا، والتعيين في الجهات والهيئات القضائية (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وقد بدأ مجلس الدولة والنيابة العامة في الاستعانة بعدد من القاضيات للعمل بهما، وذلك بناءً على التوجه للاستعانة بالمرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة تفعيلاً للاستحقاق الدستوري بالمساواة وعدم التمييز الجندري، وتأكيداً على جدارة المرأة بتولي المناصب المختلفة (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026).

وأخيراً، يتوقع المبحوثون مزيداً من الخطوات المحققة للإدماج الاجتماعي للمعاقين. ويعرف الإدماج الاجتماعي في اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص المعاقين بأنه مبدأ عام، والتزام عام، وحق. كما أنه هدف تسعى إلى تحقيقه خدمات

إعادة التأهيل المرتكزة على المجتمع المحلي. كما يعرف الإدماج الاجتماعي للمعاقين بأنه تمكين الأفراد المعاقين بقدر الإمكان من المشاركة في التعليم أو التدريب أو التوظيف. ومن أبعاد الإدماج الاجتماعي: الاستهلاك: القدرة على ابتلاع السلع والخدمات، أي الدخل. والإنتاج: بمعنى المشاركة في الأنشطة ذات القيمة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، مثل شغل وظيفة، أو رعاية الأطفال، أو العمل التطوعي. والنشاط السياسي: المشاركة في صنع القرار المحلي أو القومي عن طريق التصويت أو العضوية في تنظيم الحملات الانتخابية (Cobigo, et al., 2012).

وتتفق توقعات المبحوثين في معظمها مع مستهدفات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي من أبرزها: زيادة الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الهمم، وتعزيز مشاركتهم السياسية، وتعزيز فرص الوصول العادل للتعليم وتوفير سبل الإتاحة لتلقي الخدمات التعليمية، خاصة في ظل عدم كفاية التقنيات التي تدعم إدماج ذوي الهمم في العملية التعليمية، ومواجهة مشكلة البطالة بين الأشخاص ذوي الهمم وضمان تمتعهم بالحقوق في العمل الملائم وإدماجهم في سوق العمل، وضرورة تطبيق النسبة القانونية 5% المقررة لتشغيلهم وفقاً لقانون الأشخاص ذوي الهمم، وخفض ساعات عملهم اليومية وزيادة الإجازات مدفوعة الأجر، وتخصيص 5% من وحدات الإسكان الاجتماعي لذوي الهمم، وتعزيز الرعاية الاجتماعية والصحية المقدمة لهم، وتوفير الأجهزة التعويضية والأدوية اللازمة لعلاج ذوي الهمم بشكل مستدام، وتأهيل العديد من وسائل النقل المختلفة لاستيعاب ذوي الهمم، وتطوير الخدمات المتكاملة المقدمة لهم، ومن بينها حصول الأشخاص ذوي الهمم على بطاقة الخدمات المتكاملة المنصوص عليها في القانون، وأخيراً، وليس آخراً، تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الهمم في الأنشطة الثقافية والإعلامية والرياضية (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026).

وقد تبنت بعض الإيجابيات في أداء المؤسسات السياسية فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الهمم، ومنها صدور قانون حقوق ذوي الإعاقة عام 2018 كأول تشريع مصري شامل لحقوق الأشخاص ذوي الهمم؛ والتزام الدولة بتمثيل الأشخاص ذوي الهمم تمثيلاً ملائماً في مجلسي النواب والشيوخ وضمان مشاركتهم في الانتخابات

والاستفتاءات، وتوفير الحماية الاجتماعية والدعم النقدي لحوالي مليون شخص معاق بتكلفة إجمالية بلغت خمسة مليارات جنيه سنوياً، وإطلاق المبادرة الرئاسية لدمج وتمكين متحدي الإعاقة من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية وتيسير دخولهم إلى سوق العمل، ودعم مدارس الدمج ومدارس التربية الخاصة، وتفعيل نسبة التعيين 5% في العديد من الجهات الحكومية والوزارات، وتخفيض ساعات العمل بواقع ساعة يومياً مدفوعة الأجر، وإعداد مكاتب مساعدة لخدمة ذوي الهمم في جميع المحاكم الابتدائية والجزئية، وذلك تفعيلاً لقرار وزير العدل رقم 4637 الصادر عام 2018 (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026). وبرغم تلك الإيجابيات يتعين اتخاذ مزيد من الخطوات لتحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الهمم بأبعاده المختلفة.

واضح أن تقييمات المبحوثين وتمثيلاتهم للطريقة التي تعمل بها الديمقراطية تبدو سلبية في معظمها، وهي جزء من ثقافة الارتياب الموروثة، وتجسد حالة الاستياء من الأداء السياسي للمؤسسات، ومن بعض مظاهر القصور في العملية الديمقراطية، برغم وجود إيجابيات تدفع مسار التحول الديمقراطي وتحسن أوضاع حقوق الإنسان. وتنعقد آمال على تفعيل الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والحوار الوطني في تحسين أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر.

وتتفق نتائج البحث المتعلقة بتقييمات الأداء الاقتصادي والسياسي للمؤسسات مع المنظور المؤسسي الذي يؤكد أن الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة والمؤسسات السياسية يشكل الثقة السياسية. كذلك تتفق نتائج البحث مع نظرية التمثيلات الاجتماعية التي تشير إلى تأثير الموروثات الثقافية الارتبابية والخبرات الماضية في تقييمات الأداء الاقتصادي والسياسية. إذ تركز عملية تشكيل الرأي، كما ورد في موضع سابق، على فرضية مؤداها أن الاتجاهات والتقييمات السياسية المعاصرة مثبتة ومركزة في الخبرات والتمثيلات الماضية.

نخلص من كل سبق إلى أن الفجوة بين التوقعات وأداء المؤسسات السياسية الواقعي والفعلي، والتقييمات السلبية للأداء الاقتصادي والسياسي تفضي إلى انخفاض مستوى ثقة المواطنين وتعيد إنتاج الارتياب وتمثيلاته الثقافية. ويقود ذلك إلى مقارنة نتائج الارتباب السياسي وتأثيراته.

المبحث الخامس: نتائج الارتياح السياسي وتأثيراته:

يقارب هذا المبحث نتائج الارتياح السياسي وتأثيراته، أو بتعبير آخر، نتائج الارتياح في مدى اتفاق سلوك المؤسسات والسلطات السياسية مع توقعات المواطنين المتعلقة بالحكم المشروع والفعال.

وتسوق البحوث التي أجريت في السياق الأمريكي الدليل على أن الثقة السياسية عامل قبلي مهم ومؤثر في مدى واسع من اتجاهات المواطنين السياسية، حيال دعم الإنفاق الحكومي التوزيعي وإعادة التوزيعي، والدعم الشعبي للتخفيضات الضريبية، والاتجاهات العامة حيال خصخصة الضمان الاجتماعي، وتفضيلات السياسة الدفاعية والسلالية، والاتجاهات حيال سياسات مكافحة الإرهاب، إضافة إلى سياسات المعاشات والرعاية الصحية والأسرة. وبالإضافة إلى ذلك كشفت دراسات أخرى عن أن للثقة السياسية تأثير في امتثال المواطنين للضرائب، واتجاهاتهم المتعلقة بالامتثال للقانون والتراخيص القانونية. وأخيراً، ألقت بعض الدراسات الضوء على التأثيرات السلوكية للثقة السياسية من حيث تأثيرها على خيار التصويت الرئاسي أو الأشكال الأخرى المتنوعة للمشاركة السياسية من التصويت إلى السلوك المتحدي والرافض للنخبة (Schnaudt, 2019).

وتعد تأثيرات ثقافة الارتياح السياسي نقيضاً لتأثيرات ثقافة الثقة التي لها الكثير من النتائج والتأثيرات الإيجابية والمفيدة للحياة الاجتماعية. وهنا يذكر فوكاياما Fukuyama أن رفاهية الدولة وقدرتها على المنافسة مشروطة بسمة ثقافية واحدة وسائدة منتشرة، وهي مستوى الثقة المتأصلة في المجتمع». وبصورة أكثر تحديداً يمكننا وضع قائمة بعدد من الوظائف التي تؤديها ثقافة الثقة عادة، وهي نقيض ما يمكن أن تؤديه ثقافة الارتياح: أولاً، تحرر ثقافة الثقة الفعل الإنساني وتعبئه، وتطلق النشاط الإبداعي غير المقيد والابتكاري. فحين تكون هناك ثقة ثمة إمكانيات متزايدة للخبرة والفعل. ثانياً، تشجع ثقافة الثقة المجتمعية sociability والمشاركة مع الآخرين في أشكال متنوعة من الاتحادات، وبهذه الطريقة تثري شبكة الروابط والصلات بين الشخصية وتوسع مجال التفاعلات، وتتيح حميمية وألفة كبيرة للاتصالات بين الشخصية. بتعبير آخر، تعزز ثقافة الثقة ما أطلق عليه دوركايم «الكثافة الأخلاقية» moral density، أو ما يطلق عليه منظرون محدثون «رأس المال الاجتماعي» (بوتنام)، أو «المجتمعية التلقائية» (فوكوياما) spontaneous sociability، أو المشاركة المدنية Civic engagement.

ثالثاً، تشجع ثقافة الثقة والتسامح وقبول الغرباء والاعتراف بالاختلافات الثقافية والسياسية باعتبارها مشروعة. وتكبح الثقة وتقمع التعبيرات عن العداء والصراع وتضفي صبغة متحضرة على النزاعات. رابعاً: تقوي ثقافة الثقة وتعزز الآصرة التي تربط الفرد بمجتمعه (الأسرة، الدولة، إلخ)، وتسهم في مشاعر الهوية، وتفرض تضامناً جمعية قوية تؤدي إلى التعاون والعون المتبادل، وحتى الاستعداد للتضحية من أجل الآخرين. خامساً: حين تكون ثقافة الثقة حاضرة تكون تكاليف الصفقة transaction منخفضة بصورة ملحوظة في حين تزيد فرص التعاون بصورة كبيرة (Sztompka).

تُقارن نتائج الارتياح، إذن، بنتائج ثقافة الثقة. إذ يعوق المناخ السائد المعمم للشك والمميز لثقافة الارتياح، أو «ثقافة السخرية cynicism»، الأداء الوظيفي للمجتمع بطرق متعددة: الأولى، يشل الفعل الإنساني ويحرك السلوك الروتيني الامتثالي التكيفي أو حتى السلبية. والثانية، يؤدي هذا المناخ إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، ويفضي إلى العزلة، وتفكك الروابط، وتآكل الشبكات بين الشخصية. والثالثة، أنه يعبئ الاتجاهات الدفاعية، وقوالب العداء النمطية، والشائعات والتحيزات والتعصب، إضافة إلى كراهية الأجانب كلية. الرابعة، يفضي إلى تغريب الفرد واقتلعه من جذوره وتحريضه على البحث عن هويات بديلة، كامنة خبيثة غالباً (ثقافات فرعية منحرفة، على سبيل المثال). الخامسة، تميل ثقافة الارتياح، من خلال نوع من تأثير الهالة، إلى التمدد صوب التعاملات بين الشخصية، وكذا العلاقات مع غرباء (Sztompka).

ويبرز الارتياح في الأداء السياسي والاقتصادي للمؤسسات السياسية ارتياباً ثقافياً يشير إلى الشعور بالارتياح حيال أفراد ينتمون إلى الثقافة السائدة نتيجة لخبرة التمييز (Kim, et al., 2016). ويعرف الارتياح الثقافي، كذلك، بأنه ميل إلى الشك في فئة معينة نتيجة التعرض للعنصرية أو المعاملة غير العادلة. ويوصف بأنه ميكانزم دفاعي في مواجهة الظلم والقمع والاضطهاد. وقد يرتبط الارتياح الثقافي بالارتياح الطبي. على سبيل المثال، التشكيك غير العقلاني في أن حملة 100 مليون صحة الهدف منها الحصول على توقيعات المواطنين لتمرير التعديلات الدستورية عام 2019. ويعرف ذلك بمعتقدات المؤامرة (Ball, 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الارتياح وتأثيراته تُناقش، أحياناً، في علاقتها

بالحكم الرشيد good governance والمشروعية. وبرغم أن البعض، ومن أبرزهم موللر Muller وجكام Jukam، يخلص إلى أن الثقة السياسية - بدلاً من ربطها وتحديدتها بمشاعر حيال شرعية نظام السلطة السياسية ككل - ينبغي تصنيفها في ذات الفئة التي تضم تقييم مخرجات السياسة العامة واستحسان أداء إدارة معينة أو الاستياء من هذا الأداء (Schnaudt, 2019)؛ برغم ذلك تُناقش، على نطاق واسع، العلاقة بين الثقة والحكم الرشيد، وتأثير مستويات الثقة المنخفضة في الشرعية السياسية.

والبادي أن العلاقة بين الثقة والحكم الرشيد هي علاقة دائرية؛ ففي حين تدعم الثقة في الحكومة وممثليها الحكم الرشيد، يفرز الحكم الرشيد الثقة بجميع تنويعاتها ويدعمها. وتكشف المقاربات النظرية والتطبيقات الإمبيريقية لفكرة الثقة الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بالحكم الرشيد عن أن القادة السياسيين يمكن أن يشكلوا الثقة ويحافظوا عليها عن طريق تنفيذ الإستراتيجيات الآتية:

- 1 - إظهار اكتراث حقيقي بالصالح العام عن طريق الالتزام بالاتساق بين الأقوال والأفعال. ويعرف ذلك بالثقة الأخلاقية Moral Trust مع التأكيد على الأخلاق والأخلاقيات.
- 2 - السعي الجهد والحديث لتمثيل مصالح الناخبين بصورة فعّالة، وإن كان ذلك بهدف خدمة الصالح العام. ويعرف ذلك بالثقة الاقتصادية Economic Trust مع التأكيد على الكفاءة الاقتصادية والحزبية.
- 3 - تنفيذ إصلاحات سياسية من شأنها زيادة الثقة السياسية مباشرة، والثقة الاجتماعية بصورة غير مباشرة؛ منها اللامركزية (خاصة في الحكم المحلي ليصير أكثر فهماً لاحتياجات المواطنين في المجتمعات المحلية)، والتجديد في الإدارة العامة. ويعرف ذلك بالثقة السياسية Political Trust مع التأكيد على الشرعية السياسية. ويدعم تجنب الفساد الثقة السياسية. ذلك أن الفساد وتصورات تقوض الثقة.
- 4 - تنفيذ إصلاحات اجتماعية من شأنها تدعيم وتعزّيد تمثيل المجتمع المدني جنباً إلى جنب الإصلاحات السياسية. ويعرف ذلك بالثقة الاجتماعية Social Trust مع التأكيد على التأثيرات المحفزة لرأس المال الاجتماعي.

5 - تبني التجديدات التكنولوجية لجعل الحكومة أكثر فعالية وكفاءة وإدماجاً وإتاحة للمواطنين، مثل الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية. ويعرف ذلك بالثقة التكنولوجية Technological Trust، مع التأكيد على التحول الديمقراطي التكنولوجي (Blind, 2006).

وفيما يتعلق بتأثير مستويات الارتياح والثقة السياسية في المشروعية، يثور سؤالان مؤداهما: هل للارتياح وتآكل الثقة، وتقييمات المواطنين السلبية للأداء الاقتصادي والسياسي، تأثير في مشروعية النظام السياسي؟ وهل ينقص الاستياء من عمل المؤسسات من مشروعية النظام أو يتحداها؟ الإجابة قد تكون بنعم أو بلا. والحقيقة أنه ليس ثمة دولة واحدة في العالم يدرك فيها الأفراد النظام باعتباره مشروعاً كلية. بتعبير آخر، ليس ثمة نظام مشروع مئة بالمئة في نظر الأفراد. وأن مشروعية النظام تُقاس وفق درجات (Dogan, 2005b).

وقد حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، في تقريرها الصادر عام 2010 عن «مشروعية الدولة» The State's Legitimacy، أربعة مصادر للمشروعية، وهي: مشروعية المدخل أو العملية Input or process legitimacy، وترتبط بالقواعد والإجراءات المتفق عليها، ومشروعية المخرج أو الأداء output or performance legitimacy، وتُعرف في علاقتها بفعالية وجودة السلع والخدمات العامة، والمعتقدات المشتركة shared beliefs، وتتضمن مفهوم المجتمع أو الجماعة السياسية والمعتقدات التي يشكلها الدين، والتقاليد، والقادة الكاريزميين، والمشروعية الدولية international legitimacy، وتتمثل في الاعتراف بسيادة الدولة وشرعيتها الخارجية. ويبين التقرير أن هذه المصادر المختلفة تتفاعل، وليس ثمة دولة تعتمد على مصدر واحد. يُذكر ذلك بطرح أنثروبولوجيا المشروعية عند باردو Pardo، إذ يقرر أن المجتمع الدولي ينبغي أن يوجه المزيد من الاهتمام لجوانب المشروعية التي تنبثق من معتقدات الأفراد وتقاليدهم المشتركة، وكيف تصير هذه الجوانب فاعلة في سياق سياسي واجتماعي معين (Pardo and Prato, 2019).

لقد بات من المقطوع به أن تعريف فيبر للمشروعية بحاجة لإعادة صياغة بحيث يضع في الاعتبار مفهومات قريبة مثل الثقة، والشعبية، والفعالية (Dogan, 2005b).

فحتى يمتلك الشخص السلطة، تحتاج القوة إلى مشروعية. وتحتاج السلطة بدورها إلى الثقة. وحين يفقد الحكام المشروعية - غالباً، نظراً لأنهم، من بين أسباب أخرى، قد فقدوا ثقة المواطنين - فإن قوتهم تفقد السلطة وتتحول إلى استبداد وتسلطية. وتكشف مظالم القاعدة عن القوة التي تفتقر إلى مشروعية، وتمثل إضراراً بحقوق المواطنة (Pardo and Prato, 2019).

وتتشكل رؤية الأفراد للمشروعية بمدى القبول والإذعان للقانون الموجود، ونظام الحكومة الموجود، ورؤية بعض أوجه القصور في النظام القائم والإيمان بالتحسن التدريجي داخل نظام الحكومة القائم، ورفض القانون القائم، نظام الحكومة أو المجتمع القائم، واعتبار التغيير الاجتماعي الجذري حلاً وحيداً. يشير الأول إلى الإيمان بشرعية النظام الحاكم، ويعد الثاني شاهداً على أنه برغم كل أوجه القصور يبدو النظام القائم قابلاً للتحسن والتطوير. ويشير الثالث إلى تصور النظام القائم بوصفه غير مشروع (Dogan, 1997).

وتكشف نتائج البحث عن أن انخفاض مستوى الثقة الناجم عن بعض التقييمات السلبية للأداء الاقتصادي والسياسي للمؤسسات لا ينتقص من مشروعية النظام بقدر كونه يجسد رغبة في تحسين هذا الأداء تدريجياً. بتعبير آخر يروم المبحوثون دعم مشروعية الأداء performance legitimacy، أي فعالية وجودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. ويؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن بعض جوانب المشروعية تنبثق من معتقدات الأفراد وتمثيلاتهم وتقاليدهم المشتركة: «المؤسسات الموجودة شرعية وتحكم بطريقة شرعية، لكن تحتاج إلى تطوير من الداخل .. غير راضٍ عن بعض القرارات لكن الحكومة لكن دا مش معناه التشكيك في الشرعية، مؤسسات كثير بتؤدي دورها كما ينبغي زي الجيش ووزارة التضامن والكهرباء والسياحة والآثار وغيرها».

إذن، يؤشر الإيمان بإمكانية تحسين وتطوير الأداء أو مشروعية الأداء على إيمان المبحوثين بمشروعية المؤسسات السياسية. كما أن اكتراث المؤسسات السياسية بمشكلات المواطنين وشواغلهم اليومية يدعم هذه المشروعية بلا ريب. بما يعني أن المشروعية تتشكل في تفاعلات المواطنين مع الدولة اليومية والاستجابة المؤسسية. ويحتاج جيروم كراس وكاثارين كراس بأن الأفراد في الحياة اليومية ومواقع الحياة

اليومية يحولون فكرة السلوك المشروع، والقانون المشروع، والسياسة المشروعة. وفي رأي بارودو Pardo وكراتو Prato أن المهمة الرئيسية للحكم هي تعزيز الارتباط مع قيم المواطنين وحاجاتهم وتوقعاتهم، والارتباط بين المسؤولية السياسية، والثقة، والسلطة في ممارسة القوة (Krase and Krase, 2019).

وبرغم الإيمان بمشروعية المؤسسات، تدفع بعض مظاهر القصور في أدائها إلى الالتجاء إلى مواقع أخرى للمشروعية في الحياة اليومية، من أبرزها مشروعية الأحياء أو القرى وتأثيرها في الدعم والضبط وحل النزاعات. وتتفق نتائج البحث مع نتائج بحوث أخرى كشفت عن أن فضاءات الحي تمثل مواقع قوية للمشروعية والضبط الاجتماعي، وهي كذلك مواقع للصداقة والدعم والمساندة (Abraham, 2019).

ذلك أن ثمة شبكات قوية للتبادل والدعم والمساندة تتبدى في حوادث الزفاف والوفاة، أو غيرها من الحوادث المهمة. وتمارس الأحياء الضبط الذي يركز على «القليل والقال» وتمثيلات العيب («الخوف من كلام الناس») يوجه السلوك وتفاعلات الحياة اليومية، والمظهر الشخصي (الزي)، وغير ذلك. وتصوغ الفكرة المعيارية عن الزي، ولغة الجسد وتفاعلاته صورة «المرأة المحترمة» في الحياة اليومية. ويعد نيل الاحترام respectability ممارسة يومية. ويذكر عالم الاجتماع جير ليتون فوكس Geer Litton Fox أن «الضبط المعيارى يضمن امتثالاً مستمراً». وتمارس فضاءات الحي ضغوطاً قوية تضمن الامتثال لمعايير الاحترام (Abraham, 2019). ويذكرنا ذلك بكون المعتقدات المشتركة، أي التقاليد ومفاهيم المجتمع وتمثيلاته مصدراً من مصادر المشروعية.

ومن مصادر مشروعية الأحياء والقرى قدرتها على تسوية النزاعات والصراعات التي تنشب في سياقات الحياة اليومية. وذلك عن طريق المجالس العرفية أو «الميعاد» أو «القعدة» أو «شخص ذو هيبة» ومكانة («واحد الناس بتكبره»). وتمثل جميعها وسائل لتسوية النزاعات دون تفسيح الأواصر والعلاقات الاجتماعية: «المجالس العرفية موجودة منذ القدم وذات جدوى كبيرة، وكثيراً ما يلجأ إليها الناس في حل خلافاتهم ونزاعاتهم .. بتحل المشاكل والناس بترضى بحكمهم .. القضاء متخم، والشرطة بتحل لكن العلاقات بين الناس بتبوظ. إذن، تمثل عملية فض النزاعات داخل الأحياء مصدراً للمشروعية.

وثمة مصادر أخرى من أبرزها تقديم خدمات للمواطنين عن طريق الجمعيات الخيرية أو جمعيات تنمية المجتمع المحلي، وغيرها من منظمات المجتمع المدني: «رسالة تقوم بالأعمال الخيرية ومساعدة المحتاجين بالتبرعات وكمان الهلال الأحمر والأورمان .. الكنيسة تقدم كثير من الخدمات للجميع .. بيت الزكاة والجمعية الشرعية تقوم بمساعدة المحتاجين .. فيه جمعيات لمساعدة الأرامل والبنات الأيتام على الجواز وبناء بيوت للناس اللي بلا مأوى». وهكذا، تبدو المشروعات جزءاً من نسيج يتألف من التبادل، والدعم، والضبط الاجتماعي (Abraham, 2019).

لكن برغم كل ما سبق، تتبدى تأثيرات الارتياح السياسي السلبية بجلاء في مستوى الانخراط والمشاركة السياسية للمواطنين، والاعترا ب السياسي.

يتأثر الانخراط السياسي political involvement بالثقة السياسية ويؤثر فيها. ومع ذلك، يتسلط اهتمام جل الأدبيات البحثية على تأثير الانخراط السياسي في الثقة والارتياح السياسي. ويتركز هذا البحث على تأثير الثقة والارتياح السياسي في الانخراط السياسي. ويعرف معنى مفهوم الانخراط السياسي ويُحدد بطرق متنوعة في الأدبيات، وقد أُستعملت مصطلحات مختلفة (على سبيل المثال، الانخراط النفسي Psychological involvement، أو المشاركة السياسية political engagement، أو الوعي السياسي political awareness؛ أو، في الاتجاه المعاكس، الاعترا ب والسخط السياسي political alienation and disaffection) لتدل على ذات الظاهرة بدرجة كبيرة أو محدودة. وبمصطلحات عامة، يشير الانخراط السياسي إلى رغبة المواطنين في الإحاطة بالسياسة وتكريس أنفسهم للقضايا السياسية والمجال السياسي، بغض النظر عن أي نتائج أو عواقب سياسية إضافية قد تنشأ عن هذه الرغبة. وعلى هذا النحو، يشمل الانخراط السياسي جوانب مختلفة تتدرج وتتراوح من الاهتمام والانشغال العام بالسياسة، واعترا ب السياسة منطقة مهمة من مناطق الحياة، والتعلق النفسي بحزب سياسي، إلى استهلاك الأخبار السياسية في (الميديا)، ومناقشة السياسة بدارية ومعرفة (Schnaudt, 2019).

وتبيّن هذه الجوانب في معظمها أن الانخراط السياسي يشير بالأساس إلى اتجاهات المواطنين لا إلى أي سلوك سياسي. ووفقا لذلك فإن مفهوم الانخراط السياسي political involvement لا ينبغي الخلط بينه وبين مفهوم المشاركة

السياسية Political participation، والذي يشير إلى شكل معين من السلوك موجه إلى التأثير في العملية الحكومية. وبرغم أن المفهومين مرتبطان إمبيريقياً، فإنه ينبغي الإبقاء عليهما متميزين من الناحية التحليلية (Schnaudt, 2019).

وتشير الأدبيات إلى أن تأثير الارتياح السياسي في الانخراط السياسي، أو العكس يتبدى في: الاهتمام والاكتراث السياسي، والأهمية النسبية للسياسة، والارتباط النفسي بحزب سياسي، واستهلاك الأخبار السياسية في الميديا، ومناقشة السياسة، على التتابع (Schnaudt, 2019).

ويجسد الاكتراث السياسي political interest الدرجة التي تثير عندها السياسة فضول المواطن، إضافة إلى انتباه عام إلى العالم السياسي. وفي موازاة النقاش التصوري والمفاهيمي المتعلق بالانخراط السياسي، يعكس الاكتراث السياسي اهتمام المواطنين بالمسائل والقضايا السياسية دون أن يعني ذلك بالضرورة تحول هذا الاهتمام إلى أي شكل من أشكال الفعل السياسي. ويرتبط الاكتراث السياسي بالثقة السياسية (Schnaudt, 2019). ويدفع الارتياح السياسي إما إلى لامبالاة سياسية وضعف الانخراط السياسي، أو إلى مزيد من الانخراط السياسي.

وتكشف نتائج البحث عن أن مستويات الثقة المنخفضة، والتقييمات السلبية لبعض جوانب الأداء الاقتصادي والسياسي، تضعف الانخراط السياسي أو تؤثر فيه سلباً. يتبدى ذلك في تأكيد (3,19%) من حالات البحث عدم اكتراثهم المطلق «بالسياسي» أو بالشأن السياسي، أو بما يحدث في المجال السياسي؛ وتأكيد (18,34%) من حالات البحث محدودية اهتمامهم «بالسياسي» (مش مهتم أوي)؛ وتأكيد (2,37%) من حالات البحث اهتمامهم «بالسياسي» إلى حد ما؛ وتأكيد (9%) من حالات البحث اهتمامهم المطلق «بالسياسي».

وتدعم نتائج المقابلات هذه النتيجة، إذ تؤثر على أن اكتراث المبحوثين بالسياسة والسياسي يتراوح من الاكتراث المحدود إلى عدم الاكتراث المطلق. ويرجع ذلك، في رأي المبحوثين، إلى فوقيّة القرارات الحكومية، وتجاهل أصوات المواطنين، وضعف الاستجابة المؤسسية: «الحكومة ترى أن قراراتها هي القرارات الأنسب للمواطن ودا

غير صحيح خاصة إذا كانت القرارات تمس أسعار السلع الأساسية واللازمة للمعيشة». كما يرجع كذلك إلى الاستياء من الساسة، وما يصدر عنهم من قرارات وسلوكيات.

يظهر، إذن، أن الارتياب السياسي يفضي إلى درجة كبيرة من عدم الاكتراث السياسي واللامبالاة. ويؤدي ضعف الانخراط السياسي وعدم الاكتراث السياسي، كما تكشف نتائج البحوث، إلى انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية. تؤكد ذلك نتائج، أجراه ليستهوج Listhaug وبيبرج Wiberg، وتؤشر على التأثير الإيجابي للاكتراث السياسي على ثقة المواطنين في البرلمان، والنظام القضائي، والخدمة المدنية، وكذا الشرطة (Schnaudt, 2019).

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للسياسة، يتركز الاهتمام على الأهمية التي يعزوها المواطنون للسياسة ورغبتهم في الإحاطة علماً بالسياسة، وتكريس الوقت للعملية السياسية. وتؤشر نتائج البحوث على وجود ثمة ارتباط بين مستوى ثقة المواطنين واعتبارهم السياسة بالغة الأهمية في حياتهم، أو بين الثقة السياسية والبروز السياسي political salience. والبادي أن الأشخاص الذين يعتبرون السياسة مهمة في حياتهم يبدون مستويات مرتفعة من الثقة السياسية. وفي المجتمعات الديمقراطية قد يعتبر المواطن مشاركته مهمة لإنجاز أو دفع العملية السياسية، والأمر مختلف في الديمقراطيات المعيبة إذ يشعر المواطن أن مشاركته غير مجدية.

وتؤثر تقييمات الأداء السياسي، ومن ثم مستوى الثقة السياسية في المؤسسات في البروز السياسي أو في مدى اعتبار السياسة مهمة. ويشير شنودت إلى ميكانزم خفي فاعل هنا يتمثل في أنه عندما تعمل العملية السياسية جيداً وتسهم في جودة حياة المواطنين، فإن المواطنين يمكن أن يعتبروا أشياء السياسة مهمة لتجاوز المشكلات اليومية الملحة التي تتعلق بكسب العيش. إذن، في هذا (السيناريو)، تكون الأهمية النسبية المرتفعة للسياسة نتيجة لعملية سياسية تعمل بصورة ملائمة. ولذلك لابد أن يتبعها مستويات مرتفعة للثقة السياسية. وعلى الجانب الآخر، قد يعتبر المواطنون السياسة أكثر أهمية من مناطق أخرى في الحياة لأسباب معاكسة تماماً. ففي السيناريو الثاني، نجد أن البروز salience المرتفع، أو بتعبير لاي Lane، «إلحاح السياسة يصبح ضرورة للمواطنين لأن العملية السياسية لا تؤدي إلى نتائج تتوافق مع تفضيلات المواطنين السياسية (Schnaudt, 2019).

والحقيقة أن الأهمية التي يوليها المواطنون للسياسة قد تضاعفت وبرزت في أعقاب ثورة يناير، بل أُعتبرت السياسة، على حد قول أحد المبحوثين، «جزءاً من حياتهم». وكان ذلك نتيجة منطقية للتغيير السياسي الذي أحدثته الثورة، والآمال التي انعقدت على تحسين الأداء السياسي للمؤسسات وتحقيق مطالبات العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى انفتاح المجال السياسي وانتزاع حرية التعبير، وما حققته الحركات الاجتماعية الجديدة آنذاك من تسييس للحياة اليومية politicization of everyday life؛ السمة التي لا تميز الحركات فحسب، ولكن تميز التشكيلات الاجتماعية الجديدة التي تستغرق أشكال القوة الخاصة بها الوجود اليومي وتشبعه، ومن ثم تخلق نطاقات جديدة للصراع. وكنتيجة لذلك لا يضع المواطنون (وليس ناشطو الحركة الاجتماعية وحدهم) تمييزات صارمة بين السياسة والحياة الخاصة، ويعتبرون السياسة مطمورة في الحياة الخاصة، وتتدفق منها. ويعكس شعار الستينيات «الشخصي هو السياسي» هذا التسييس للحياة اليومية (Buechler, 2007).

ولكن بعد تبدد الآمال الثورية، وتجدد الارتياح السياسي، وبروز بعض السلبيات في الأداء السياسي للمؤسسات، فقدت السياسة أهميتها وبروزها. يبرهن على ذلك اعتبار 23,2% من حالات البحث أن لا أهمية للسياسة على الإطلاق، واعتبار 36,6% أن السياسة غير مهمة بدرجة كبيرة. وفي المقابل يولي المبحوثون أهمية مطلقة للأسرة بنسبة 97,9%، وأهمية للدين بنسبة مطلقة بلغت 98,4%، وأهمية للعمل بنسبة مطلقة بلغت 70,2%، وأهمية للأصدقاء بنسبة 52,5% وأهمية مطلقة بنسبة 38%، وأهمية لوقت الفراغ بنسبة 37,2% وأهمية مطلقة بنسبة 19,8%.

وهكذا، قد لا يعتبر المواطنون السياسة منطقة لها أهميتها من مناطق الحياة، وذلك لأنهم يعتبرون أشياء أخرى أكثر أهمية. وتؤثر التقييمات السلبية للأداء السياسي في خفوت أهمية السياسة في حياة المواطنين. ويفضي الارتياح وانخفاض مستوى الثقة إلى انخفاض البروز السياسي أو أهمية السياسة. ويؤثر البروز المرتفع للسياسة على ثقة المواطنين السياسية. ويؤثر ذلك بالقطع على مشاركة المواطنين السياسية، وذلك من منطلق أن الأفراد الذين يصنفون السياسة باعتبارها منطقة مهمة من حياتهم لديهم مبرر أقوى لتكريس وقتهم للعملية السياسية، مقارنة بالأفراد الذين يعتبرون السياسة أقل أهمية (Schnaudt, 2019).

ويعد الارتباط والتعلق النفسي بحزب سياسي مظهراً من مظاهر الانخراط السياسي. وكما يقرر شميت Schmitt وهولمبيرج Holmberg، يدعم التعلق النفسي بحزب سياسي المعتقدات المرتبطة بالمشروعية والثقة السياسية، ومن ثم يساعد على تكامل المواطنين واندماجهم في النظام السياسي. وعلى خلاف الاكتراث السياسي والبروز السياسي، نجد أن التعلق النفسي بحزب سياسي يُفترض بوضوح أن يمارس تأثيراً إيجابياً على ثقة المواطنين السياسية. كما أن الارتياح السياسي وانخفاض مستوى الثقة يفضي بلا ريب إلى النفور من المؤسسات التمثيلية خاصة الأحزاب. وإذا وضعنا في الاعتبار أن الأحزاب السياسية جزء أساسي من الديمقراطيات التمثيلية، فإن اتجاهات مستقرة وإيجابياً حيال حزب سياسي معين يُتوقع أن يؤثر في اتجاهات تعزيزية أخرى مثل الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية (Schnaudt, 2019).

وتكشف نتائج البحث عن نفور من الأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات تمثيلية ناجم عن الارتياح فيها. يتبين ذلك في أن 90% من حالات البحث لا ينتمون إلى أحزاب سياسية؛ وأن 6,1% من حالات البحث أعضاء غير نشطين، وأن 3,9% من الحالات أعضاء نشطين.

ويؤشر غالبية حالات البحث على أنه ليس ثمة حزب سياسي يشعرون أنه أقرب إليهم من الأحزاب الأخرى كافة. ويرجع ذلك إلى انفصال الأحزاب عن مشكلات وشواغل الحياة اليومية للمواطنين، وعدم انخراطها في هذه المشكلات. كما يرجع إلى غياب الرؤية عن غالبية الأحزاب، وتغليبها مصالح قادتها الشخصية وانحيازها للمؤسسات التنظيمية، ناهيك عن تفجر الانشقاقات والصراعات والتناقضات داخل بنيتها: «الأحزاب مختلفة بالاسم فقط لكن كلها متشابهة .. أهدافها تكاد تكون شخصية لصالح صناع القرار في هذه الأحزاب». وهكذا، يبدو التعلق النفسي بحزب معين رهن بانخراط هذا الحزب في الحياة اليومية للمواطنين، وتوفير خدمات صحية وخيرية، وهو أمر عوّلت عليه الأحزاب الدينية في سعيها إلى كسب الشعبية وأصوات الناخبين: «حزب النور قريب من مشاكل الناس ويعمل جات خيرية ومستوصفات».

يبين مما سبق أن مستوى الثقة المنخفض في المؤسسات التمثيلية يفضي إلى النفور من الأحزاب. ويؤشر ذلك على ضعف الانخراط السياسي. ويؤكد ذلك أن زيادة

التعلق بحزب سياسي معين يؤدي إلى ارتفاع مستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية والتنظيمية على السواء.

ويعد «استهلاك الأخبار السياسية في الميديا» أحد مظهرين من مظاهر الانخراط السياسي في معية «مناقشة السياسة». وهذان المظهران لا يتحددان باعتبارهما اتجاهات خالصة، ولكن يشيران بالأحرى إلى سلوكيات واقعية فعلية تصدر عن المواطنين. وبغض النظر عن كونهما اتجاهاً أو سلوكاً، فالمظهر المهم لاعتبارهما جانبين من جوانب الانخراط السياسي هو أنهما يتوافقان مع معايير تعكس رغبة عامة لدى المواطنين في الإحاطة بالسياسة وتكريس الذات للعالم السياسي.

وتأتي معظم المقاربات هنا في اتجاه واحد، إذ تتناول تأثير استهلاك الأخبار السياسية في الثقة السياسية، مع تجاهل تأثير الثقة السياسية والارتياح في استهلاك الأخبار السياسية، والذي يركز عليه هذا البحث. وتبرز في مقاربات الاتجاه الواحد نظريات من أبرزها «التعبئة» و«التوكل الإعلامي» media malaise. الفكرة الأساسية التي تتوارى خلف نظريات التعبئة مؤداها أن الميديا تساعد على إعلام وتنوير المواطنين عن العالم السياسي، ومن ثم تمكنهم من متابعة العملية السياسية بصورة مثلى وفهم القضايا والقرارات السياسية. وأن استهلاك الأخبار السياسية يقود إلى ألفة كبيرة مع النظام السياسي، ومؤسساته، وذلك مرجعه إلى فهم ومعرفة ثرية بالعمليات والقرارات السياسية. وتعزز هذه المعرفة الوثيقة بالعالم السياسي قبول المواطنين للقرارات السياسية غير السارة، وتؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستويات الثقة السياسية. وعلى النقيض، تفترض نظرية التوكل الإعلامي أو الشعور بالضيق من وسائل الإعلام media malaise، التي صكها روبينسون Robinson (1976) أن استهلاك الأخبار السياسية في الميديا يرتبط بعواقب ونتائج تآكلية eroding بعمامة بالنسبة لاتجاهات المواطنين وسلوكياتهم وثقتهم السياسية (Schnaudt, 2019).

وتبيّن نتائج البحث أن التقييمات السلبية للأداء السياسي والاقتصادي تؤدي، في الغالب الأعم، إلى العزوف عن استهلاك الأخبار السياسية. يبرهن على ذلك عزوف غالبية حالات البحث عن متابعة الأخبار والبرامج التي تتناول السياسة والأوضاع الراهنة، والتي تبثها الميديا التقليدية. ويبرهن عليه أيضاً محدودية الوقت الذي تنفقه

حالات البحث في القراءة عن السياسة والأوضاع الراهنة: «معنديش رغبة لأن مفيش سياسة أصلاً .. بأسمع وأتناقش مع الناس أحسن».

ويفضي العزوف عن استهلاك الأخبار السياسية إلى تفاقم الارتياب في المؤسسات نتيجة الانفصال عن العملية السياسية وعملية اتخاذ القرار. ويدعم ذلك ما دفعت به نظريات التعبئة من أن استهلاك الأخبار السياسية يقود إلى رفع مستويات الثقة السياسية.

والحقيقة أن العزوف عن استهلاك الأخبار السياسية لا يؤثر على ضعف الانخراط السياسي بقدر ما يؤثر على فقدان الثقة في الميديا التقليدية والارتياب في مصداقيتها. والدليل على ذلك الإقبال على استهلاك الأخبار السياسية التي تبثها الميديا الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، يومياً بنسبة (71%). ويغلب على المواد التي تبثها الميديا الإلكترونية الصبغة الاحتجاجية على نحو يفاقم الارتياب السياسي. خلاصة القول، أن العزوف عن استهلاك الأخبار السياسية بوصفه مظهراً من مظاهر الانخراط السياسي قاصر على الميديا التقليدية لا الإلكترونية. ويؤدي انخفاض مستوى الثقة السياسية إلى رغبة المواطنين عن الإحاطة بالسياسة، وتكريس الوقت للعملية السياسية.

وأخيراً، يمثل النقاش السياسي أحد مظاهر الانخراط السياسي، بمعنى مناقشة السياسة وتبادل المعلومات والآراء السياسية أو استبدالها بمعارف وخبرات شخصية. وتعد مناقشة السياسة، كما في حالة استهلاك الأخبار السياسية، المؤشر الأكثر فعالية لرغبة المواطنين في أن يحيطوا علماً بالعالم السياسي وأن يكرسوا وقتهم للموضوعات والقضايا السياسية. هنا أوضح الموند Almond وفيربا Verba (1963) أن رغبة المواطنين في مناقشة المسائل السياسية مؤشر جيد على الأداء الوظيفي الجيد والكفء للنظام الديمقراطي.

وفيما يتصل بالتأثير المحتمل للنقاش السياسي في الثقة السياسية، تتمثل الفكرة الأساسية في أن النقاش المتكرر للمسائل والقضايا السياسية، وكذا تبادل الآراء السياسية مع آخرين يوسع «الأفق السياسي»، ويؤدي إلى فهم أكثر عمقاً للقرارات

والمخرجات السياسية. ولسوء الحظ، لا توجد دراسات تقريبا قاربت العلاقة بين النقاش السياسي والثقة السياسية. وفي دراستها لثقة المواطنين في الاتحاد الأوروبي تبين كييل (2010) (Keil) أن المواطنين الألمان الذين يناقشون السياسة بصورة متكررة يبدون أيضاً مستويات مرتفعة للثقة السياسية. ومع ذلك، فهذا التأثير غير واضح أو غير بارز بالنسبة للمواطنين الأسبان، وغير موجود بالنسبة للمواطنين الهولنديين والبريطانيين (Schnaudt, 2019). وتندر الدراسات التي تقارب تأثير الثقة السياسية في الرغبة في الانخراط في نقاش سياسي.

وتكشف نتائج البحث عن أن التقييمات السلبية للأداء الاقتصادي والسياسي، والاستياء من العملية السياسية، وثقافة الخوف من «السياسي» قد أفضت إلى اعتبار النقاش السياسي خبرة مزعجة ومضجرة ولا طائل منها. وأن هناك أشياء سارة كثيرة يتحدثون عنها بعيداً عن السياسة: «لا أتناقش في السياسة لأنه لا فائدة من ذلك». ويؤثر العزوف عن مناقشة السياسة في الثقة السياسية سلبياً، وذلك من منطلق أن تبادل الحجج المختلفة خلال المناقشات السياسية يدفع المواطنين لأن يكونوا على وعى بوجهات النظر البديلة. هذه العملية قد تغذي قبول المواطنين للقرارات السياسية غير السارة، ومن ثم تربطهم بالنظام السياسي القائم ومؤسساته وسلطاته. لذلك، يمكن أن نتوقع تأثيراً إيجابياً للنقاش السياسي على ثقة المواطنين السياسة (Schnaudt, 2019).

نخلص من كل ما سبق إلى أن الارتياح السياسي يفضي إلى ضعف وخفوت مظاهر الانخراط السياسي كالاكتراث السياسي، والبروز والإلحاح السياسي، والتوحد والتماهي مع الأحزاب، واستهلاك الأخبار السياسية، والنقاش السياسي. ويؤثر ذلك بدوره تأثيراً سلبياً في مستويات الارتياح والثقة السياسية. وهنا يثور سؤال مؤداه: هل للارتياح السياسي نفس التأثير في المشاركة السياسية.

تُعرّف المشاركة السياسية بأنها «أنشطة المواطنين التي تؤثر في السياسة». وعلى هذا النحو، تتميز المشاركة السياسية بأربع خصائص تعد جزءاً من معظم التعريفات في الأدبيات الإمبريقية: الأولى، تشير المشاركة السياسية إلى الأفراد في أدوارهم بوصفهم مواطنين. ووفقاً لذلك، أن يكون الشخص سياسياً أو يعمل كمسؤول عام لا يوصف بأنه مشاركة سياسية. الثانية، تتعلق المشاركة السياسية بأنشطة المواطنين. لذلك، فإن إبداء

اهتمام بالمسائل السياسية أو اعتبار السياسة منطقة مهمة في الحياة لا يكفي لاعتباره مشاركة سياسية بمعنى إتيان فعل. الثالثة، حتى يمكن اعتبارها مشاركة ما سياسية، لابد أن تأتي أنشطة المواطنين طوعية وليست بتكليف من مسؤولين رسميين أو يتطلبها القانون. الخاصة الرابعة والأخيرة، تربط فكرة الأنشطة التي تؤثر في السياسة المشاركة السياسية بالنسق السياسي والمجال السياسي، وتدع جانباً أي وسائل أو أهداف واقعية ملموسة للتأثير (Schnaudt, 2019).

ويقرر فيربا Verba، وآخرون أن مشاركة المواطنين تقع في قلب الديمقراطية التي لا يمكن تصورها بدون قدرة المواطنين على المشاركة بحرية في عملية الحكم. وأن النظام الديمقراطي الفعال يتطلب المشاركة المنتظمة والنشطة للمواطنين. وأن أي مناقشة عن فعالية الديمقراطية أو عن الديمقراطية هي بالأساس مناقشة حول مشاركة المواطنين وانخراطهم في العملية السياسية (Schnaudt, 2019).

وقد قدمت دراسات سابقة براهين وأسانيد على تأثير إيجابي وآخر سلبي تمارسهما الثقة السياسية على المشاركة السياسية. على سبيل المثال، يؤكد ميشلر وروز (2005) على أن الثقة السياسية تشجع المواطنين على التعبير عن احتياجاتهم عن طريق المشاركة في أنشطة تبدأ من التصويت، وتصل إلى الانضمام إلى تنظيمات. وعلى النقيض من ذلك، حاجج جامسون (1968) Gamson بأن مستويات الثقة السياسية المنخفضة من شأنها أن تعبئ المواطنين ليصيروا أكثر نشاطاً من الناحية السياسية. وخلص هوج Hooghe وماريان (2013) Marien إلى أن الثقة السياسية تشجع المواطنين على الاستفادة من المشاركة المؤسسية، وتنبط مشاركة المواطنين غير المؤسسية (Schnaudt, 2019).

وتكشف نتائج البحث عن أن التقييمات السلبية للأداء السياسي والاقتصادي للمؤسسات وما يرتبط بها من ارتياب يدفع المواطنين إلى العزوف عن المشاركة السياسية، ويعوق تشكل ثقافة سياسية مشاركة. ويرتبط الإقبال على المشاركة بشعور المواطنين بالثقة في أن المؤسسات والسلطات السياسية تعمل وتسلك بما يتفق مع توقعات المواطنين المتعلقة بالحكم المشروع والفعال، وبأن الحكومة مستجيبة، ومن ثم تشجعهم على توصيل احتياجاتهم والتعبير عن آرائهم السياسية عن طريق وسائل

المشاركة المؤسسية. وقد أثر الباحث التركيز على تأثير الارتياح السياسي في بعض أشكال المشاركة السياسية المؤسسية، وهي المشاركة في الانتخابات القومية والمحلية والاستفتاءات.

توصف الانتخابات بأنها أحداث مقدسة أو شعائر تجلب مجتمعات أو جماعات معينة وأشكال معينة للحكم (Koch, 2017). ويعد التصويت البعد المسلم به من أبعاد المواطنة. ومع ذلك، يعبر عن العضوية في مجتمع مدني بطريقة واضحة ومهمة، إذ يحول التصويت الاعتراف المدني إلى قوة الدولة. «أن الاقتراع يمثل دوما شهادة على العضوية الكاملة في المجتمع، وتعتمد قيمته بالأساس على قدرته على توفير حد أدنى من الكرامة الاجتماعية» (Alexander, 2010, 121).

وتتمخض نتائج البحث عن تأويل ثقافي مؤداه أن ثقافة الارتياح المزمّن التي تعيد إنتاجها التقييمات السلبية للأداء الاقتصادي والسياسي، إلى جانب عوامل أخرى، تدفع إلى العزوف عن المشاركة السياسية أو ضعفها، وهو العزوف الذي يبرره المبحوثون بعدم جدوى العملية السياسية أو ضعف الاستجابة وعدم اكتراث المؤسسات السياسية بأصوات المواطنين، ويبدو العزوف واضحاً جلياً في فئة الشباب.

فعلى الرغم من أن الشباب هم من أشعلوا ثورة يناير، ثمة العديد من المؤشرات على ضعف المشاركة السياسية للشباب بعد الثورة. فقد كشف بحث «ما بعد التصويت للانتخابات الرئاسية الأخيرة» الذي أجراه المركز المصري لبحوث الرأي «بصيرة» عن أنه على الرغم من أن نسبة الشباب (18 – 30) ممن لهم حق التصويت تصل إلى 37%، وصلت النسبة في التصويت الفعلي إلى 27%، ولوحظ نفس النمط في الانتخابات البرلمانية عام 2015. إذ أظهرت نتائج بحث «المشاركة السياسية في مصر: المفاهيم والتطبيق» الذي أجراه بصيرة أن 23% فقط من الشباب في الفئة العمرية (18 – 29) قام بالتصويت في أي انتخابات مرة على الأقل قبل 2011. وارتفعت هذه النسبة إلى 75% بعد ثورة يناير (تحليل الوضع السكاني، 2016).

وتكشف نظرة سريعة على بعض نسب المشاركة في بعض انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، والانتخابات الرئاسية، والاستفتاءات العامة فيما بين عامي 1987 -

2020 عن تدني نسب المشاركة في الغالب الأعم. إذ بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 1987 (50%)، و(45%) عام 1990، و(12%) عام 1995، و(20%) عام 2000، و(25%) عام 2005، (15%) عام 2010 قبيل ثورة يناير. وجاءت نسبة المشاركة الأعلى في انتخابات مجلس الشعب 2011-2012، إذ بلغت حوالي (54%)، وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشورى في نفس العام (12,9%). وبلغت نسبة المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية عام 2012 (46,4%)، وفي جولة الإعادة (51,8%).

وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور عام 2014 (38,6%) في ظل غياب واضح للشباب. كما بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في نفس العام حوالي (47,45%). وانخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2015 لتصل إلى (28,2%)، وهو ما اعتبره البعض مؤشراً على إصابة الجمهور بحالة من اللامبالاة المصاحبة للإحباطات المرتبطة بالوضع السياسي. وواصلت نسب المشاركة الانخفاض حتى بلغت في انتخابات مجلس الشيوخ عام 2020 حوالي (14,23%) بما يقارب 9 ملايين ناخب؛ 8 مليون و959. وهو ما دفع اللجنة العليا للانتخابات إلى إحالة قرابة 54 مليون مصري للنيابة لتحصيل غرامة 500 جنيه جراء العزوف عن المشاركة. وأخيراً، بلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب عام 2020 حوالي (29,5%)، وفقاً لبيانات الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر (سمير، 2016؛ نسب المشاركة في انتخابات برلمان مصر منذ عام 1987، 2015).

ويمكن عزو ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 1987 إلى تحالف كان وشيكاً آنذاك بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام مبارك الذي كان يمهد لإجراء استفتاء على ترشيح مبارك رئيساً للجمهورية لفترة ثانية، في أعقاب الانتخابات البرلمانية. إذ فازت جماعة الإخوان، المتحالفة مع حزبي العمل والأحرار، بستة وثلاثين مقعداً. وفي أعقاب هذه الانتخابات، صوّتت الجماعة لصالح ترشيح مبارك رئيساً للجمهورية. وتثير نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات البرلمانية عام 1990 (45%) الارتياح بالنظر إلى المقاطعة واسعة النطاق التي جوبهت بها هذه الانتخابات على المستوى الشعبي، ومن قبل الأحزاب السياسية، وذلك نتيجة عدم دستورية بعض مواد

قانون مجلس الشعب. وكان من نتائج ذلك أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية هذه المواد، وقضت ببطلان تكوين مجلس الشعب منذ انتخابه.

أما نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات البرلمانية عام 2011-2012 (54%) فيمكن أن تعزى إلى أقول نظام مبارك بأدائه الاقتصادي والسياسي المثير للارتياح، وتساعد الآمال الثورية التي انعقدت على إحداث تغيير حقيقي بعد رحيل مبارك، وارتفاع نسبة المشاركة الشعبية أو السياسية بعد الثورة. أما نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام 2012 فيمكن عزوها إلى الاستقطاب الحاد الذي أحدثه ترشح مرشح إسلامي وهو محمد مرسي، ومرشح مدني ذي خلفية عسكرية وهو أحمد شفيق. وثمة استقطاب آخر أفضى إلى ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام 2014، وهو استقطاب بين مؤيدي وزير الدفاع السابق آنذاك عبد الفتاح السيسي، ومؤيدي مرشح التيار الشعبي المصري حمدين صباحي.

يبين كل ما سبق أن ثقافة الارتياح السياسي المزمّن هي العامل الأبرز في تفسير تدني نسب المشاركة. وتؤكد نتائج البحث هذه الفرضية.

وتشير نتائج البحث إلى أن (68,4%) من حالات البحث لا يفضلون المشاركة في الانتخابات التي تجرى على المستوى المحلي. وأن (56,2%) من الحالات لا يفضلون المشاركة في أية انتخابات أو استفتاءات تجرى على مستوى الدولة. وتشير غالبية الحالات إلى أنها لم تشارك في الانتخابات القومية الأخيرة لأسباب تتعلق بجدوى المشاركة وتأثيرها، والارتياح في نزاهة الانتخابات وكفاءة المرشحين ومصادقيتهم، وذلك برغم كل الإجراءات والتدابير التي تتخذها المؤسسات السياسية لضمان نزاهة الانتخابات، والتي من أبرزها الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية: «مفيش فايده غير مؤمنة بها .. لن يتغير أو يحدث شيء .. غير مقتنعة بالمرشحين والكذب والنفاق والخداع من جانبهم .. أتمنى انتخابات يكسب فيها من يريده الشعب والمستحق .. روجت علشان قالوا فيه غرامة على المتخلف».

وتتعلق بعض أسباب العزوف عن المشاركة بضعف الاستجابة المؤسسية بعامة. بما يعني أن التقييمات السلبية للأداء السياسي المتعلق بالاستجابة المؤسسية، وكذا

الرضا عن الديمقراطية، يفضي إلى العزوف عن المشاركة: «لا يؤخذ برأي المواطنين عموماً .. أولاً يجب دعم حقوق الإنسان». كذلك ينتج العزوف أحياناً عن الاستياء من الأداء الاقتصادي للمؤسسات السياسية، وتأثيراته السلبية على الوضع المالي الشخصي والأسري. وتدعم هذه النتيجة ما دفعت به النماذج الاقتصادية من أن المصوتين يعتمدون إلى الحساب، وإستراتيجيين. كما تدعم فرضية التصويت الاقتصادي economic voting hypothesis التي أسس لها عمل داوونز Downs وكاي Key عن العقلانية الاقتصادية، وتعرف أيضاً بفرضية المسؤولية responsibility hypothesis، وتشير إلى أن الناخب يعتبر حكومته مسؤولة عن الوضع الاقتصادي للدولة. بما يعني أن ثمة علاقة بين الأداء الاقتصادي والتصويت السياسي (Redding, et al., 2010).

وبرغم العزوف عن المشاركة، يؤمن غالبية المبحوثين بأهمية المشاركة السياسية في الإصلاح والتغيير وفي دعم معايير المواطنة التي تشير إلى الصور المثالية «للمواطن الصالح» وتتضمن توقعات عن السلوك الملائم داخل المجتمع، والطرق المرغوبة للكيفية التي من خلالها يتفاعل المواطنون مع بعضهم البعض. ومن أبرز معايير المواطنة التصويت في الانتخابات: «من حقي كمواطن أن أشارك .. المشاركة واجب وطني .. صوتي أمانة ولازم أقول رأيي .. المشاركة هامة لتحسين أوضاع البلد».

ويؤكد غالبية المبحوثين على أهمية المشاركة بأشكالها في تحسين الأوضاع داخل الدولة. ومن هذه الأشكال التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والاتصال بالسياسيين ومسؤولين حكوميين محليين، والانضمام إلى حزب سياسي، وتوقيع التماسات أو عرائض، والتظاهر القانوني، والمشاركة في حملات انتخابية، مقاطعة شراء منتجات معينة، والعمل في جمعية معينة. ويؤكد (71,7 %) من حالات البحث على أن إجراء انتخابات نزيهة بالغ الأهمية والتأثير إيجابياً في الحياة الشخصية للمواطنين، في حين يؤكد (13,2 %) من المبحوثين على أن ذلك مهم إلى حد ما. علاوة على ذلك يشير (76,5 %) من المبحوثين إلى أن إجراء انتخابات نزيهة بالغ الأهمية والتأثير في تطور الدولة اقتصادياً، في حين يشير (12,6 %) من المبحوثين إلى أهمية ذلك إلى حد ما.

واضح أن ثقافة الارتياح وضعف الثقة في الأداء الاقتصادي والسياسي للمؤسسات، وتنافر هذا الأداء مع توقعات المواطنين المعيارية المتعلقة بالحكم

المشروع والفعال والاستجابة المؤسسية، يفضي كل ذلك إلى تدني نسب المشاركة السياسية بتنوعياتها. ويؤشر تدني نسب المشاركة على تأثير سلبي يمارسه الارتياح السياسي على التزام المواطنين بمعايير المواطنة؛ وهي التصويت في الانتخابات (المشاركة)؛ وأن يكون المواطن ناشطاً في المجال السياسي (المشاركة)؛ والإذعان دوماً للقوانين واللوائح (الإذعان والامتثال للقوانين)؛ وأن يكون المواطن ناشطاً في التنظيمات الطوعية (المشاركة)؛ ودعم ومساندة الأفراد الأسوأ حالاً (التضامن)؛ وتكوين الآراء الخاصة بصورة مستقلة عن الآخرين (الاستقلال).

باختصار، إذا كان المواطنون يضعون ثقتهم بالمؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية، فإنهم يميلون إلى دعم معايير المواطنة مثل المشاركة، والتضامن، والامتثال للقانون، والاستقلال. وعند فهم ثقة المواطنين السياسة باعتبارها انعكاساً للآراء الوظيفي الملائم والكفاء للمؤسسات السياسية، فإن من السهل تصور أن المواطنين يؤمنون بأن من الأهمية والمجدي المشاركة في العملية السياسية. وعلى النقيض نجد أن انحسار الثقة السياسية وتأكلها قد يدفع المواطنين إلى اعتبار أنه من الأهمية المحدودة الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية التي سنتها وطبقها المؤسسات، إذ يعتبرونها غير جديرة بالثقة. وعلى ضوء ذلك نرى بوضوح أن الثقة السياسية قد تؤثر على دعم المواطنين لمعايير المواطنة (Schnaudt, 2019).

وهكذا، تؤكد نتائج البحث ما خلصت إليه بحوث أخرى من أن مستويات الثقة المنخفضة في المؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية تدفع إلى العزوف عن المشاركة السياسية التمثيلية، ومن ثم إلى الميل إلى المشاركة السياسية غير التمثيلية extra-representational participation أو الاحتجاجية.

ويعد الارتياح في المؤسسات السياسية مصدراً للمشاركة غير التمثيلية التي توصف بأنها سلوك متمرّد تآثر وتهديد للنظم السياسية، في حين تعتبر المشاركة في الأشكال المؤسسية محققة للاستقرار (Braun and Hutter, 2016). ويشجع الارتياح السياسي، أو مستويات الثقة المنخفضة، المشاركة غير المؤسسية. في حين تعزز الثقة السياسية الأشكال المؤسسية. بعبارة أخرى، يميل المواطنون الذين يبدون مستويات ثقة سياسية مرتفعة نسبياً إلى استغلال الأشكال المؤسسية للمشاركة، بينما

المواطنون الذين يبدون ضعفاً في الثقة السياسية يميلون على الأرجح إلى الاعتماد على المشاركة غير المؤسسية (Schnaudt, 2019).

وتوصف المشاركة غير التمثيلية بأنها مشاركة غير مؤسسية. إذ يتم التمييز بين المشاركة المؤسسية institutionalised وغير المؤسسية non-institutionalized. ففي حين تشير المشاركة المؤسسية إلى جميع الأفعال التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعملية المؤسسية، نجد أن المشاركة غير المؤسسية لا ترتبط مباشرة بالعملية الانتخابية أو الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية، وتسعى إلى تجاوز البناء السسيو-سياسي لنظام معين (Schnaudt, 2019). وتشمل المشاركة المؤسسية التصويت، والمشاركة في حملات انتخابية، أو الاتصال بسياسيين؛ في حين تشمل المشاركة غير المؤسسية أنشطة مثل توقيع التماسات أو عرائض، والتظاهر، والتجمعات الفجائية الخاطفة (flash mobs) (جماعة من الأفراد يحتشدون في مكان ما بصورة فجائية خاطفة، ويؤتون أفعالاً غير اعتيادية لفترة وجيزة، ثم يتفرقون. وذلك بقصد الترفيه أو السخرية والتهكم أو التعبير الفني، إلخ. وقد تُنظم هذه التجمعات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي أو رسائل البريد الإلكتروني الفيروسية، إلخ).

ومن الشواهد البارزة على المشاركة غير المؤسسية انتفاضة الخبز الشعبية (1977)، وثورة الخامس والعشرين من يناير (2011)، وثورة الثلاثين من يونيو (2013). وفيما يتعلق بانتفاضة الخبز، أفضت التقييمات السلبية لأداء المؤسسات السياسي والاقتصادي، وضعف الاستجابة المؤسسية إلى ارتياب سياسي في نظام الرئيس أنور السادات قاد إلى مشاركة غير مؤسسية احتجاجية في المدن الرئيسة كافة يومي الثامن عشر والتاسع عشر من يناير عام 1977. والواقع أن ثمة إضرابات واحتجاجات كثيرة نظمتها قطاعات عمالية عامي 1975-1976، أرهصت بانتفاضة الخبز.

كان الشعب المصري يحلم بالرخاء الاقتصادي الذي وعد به السادات بعد حرب 1973 وتحوله من الاشتراكية إلى الرأسمالية. لكن في يوم السابع عشر من يناير عام 1977 أعلن نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية عبد المنعم القيسوني في بيان له أمام مجلس الشعب مجموعة من القرارات الاقتصادية، منها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية، ومن ثم رفع أسعار سلع أساسية مثل الخبز والشاي

والأرز والسكر والزيت واللحوم والبنزين والمنسوجات، وغيرها من السلع المهمة في حياة البسطاء ومحدودي الدخل بنسبة تصل إلى الضعف. وقد بدأت الانتفاضة بعدد من التجمعات العمالية الكبيرة في منطقة حلوان بالقاهرة، في شركة مصر حلوان للغزل والنسيج والمصانع الحربية، ومصانع الغزل والنسيج في شبرا الخيمة، وعمال شركة الترسانة البحرية في منطقة المكس بالإسكندرية. تجمع العمال وأعلنوا رفضهم للقرارات الاقتصادية. وخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة تهتف ضد الجوع والفقر، وتنادي بسقوط الحكومة والنظام. ورغم اضطراب الحكومة إلى التراجع عن قرار رفع الأسعار، واصل السادات وصف الانتفاضة في خطبه «بانتفاضة الحرامية» بسبب أعمال سلب استهدفت المجمعات الاستهلاكية خلال الأحداث.

ويمكن الدفع بأن ثورة يناير، التي تمثل مشاركة غير مؤسسية في أحداثها، أفرزها الارتياح السياسي الناتج عن التقييمات السلبية لأداء المؤسسات السياسي والاقتصادي. فقد مكث حسني مبارك في سدة الحكم قرابة ثلاثة عقود، وحكم تحت مظلة قانون الطوارئ منذ عام 1981. وكان لنظامه سجل حافل من انتهاكات حقوق الإنسان (Wolman, 2008). ولسنوات استدامت شكاوى ومظالم تتعلق بالحكومات الفاسدة والمستبدة، ومظاهر عدم المساواة والتفاوتات المتنامية، ومعدلات البطالة المرتفعة، وارتفاع تكاليف المعيشة. وعانى المصريون من ظروف معيشية قاسية. وافترس المواطن العادي فقر مدقع (بلغت نسبته حوالي 40% من السكان). ودُفع المصريون إلى المشاركة غير المؤسسية نتيجة تدني الحقوق السياسية وتقديرات الحريات المدنية، والإدراك الواسع للفساد (الشفافية الدولية، 2010)، وتبطل ربع الشباب المصري (البنك الدولي، 2010)، وتجاوز معدل التضخم نسبة (10%) (Lim, 2012).

ودفع الارتياح في الأداء السياسي في عهد الرئيس محمد مرسى إلى مشاركات غير مؤسسية بلغت ذروتها في ثورة الثلاثين من يونيو عام 2013. إذ تبدى نزوع تيار الإسلام السياسي إلى الاستحواذ وتجاهل رؤى التيارات الأخرى المشاركة في صياغة الدستور، وإقصاء الآخر المغاير. وأصدر الرئيس محمد مرسى إعلاناً دستورياً يوم الخميس 22 نوفمبر عام 2012 يفتقر إلى بعض من أهم دعائم الدولة الديمقراطية الحديثة. إذ ترسخ مادته الثانية حكم الفرد المطلق فتنص على أن «الإعلانات الدستورية

والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور، وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية».

وفيما يتعلق بصياغة دستور للبلاد، أنتقد مبدأ تحصين جمعية تأسيسية معيبة لا تعبر عن أطراف الشعب المصري بأكمله، وذات منتج أولي لا يحظى بالتوافق الوطني، فيما اعتبر إقصاء متعمداً لبعض فصائل الشعب المصري ينذر بخلق انقسام حاد. كذلك رُصدت العديد من مظاهر العنف الذي مارسه الإخوان وتيارات الإسلام السياسي ضد أعضاء الحركات الاجتماعية والنشطاء. وقبيل الثورة احتدمت أزمات معيشية عدة، من أبرزها أزمة نقص الوقود، دفعت إلى المطالبة بإقالة حكومة الدكتور هشام قنديل. وتكثفت نتيجة لذلك مشاركات احتجاجية غير مؤسسية وصولاً إلى ثورة الثلاثين من يونيو التي أطاحت بنظام الرئيس محمد مرسي.

وتبدت، في أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو مشاركات غير مؤسسية محدودة احتجاجاً على قرارات معينة خاصة، في القرى والأحياء الفقيرة في المدن في سبتمبر عامي 2019، و2020. وكان من أبرزها الاحتجاجات التي نتجت عن تطبيق قانون التصالح في مخالفات البناء.

البادي، إذن، أن المشاركة غير المؤسسية وسائل لأولئك المواطنين الذين يشعرون أن صوتهم في المجال السياسي تأثيره محدود. ويتفق ذلك مع ما ذكره Dalton من أن أولئك الذين لا يثقون في الحكومة يسعون إلى التأثير عن طريق الاحتجاج، وأشكال أخرى مباشرة للفعل. فإذا كان المرء لا يثق في أن السياسيين يكثرثون بما يفكر فيه ويعتقده، أو أنهم يسلكون بصدق وأمانة، إذن لابد وأن ينخرط المواطنون المكثرون مباشرة في الدفاع عن مصالحهم. ونتيجة ذلك سياسية غير مؤسسية (Schnaudt, 2019).

وينتج ضعف المشاركة السياسية عن الارتياح السياسي الذي يفضي إلى اغتراب سياسي political alienation وسلبية أيضاً. ويفترض أن مستويات الثقة المنخفضة

تعكس الانفصال أو حتى الاغتراب بين المواطنين والحكومة، والذي يقود بدوره إلى انخفاض المشاركة السياسية. ويؤثر الاغتراب السياسي في التصويت الاحتجاجي وإنكار المواطنة، والاحتجاج العنيف في مواجهة النظام السياسي القائم (Wood, 2014). باختصار يفرز الارتياح السياسي اغتراباً سياسياً يؤدي إلى تدني نسب المشاركة السياسية. وبدوره يفاقم ضعف المشاركة السياسية الاغتراب السياسي.

ويعرف بورش Borch وويكليوم Weakliem الاغتراب السياسي بأنه «الشعور بضعف الارتباط بالمؤسسات السياسية الرئيسة: البرلمان، والمسؤولين المنتخبين، ومؤسسة التصويت، وهلم جرا. ويذهب أوسكارسن Oskarson أبعد من ذلك ليعرف الاغتراب السياسي بأنه مزيج من عدم الاكتراث بالمسائل والشؤون السياسية، ونقص الثقة في المسؤولين العموميين. ويتبدى تأثير الارتياح في خلق الاغتراب والتباعد بين المواطنين والمؤسسات السياسية في أبعاد الاغتراب السياسي التي حددها فينفتير Finifter، وهي: الافتقار إلى القوة السياسية political powerlessness، واللامعنى السياسي meaninglessness، والعزلة السياسية political isolation (الإغراب (estrangement)، واللامعيارية السياسية المتصورة perceived political normlessness.

ويشير الافتقار إلى القوة السياسية إلى شعور الفرد بأنه لا تأثير له على السياسات التي وضعها القادة السياسيون (Wood, 2014). كما يشير الافتقار إلى القوة إلى الفعالية السياسية الخارجية، أو إدراك أن الفرد أنه يفتقر إلى القدرة على التأثير في الأحداث السياسية (Foley, 2015). أما اللامعنى السياسي فيشير إلى إدراك الفرد أن القرارات السياسية تُصنع بأسلوب اعتباطي مع فرصة محدودة أو معدومة للقابلية للتنبؤ (Foley, 2015). وفي ظل هذا الظرف للاغتراب السياسي، لا يمكن للفرد أن يصنع أي خيارات سياسية ذات معنى وهادفة لأن أي خيار سوف يصنعه لن يكون له نتيجة يمكن التنبؤ بها، ومن ثم يتعذر استعماله للتأثير في التغيير الاجتماعي (Wood, 2014).

وتشير العزلة أو الإغراب إلى عزلة الفرد السياسية، واغترابه عن المعايير السياسية التي يقبلها المجتمع. على سبيل المثال، الاعتقاد بأن التصويت أو أي من الالتزامات السياسية المحددة اجتماعياً هي مجرد شكلية امتثالية، أو أن المشاركة الشعبية غير ملائمة في صياغة السياسة العامة (Wood, 2014). أما اللامعيارية أو

فقدان المعايير فتشبه الإغراب، بيد أنها تعني «أن المعايير السياسية والاجتماعية المتأسسة والمقبولة يتجاهلها الفاعلون السياسيون الآخرون بصورة واسعة» (Foley, 17, 2015). وترتبط اللامعيارية السياسية بنظرية دوركايم الأنومي. ويحدث الأنومي عندما يعتقد الفرد أن القواعد التي تحكم العلاقات السياسية لا تُتبع، ويتفشى الفساد والسياسيون الذين يخدمون الذات ومصالحهم (Wood, 2014).

وثمة أسلوب آخر لتحديد أبعاد الاغتراب السياسي يحدد الفعالية السياسية political efficacy والثقة السياسية باعتبارهما عنصرين أساسيين من عناصر الاغتراب السياسي. وتشير الفعالية السياسية إلى اعتقاد الفرد أن أفعاله الشخصية لها تأثير حقيقي على القرارات التي يتخذها القادة السياسيون. «وتشير الثقة السياسية، من ناحية أخرى، إلى اعتقاد الفرد أن هذا الفعل الشخصي ضروري» (Wood, 2014, 5).

وتتبدى مظاهر الاغتراب السياسي وأبعاده في استجابات بعض المبحوثين. إذ يشير البعض إلى أنهم يفتقدون القدرة على التأثير في السياسات والقرارات الحكومية. وأن القادة السياسيين والمسؤولين الرسميين لا يكثرثون برؤى المواطنين وتصوراتهم قبيل اتخاذ قرارات تؤثر في حياتهم، بل يكثرثون فحسب بتصوراتهم الشخصية، كذلك لا تتاح الفرصة للمواطنين للتعبير عن رأيهم في قرارات الحكومة وممارساتها: «لا يهتمون بما يفكر فيه المواطن خصوصا المواطن البسيط .. السياسيون بيشوفوا الأمور بوجهة نظر مختلفة عن الإنسان». بما يعني أن المسؤولين لا يتبعون القواعد التي تحكم العلاقات السياسية، ويكثرثون فقط بتحقيق مصالحهم الشخصية. ويرى بعض المبحوثين أن القرارات السياسية تُتخذ بصورة غير عقلانية اعتبارية. ويجانب قرارات الحكومة الصواب في كثير من الأحيان: «القرارات قد تكون صائبة في نظر الحكومة لكنها ليست كذلك في رأي المواطنين .. قراراتها فجائية دون اعتبار لآراء المواطنين». ويؤشر ذلك على ضعف استجابة الحكومة لتصورات المواطنين وتوقعاتهم واحتياجاتهم، على نحو يفاقم الاغتراب السياسي.

ويدفع الشعور بالافتقار إلى القوة، والاعتقاد في اعتبارية القرارات، وضعف الاستجابة المؤسسية إلى انعزال الفرد وعزوفه عن المشاركة التي يعتبرها غير مجدية وغير مؤثرة في صياغة السياسة العامة. ويفقد الفرد لذلك ثقته في جدوى وضرورة

الفعل الفردي: «الدولة تضع السياسات التي ترضيها هي». ولا ريب في أن الاغتراب السياسي، في معية الارتياح السياسي وتدنى مستويات الانخراط والمشاركة السياسية، غائر التأثير في الشعور بالانتماء: «مهم الاهتمام بالمواطنة وترسيخ الانتماء وجعل المواطن نشط في الدولة وإخراجه من عزلته».

نخلص من كل ما سبق إلى أن فجوة التوقعات وتقييمات الأداء السياسي والاقتصادي - الناتجة عن التفاعل مع الدولة اليومية وممارساتها وقراراتها - تشكل تمثيلات الدولة ومدى الثقة في مؤسساتها. وتمثل الثقة، وفقاً للنظريات المؤسسية، نتاجاً لتقييمات الأداء، وفائدة متوقعة من مؤسسات تؤدي بصورة مثلى وجيدة. وتحدد الثقة، وفقاً للنظريات الثقافية، مستوى وأشكال مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. ويتفق ذلك مع المنظورات الثقافية التي تؤكد أن الثقة تدعم كيفية المشاركة السياسية وكماها. وتقوي الثقة معتقدات المواطنين في أن الحكومة تستجيب وتشجع المواطنين على التعبير عن مطالبهم عن طريق المشاركة في أنشطة، من التصويت إلى الانضمام إلى التنظيمات والمنظمات، لا عن طريق المشاركة وأشكالها غير المؤسسية أو غير التمثيلية. ويدعم المردود من أفعال الحكومة، كاستجابة لتلك المطالب، الثقة في عملية متكررة تكون فيها الثقة سبباً ونتيجة. وتقلص الثقة السياسية، إن ارتفعت مستوياتها، الشعور بالاغتراب السياسي.

المبحث السادس: الارتياح السياسي، والمقاومة اليومية:

يسود في الأنثروبولوجيا السياسية تصور مؤداه أن الشعوب تسحقها قوة الدولة. ويوجه الأنثروبولوجيون انتباههم بصورة متزايدة إلى الطرق التي من خلالها يقاوم الأفراد هذه القوة بصورة عنيفة أو غير عنيفة (Lewellen, 2003). وتصوّر القوة، في الغالب الأعم، باعتبارها شيئاً تفرضه النخب على الطبقات الدنيا من أعلى إلى أسفل، مسألة احتكار تمارسه الدولة للسيطرة المشروعة على العنف، أو قدرة من يمتلكون وسائل الإنتاج على إجبار الآخرين على العمل لديهم. وتعد القوة، في رأي ميشيل فوكو شيئاً مخادعاً ماكراً، قوة قهرية مستغرقة في الخطاب والمعرفة، وكامنة في العلاقات الإنسانية كافة، وطريقة تقوم من خلالها المؤسسات بالمراقبة وفرض الانضباط والسيطرة.

والقوة، وفق هذه الرؤية، لا تحتكرها جماعة أو مؤسسة معينة تستعملها في قمع الضعفاء والمفكرين إلى القوة، ولكن ثمة قوة تُمارس من أسفل إلى أعلى، وهذه القوة يمكن أن تكون منتشرة بصورة خفية أو مركزة. ويشير جيمس سكوت James Scott، في صياغته لتعبير «أسلحة الضعفاء»، إلى أن الدولة برغم ادعائها احتكار الاستعمال المشروع للقوة القهرية - إذا ما عرفنا القوة بأنها القدرة على التأثير في قرارات الآخرين وأفعالهم - فإن ثمة أشكالاً كثيرة متاحة للأفراد في قاع هيراركية الدولة. بعض هذه الأشكال قد يكون فردياً مثل التهرب من الخدمة العسكرية، أو قد تكون جمعية مثل الاحتجاجات غير العنيفة (Lewellen, 2003).

ومع ذلك، تلقي فرضيات تيموثي ميتشل Timothy Mitchell عن «الاستعارات اليومية للقوة» everyday metaphors of power الضوء على قضية تورط الخاضعين في الهيمنة التي يخضعون لها. ويصعب تفسير تورط الذوات الخاضعة في إخفاء وتأكيد علاقات القوة الضرورية للحفاظ على نظم الهيمنة باعتباره ينتمي إلى الترتيب الظاهر أو الأداء العلني العام الذي يخفي حقيقة المقاومة. ويقرر ميتشل أن ما يُطلق عليه عقبات وموانع ومثبطات المقاومة هي نتائج ممارسات الهيمنة، والتي قد تتضمن باعث الخوف المادي/الرمزي الذي يقود إلى التقاعس أو اللامحركة أو الشلل (Ismail, 2006).

وتصوغ مواجهات الأفراد مع الدولة اليومية تصوراتهم لماهية الدولة، وإستراتيجيات لمقاومتها. ويدعم الارتياح السياسي وقصور الأداء الاقتصادي والسياسي تبني هذه الإستراتيجيات. وينصب تركيز البحث هنا على أشكال وممارسات المقاومة اليومية التي توصف بأنها غير منظمة، ونفعية، وتتألف من أفعال فردية؛ وتتعلق باستعمال الأفراد تكتيكات شعبية عامة في أنشطتهم العادية واليومية بقصد قلب الترتيب الفعلي للأشياء تحقيقاً لغاياتهم وأهدافهم (Scott).

وثمة مقاربتان بارزتان للمقاومة اليومية في السياق المصري لنتائجهما أهمية بالغة لهذا البحث، وهما مقارنة آصف بيات، وسلوى إسماعيل. وقد صاغ بيات، كما ذكر في موضع سابق، مفهوم «الزحف والتعدي الهادئ» quiet encroachment، و«النهوض الصامت، طويل الأمد، ولكن الواسع للناس العاديين في مواجهة الملاك، أو الأقوياء، أو الجمهور، بقصد الإبقاء على حيواتهم وتحسينها» (Obeid, 2015, 443).

إذ يناضل الفقراء للبقاء وتحسين حياتهم إذا سنحت الفرصة عن طريق فعل جمعي عرضي، بل ويخلقون أحياناً فرص تقدمهم. وبذلك يُعقّد بيّات مفهوم المقاومة الذي طرحه سكوت وأتباعه. وما يهم في نموذج بيّات ليس الدفاع عن مكاسب مُتحققة، ولكن على الأصح الدفع بمطالبات جديدة.

ويطلق بيّات على ديناميات علاقة القوة بين المتعدين والسلطات «سياسات الشارع». ويعني بها مجموعة الصراعات، والآثار المترتبة على ذلك، بين السكان الجمعيين والسلطات، والتي تتشكل ويتم التعبير عنها من حين لآخر في الفضاء الطبيعي والاجتماعي للشوارع – من الأزقة إلى أرصفة الشوارع والحدائق العامة والرياضات العامة. وتشير سياسة الشارع إلى التعبير عن السخط من قبل جماعات من الفاعلين الاجتماعيين خارج المؤسسات الحديثة، وهم يفتقرون إلى أيديولوجيا متماسكة أو قيادة واضحة (Bayat, 2000).

وثمة عاملان رئيسيان يجعلان الشوارع ساحة للسياسة: الأول، استعمال الفضاء العام كموقع للنزاع بين الفاعلين والسلطات. وتمثل الشوارع، بهذا المعنى، موقعاً سياسياً وفقاً للاستعمال النشط أو التشاركي للفضاء العام. وذلك لأن هذه المواقع، كالأرصفة مثلاً، هي ميدان لقوة الدولة التي تنظم استعمالها، لتجعلها منظمة. ويتوقع من مستعمليها أن يعملوا بصورة سلبية. ويتحدى استعمال هذه المواقع أو الفضاءات، بصورة فعالة ونشطة، سلطة الدولة والجماعات الاجتماعية المستفيدة من هذا النظام. أما العامل الثاني الذي يشكل سياسات الشارع هو عمل ما أطلق عليه «الشبكة السلبية» بين الأفراد الذين يستعملون هذا الفضاء العام ويعملون فيه. ويُقصد بالشبكة السلبية الاتصال اللحظي بين أفراد منفصلين، ويشكل هذه الشبكة الإدراك الكامن لهويتهم المشتركة والتي يتوسطها الفضاء، على سبيل المثال العلاقات بين الباعة، والسائقين. ويمكن أن تتحول الشبكة السلبية إلى اتصال وتعاون نشط وفعال حين يواجه المتعدون تهديداً من نوع ما. مثال غارات الشرطة على الباعة الجائلين (Bayat, 2000).

أما مقارنة سلوى إسماعيل فتشير إلى أن انسحاب الدولة المصرية من دورها السابق كمعيل قد زعزع أسس العلاقات بين الدولة والمواطن، والعقود الاجتماعية والأخلاقية الماثلة بينهما. بتعبير آخر، أفضى الانتقال من دولة الرفاه أو الرعاية إلى

الدولة الليبرالية الجديدة إلى انتهاء العقد الاجتماعي القديم. وتلقي سلوى إسماعيل الضوء على فكرة غياب الدولة عن تقديم الخدمات، وحضورها القوي فيما يتعلق بفرض السيطرة. وفي عمليات التفاوض اليومية بين السلطات والمواطنين، يصمم السكان أفعالاً للمقاومة والتحايل والتواءم مع قوة الدولة (Kuppinger, 2008). ويمتلك الخاضعون للسيطرة والهيمنة تكتيكاتهم الخاصة لقلب ترتيب الأشياء ومجريات الأمور. ويجد الأفراد «فضاءات للاستقلالية» تتيح لهم تحاشي الدولة وتعبئة شبكاتهم الاجتماعية في مواجهتها. ولا يعني التحاشي أن الخاضعين للسيطرة بلا صوت. وتسوق إسماعيل أمثلة وشواهد على السخرية العلنية من إخفاق الدولة في توفير الخدمات الأساسية (Obeid, 2015).

وتكشف نتائج البحث عن ذخيرة للمقاومة اليومية. ومصطلح ذخيرة repertoire سياسي وثقافي بصورة واضحة. سياسي بمعنى أنه يشير إلى تلك المجموعة من الروتينيات التنازعية التي: (1) تنبثق من النضالات التنازعية أو المعارضة ضد الدولة، (2) ولها علاقة وثيقة بالحياة اليومية والسياسة التنازعية، (3) تكبحها وتقمعها أنماط القمع الذي تمارسه الدولة. وثقافي في أنه يركز على عادات الخلاف لدى الأفراد، على الشكل الذي يتخذه الفعل الجمعي كنتيجة للتوقعات المشتركة والارتجالات المكتسبة (Joseph, et al., 2007).

وتحوي ذخيرة المقاومة اليومية ممارسات وسياسات يومية معيشة، وتخطيات وتجاوزات هادئة للقوة أو زحف هادئ. ويتسم هذا الزحف، بوصفه نمطاً من أنماط نشاط القواعد الشعبية، بأنه تدريجي، ويميل إلى المساس بالعديد من الجوانب الأساسية لصلاحيات الدولة، بما في ذلك معنى النظام، والسيطرة على الفضاء العام. ويسعى المواطنون، عن طريق ذلك، إلى تحقيق هدفين: الأول، إعادة توزيع المنافع والفرص الاجتماعية في شكل الاستحواذ غير القانوني والمباشر على الاستهلاك الجمعي (الأرض، المسكن، المياه النقية، الكهرباء، الطرق)، والفضاء العام (أرصدة الشوارع، والتقاطعات، ومرأب السيارات)، والفرص (فرص العمل وأوضاع العمل المواتية، والمواقع والعلامات التجارية والماركات والرخص)، وفرص الحياة الأخرى الضرورية للبقاء والحد الأدنى من المعايير.

ويتمثل الهدف الثاني في تحقيق الاستقلالية، الثقافية والسياسية معاً، عن القوانين واللوائح، والمؤسسات والانضباط الذي تفرضه الدولة والمؤسسات الحديثة. وفي سعيهم وبحثهم عن حياة غير رسمية، يميل الفقراء بقدر الإمكان إلى العمل خارج حدود الدولة والمؤسسات البيروقراطية الحديثة، مؤسسين حياتهم على المبادلة والثقة والتفاوض بدلاً من المصلحة الذاتية الفردية، والقواعد الثابتة، والتعاقدات. المثال على ذلك، اللجوء إلى المجالس العرفية لحل النزاعات بدلاً من الشرطة، واقتراض الأموال من جمعيات غير رسمية بدلاً من البنوك (Bayat, 2000).

ويدفع الارتياح السياسي، وقصور أداء الدولة اليومية، والتقييمات السلبية لأداء المؤسسات إلى تبني ثلاث سياسات وممارسات رئيسة تحويها ذخيرة المقاومة اليومية، وهي: الاستحواذ على أشكال الاستهلاك الجمعي، وسياسات الشارع والفضاء العام، والسخرية.

ويتمثل الاستحواذ على أشكال الاستهلاك الجمعي في تلك الأفعال المباشرة غير الجمعية التي تصدر عن الأفراد والعائلات للحصول على الضروريات الأساسية، مثل الأرض، والمسكن، والكهرباء، ومياه الشرب النقية، والغاز الطبيعي، والصرف الصحي. ونتيجة للفجوة بين توقعات المواطنين وواقع الأداء، يُدفع المواطنون، خاصة المهمشون من قبل الدولة التي لا تكون قادرة في الغالب أو رغبة عن تحقيق حاجاتهم المادية والاجتماعية، إلى إدارة قضاياهم بأنفسهم. فعندما لا تستطيع الدولة تقديم الإسكان الكافي، فإن الفقراء يلجأون إلى البناء العشوائي على الأرض. ويحتل ملايين المهاجرين الريفيين وفقراء الحضر المحرومين من الطبقة الوسطى الأراضي العامة التي تملكها الدولة على أطراف المدن أو يسكنون المقابر أو أسطح المنازل وفضاءات حضرية أخرى. وغالبا ما تنشأ مجتمعات عشوائية بأكملها عبر العمليات المكثفة من النضالات والمفاوضات بين الفقراء والسلطات والنخب في حياتهم اليومية (بيات، 2014).

وتوفر الإحصاءات المتاحة أرقاماً متضاربة عن المناطق العشوائية وسكانها. ويبلغ عدد العشوائيات في مصر، وفقا لدراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1212 منطقة عشوائية. كما قدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عدد

العشوائيات بحوالي 1034 منطقة عشوائية. بينما أكد المعهد القومي للتخطيط أن عددها يفوق 1109 منطقة عشوائية تغطي (20) محافظة (تحليل الوضع السكاني، 2016). وتُقسم المناطق العشوائية إلى مناطق غير مخططة، ومناطق غير آمنة، وأسواق عشوائية (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وقد أظهر تقرير أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن 14 مليون مصري يعيشون في المقابر والأكواخ والمساجد، خصوصاً مقابر البساتين، والإمام الشافعي، وباب الوزير، والغفير، والمجاورين، والإمام الليثي، وعين شمس، ومدينة نصر (تحليل الوضع السكاني، 2016).

وقد فرض زحف الفقراء والمهمشين، ونضالاتهم للحصول على المسكن، واقعاً اضطرت الدولة إلى التعامل معه عن طريق إنشاء صندوق تطوير العشوائيات وتنميتها وتخطيطها عمرانياً بقرار جمهوري رقم 305/2008. وقد بلغ عدد المناطق غير الآمنة التي طُوِّرت منذ 2014 حتى 2020 نحو 296 منطقة من إجمالي 357 منطقة. ونتيجة للجهود التي قامت بها الدولة المصرية، انخفض عدد السكان في المناطق غير الآمنة بنسبة 35% في عام 2019 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021).

وتتفق هذه النتيجة مع ما خلص إليه بيّات من أن إستراتيجية الزحف تولد، على المدى البعيد، واقعاً على الأرض بحيث لا تجد الدول في الغالب أمامها من اختيار إلا الموافقة على الشروط. ويحقق الفقراء في النهاية قدراً من التغيرات الجوهرية في معاشهم، وفي البيئة الحضرية، وفي السياسة الاجتماعية (بيّات، 2014). ويؤشر على ذلك بدء تطبيق قانون التصالح في مخالفات البناء فيما عدا تلك الوحدات التي أنشئت على أراضي الدولة، وتوصل الكهرباء للوحدات المخالفة لشروط البناء عن طريق الاستعانة «بعدادات كودية» تقنن أوضاع المخالفين.

ومع ذلك، تبقى مشكلة البناء العشوائي قائمة ومؤرقة مع القصور البادي في توفير المسكن. بل وتمثل هذه المشكلة عبئاً على الموازنة العامة للدولة، وحجر عثرة في سبيل تطوير الفضاءات الحضرية. إذ تضطر الدولة إلى دفع تعويضات مالية هائلة لإقناع قاطني المساكن العشوائية بمغادرة منازلهم والانتقال إلى مساكن أخرى توفرها الدولة. الشاهد على ذلك التعويضات المالية التي حصل عليها قاطنو مساكن عشوائية بشارع ترسا بحي الهرم نظير إزالة مساكنهم عندما شرعت الدولة في تطوير الشارع. وبذلك يحصل المخالفون على تعويضات عن أبنية مخالفة شيدها بأنفسهم.

كذلك يمثل الزحف الرأسي عن طريق إضافة حجرات على أسطح المنازل خطراً محدقاً بقاطني تلك المنازل الذين يلوذون بالمراوغة لتجنب هدم الأدوار المخالفة عن طريق محاولة دفع رشاوى لموظفي الأحياء. وبذلك قد يسهم المواطن في استثناء الفساد بتأثيراته المتنوعة. ويؤكد ذلك ما خلصت إليه سلوى إسماعيل من أن الخاضعين للسيطرة والهيمنة يمتلكون تكتيكات خاصة لقلب ترتيب الأشياء ومجريات الأمور. كما يؤكد ما خلص إليه تيد ليولين Lewellen من أن الدولة برغم ادعائها احتكار الاستعمال المشروع للقوة القهرية، فإن ثمة أشكالاً كثيرة لممارسة القوة متاحة للأفراد في قاع هيراركية الدولة.

وبالإضافة إلى إستراتيجية الزحف والمناورة للحصول على الأرض والمسكن، ثمة إستراتيجيات مقاومة أخرى تحقق الحصول على خدمات ومرافق الكهرباء، ومياه الشرب النقية، والغاز الطبيعي، والصرف الصحي. ويحاول الزاحفون داخل التجمعات إجبار السلطات على توفير الخدمات في أماكن وجودهم، وذلك عن طريق السعي إلى الحصول على هذه الخدمات بشكل غير قانوني ودون دفع أية رسوم (بيات، 2014).

وقد أفضى تقليص دعم الطاقة، خصوصاً الكهرباء، إلى لجوء المواطنين إلى إستراتيجية مناورة وتحايل تتمثل في سرقة التيار الكهربائي برغم العقوبات الصارمة، أو عمل توصيلات لا تمر بعدادات الكهرباء: «من وراء العداد .. سلك من وراء العداد» للسخانات وأجهزة التكييف. ويكشف تحليل بيانات الأمن الاقتصادي عن أنه خلال الربع الأول من عام 2021 تمكنت وزارة الداخلية من ضبط أكثر من 971 ألف قضية سرقة تيار كهربائي في مصر. وتمكنت فيما بين شهري يونيو وأكتوبر من نفس العام من ضبط 1,331,284 قضية سرقة تيار كهربائي، عبر حملات الأمن الاقتصادي اليومية. وخلال شهر يوليو من العام 2022، تمكنت الإدارة العامة لشرطة الكهرباء من ضبط 11400 قضية سرقة تيار كهربائي متنوعة ومخالفات شروط التعاقد، وذلك خلال أربعة أيام فقط.

وبرغم جهود الشرطة والسلطات القضائية في مواجهة إستراتيجية الزحف والمقاومة والمناورة تلك، كبدت إستراتيجية المقاومة والمناورة تلك شركة الكهرباء خسائر فادحة بلغت 15 مليار جنيه فيما بين عامي 2014 – 2019، وهو ما حدا بوزير الكهرباء والطاقة المتجددة إلى وصف جرائم سرقة التيار الكهربائي بأنها «خراب».

وتهدف إستراتيجية المقاومة والمناورة اليومية إلى الحصول والاستحواذ غير القانوني على خدمات أخرى، منها مياه الشرب النقية. وقد بلغت سرقات المياه («وصلات الخلسة») عام 2021 (140) ألف وصلة، وبلغت خلال عام 2022 (139) ألف وصلة. كذلك ثمة استحواذ غير قانوني على خدمات الغاز الطبيعي والصرف الصحي بدافع التهرب من دفع الرسوم المقررة، أو فواتير الاستهلاك. وقد أجبر الزحف والتعدي الهادي السلطات على مد الخدمات الحضرية إلى الأحياء، حتى المساكن المخالفة لشروط البناء، والتي توصف بالعشوائية أحياناً.

وفيما يتعلق بسياسة الشارع والاستحواذ على الفضاء العام، ينازع بعض المواطنين الدولة استحواذها على الفضاءات العامة، ويخللون سيطرتها على المكان. إذ تحرص الدولة على السيطرة الدقيقة على الممارسات المكانية، أو التحكم في الممارسات السيسيومكانية عن طريق حضورها ووجودها الدائم في الأحياء والشوارع وعلى الأرصفة. وتمثل هذه المواقع ميداناً لقوة الدولة تنظم استعمالها. ويتحدى استعمال المواطنين لهذه المواقع سلطة الدولة. إذن، تؤكد السيطرة المكانية قوة الدولة. ويواجه المواطنون هذه القوة بقوة مضادة أو مقاومة. وهكذا، تمثل الشوارع مجالاً لممارسة القوة المفتقدة.

وتعكس سياسات الشارع السخط والاستياء الذي تشعر به جماعات من المواطنين، الفقراء والعاطلين في معظمهم. وتمثل الشوارع مجالاً لكسب الرزق. ويعد المتعدون، في رأي بيّات، مدفوعين بقوة الضرورة - الباعة الجائلين نموذجاً- ضرورة البقاء وتحسين حياتهم: «بيأكلوا عيش ودا أكل عيشهم». ويتبدى التعدي والاستحواذ في ظاهرة «بيع الأرصفة». إذ يستحوذ بعض الباعة على حيز أو مكان على الرصيف يعرض فيه بضاعته. وقد يتنازل عن هذا المكان لبائع آخر في مقابل مالي. وبذلك، يتحول الفضاء العام إلى فضاء خاص، أو الملكية العامة إلى ملكية خاصة يعتقد البعض في أنهم يمتلكون حق التصرف فيها.

وهكذا، يمكن اعتبار احتلال الباعة للأرصفة - كالمقاهي، واحتلال الشباب للأرصفة لبيع المشروبات الساخنة والمأكولات الشعبية، وغيرهم من الباعة الجائلين - محاولة لإعادة توزيع المنافع الاجتماعية، وزحف هادئ يحقق منافع شخصية وينازع

السلطات الرسمية في استحوادها على الفضاء العام. وتكشف المشاهدات الإثنوجرافية بشارع الثلاثيني بحي الطالبية عن جميع أشكال التعدي على حرم الطريق والشارع من باعة ومواطنين، وتربية الخراف داخل حيز الشارع الذي تحكمه سلطة أخرى، وهي سلطة عُرف الشارع: «عربيات الكبدة والسمن والملابس في كل مكان وعلى الأرصفة البيّاعين بياخدوا نص الشارع .. بتعطل الطرق وتعمل أشغال طريق وزحمة وتصبح حركة الناس والسيارات صعبة». وتُجابه السيطرة الانضباطية الرسمية بتكتلات السكان، خصوصاً الشباب، في المناطق الشعبية. وتتخذ العلاقات بينهم شكل تعاقد عرفي غير مكتوب، ويحرصون على تدعيم هذه العلاقات بطرائق شتى منها التضامن والدعم في المناسبات، والصراعات، والمواقف الحياتية اليومية: «خدك من كل بلد أو منطقة راجل».

وتتجلى إستراتيجية التعدي والاستحواذ على فضاءات الشارع في تشييد البعض مطبات عشوائية غير قانونية («مطبات أهالي») في الشوارع لحماية الأطفال من المركبات المسرعة في ظل غياب الرقابة أو تغييبها، وهو ما قد يتسبب في وقوع حوادث: «يوجد بسبب قلة المراقبة الإدارية على حرم الشارع والنظام الروتيني للعمل في الوحدات المحلية والقائم على الرشوة». كذلك، يعتمد بعض المواطنين إلى دق أسافين (أوتاد) حديدية في الشوارع لتخصيص أو الاستحواذ على حيز معين يُخصص لإيقاف (ركن) السيارة أو لأي أغراض أخرى. وأخيراً، يعتمد البعض إلى تلطيخ المقاعد العامة في الشوارع بمادة «الزفت» لمنع المارة من استعمالها أو لدفعهم إلى دخول مقهى معين.

وتتبدى إستراتيجية التعدي والاستحواذ في فرض أشخاص أو بلطجية إتاوات على الباعة وسائقي مركبات الأجرة: «في السوق بياخدوا من البيّاعين ما يسمى بالأرضية وكأن الأرض ملكهم .. بيفرضوا إتاوات ويستعملوا البلطجة والعنف». وتتفق نتائج البحث مع ما خلص إليه بيّات من أن آلاف الفقراء في القاهرة يعيشون على البقشيش الذي يحصلون عليه من إفساح الأماكن لإيقاف السيارات في الشوارع، وهم يكونون عصابات بينها تنظيم داخلي دقيق. وبرغم صدور «قانون الساييس» رقم 150 لسنة 2020 بقصد تحقيق الانضباط في الشارع المصري عن طريق تنظيم انتظار السيارات، تستمر ظاهرة «الساييس العشوائي»، إذ يستحوذ البعض من غير الحاصلين على «رخصة ساييس» على مساحات في الشوارع. ويكسب البعض رزقهم من مسح

السيارات سواء اتخذ ذلك شكل التسول أو فرض على مالك السيارة بصورة عنيفة. ويستعمل البعض مركبات غير مرخصة بل وغير مسجلة بإدارة المرور ولا تحمل لوحات معدنية في كسب الرزق عن طريق نقل الركاب عبر شوارع غير رئيسية.

ويدفع ارتياب البعض واستيائهم من الأداء الاقتصادي والسياسي إلى إستراتيجية مقاومة تتمثل في إظهار عجز المؤسسات السياسية والإدارات المحلية وقصور أدائها عن طريق إلقاء القمامة في الشوارع: «فيه ناس بتقصد ترمي الزباله في الشارع .. بقت عادة عند الناس بقي فعل طبيعي عند الناس .. فيه ناس مزاجها ترمي الزباله في الشارع بتوع النظافة مظلومين». وتكشف استجابات بعض المبحوثين عن تصور مؤداه أن الشارع هو امتداد مكاني للمنزل، وللحفاظ على المنزل نظيفاً يجب التخلص من القمامة بإلقائها في الشارع أو في هذا الامتداد المكاني: «الناس يهملها اللي جوا البيت مش اللي براه .. وبيعتبروا الشارع ملكهم يعملوا فيه اللي هم عايزينه».

وهكذا، يستعمل الفقراء والمهمشون تكتيكات شعبية عامة في أنشطتهم العادية واليومية بقصد قلب الترتيب الفعلي للأشياء وتحويله تحقيقاً لغاياتهم وأهدافهم. ويؤكد ذلك ما خلص إليه بيات من أن الفقراء قادرون بشكل دائم على مقاومة أنساق الهيمنة بطرائق عديدة صريحة أو ضمنية (ومنها الأفعال الفردية أو الجمعية). ويستبعد الفقراء السلطات عن طريق إقامة نظام عام مختلف، معتمدين على أنفسهم، وغالبا ما يتحدون نمط الحداثة الذي ترغب في نشره الدولة (بيات، 2014).

وتعد السخرية والخطاب من إستراتيجيات مقاومة أنساق الهيمنة. وتحتاج سلوى إسماعيل بأن الإستراتيجيات الخطابية تنتج أفعالا مضادة وممارسات جديدة. ويخلق ذلك مواقف فيها يماطل أو يسوف المواطنون العاديون مع الدولة متوسلين بأساليب منها السخرية التي تعد والشائعات من نضالات الحياة اليومية وسبل لمواجهة الهيمنة (Kuppinger, 2008). وقد أطلق سكوت علي ذلك «ما دون السياسة». ففي ظل تقييد فرص التعبير عن الظلم، يصبح هذا الشكل من السياسات أهم طريقة يستطيع المقهورون من خلالها القيام بأفعال مناهضة لما يتعرضون له (بوش، 2015).

وتعد التمثيلات الارتيازية، والسخرية السياسية، والهزاء السياسي، إستراتيجيات مقاومة يومية تتوسل بها الشعوب أو المواطنون العاديون. وترتبط السخرية، تاريخياً وأساساً، بأنثيستشين Antisthenes، وديوجين سينوب Diogenes of Sinope،

والطوائف الكلبية في اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية. ومصطلح cynicism مشتق من الكلمة اليونانية cynic وتعني حرفياً «شبيه الكلب». وتنطبق الإحالات والإشارات الشبيهة بالكلب من الجوانب المضادة لثقافة الكلبية أو السخرية cynicism والمتجذرة بعمق والمستندة إلى رفض العرف والتقليد الاجتماعي والتأكيد الذي لا لبس فيه لأشكال المعيشة الأكثر طبيعية ودونية. وبصورة أكثر تحديداً، تستند الإشارة إلى الكلب إلى التماثلات التي اصطنعها اليونانيون حول السمات غير المتحضرة لديوجين والشبيهة بالسمات الحيوانية. والحقيقة أن الكلبين أو الساخرين القدامى لم يتبنوا ببساطة معتقدات سلبية حيال الساسة والمؤسسات السياسية؛ ذلك أنهم قد عبروا عن تلك المعتقدات السلبية بأسلوب متطرف إلى الحدود القصوى (Foley, 2015).

تبيّن في موضع سابق أن السخرية أحد أبعاد الاغتراب السياسي، وقد نقضي إلى خفض نسب المشاركة السياسية، برغم وجود دليل مضاد لذلك. وتُفهم السخرية السياسية باعتبارها، في آن معاً، مصدراً دافعاً للتغير وعقبة كؤود. وتتضمن السخرية ثلاثة عناصر رئيسة وحاسمة: (1) ذات أو فاعل، (2) اتجاه، (3) هدف. كما تتضمن مكوناً معرفياً ووجدانياً، وهي بالأساس اتجاه فردي يتألف من قناة متجذرة بعمق بالشر الملازم للسياسيين، والنظم السياسية والنظام السياسي ككل (Foley, 2015): «فيه مواقف سابقة علقت في أذهان المواطنين بيحكموا على أساسها». وتعد السخرية والتهكم سلاحين قويين في مواجهة الساسة الذين لا يحظون بشعبية (Dogan, 2005c).

ومن أبعاد السخرية، الأخلاقية المتصورة Perceived immorality، إذ يُنظر إلى السخرية باعتبارها تتجاوز التوقعات غير الملباة ببساطة، والتعبير البسيط عن الاتجاهات السلبية حيال العملية الانتخابية أو السياسيين. وتضفي السخرية غير الأخلاقية على السياقات المؤسسية باعتبارها منافقة، وبلا روح، أو تخلو من المعتقدات التي كانت تبث الحيوية فيها يوماً. وبذلك، تقترب السخرية من الارتياح. كذلك من أبعاد السخرية عدم الكفاءة المتصورة Perceived incompetence، ويتضمن إدراكات المبحوثين وتصوراتهم لكفاءة السياسيين والمؤسسات السياسية. ولا ينحصر تركيز الباحثين على مهارات اتخاذ القرار التي يمتلكها السياسيون، ولكن ينزعون إلى القيام بذلك مع قضايا تتعلق بإدارة الأموال، ومدى فهم السياسيين للمشكلات التي تجابه المجتمع (Foley, 2015).

ومن أبعاد السخرية، المصلحة الذاتية المدركة Perceived self-interest، وتشير إلى اهتمام السياسيين بمصالحهم الخاصة، ويعبر الانحراف عن هذا الاهتمام عن الرغبة في إعادة انتخابهم. وهناك أيضاً الانفعال السلبي negative emotion، إذ تتضمن السخرية تاريخياً اتجاهاً سلبياً بصورة مفرطة حيال آخرين، خاصة في السياق السياسي. ولا تمثل السخرية ببساطة اتجاهاً سلبياً حيال مرشح أو مؤسسة، ولكن بالأحرى تحوي مستوى من الازدراء. والمواطنون قد يفكرون ويشعرون بصورة ساخرة حيال الساسة والمؤسسات والنظام السياسي ككل. وأخيراً، هناك بعد عدم الموثوقية المتصورة Perceived unreliability، إذ طفق البعض يدرج الموثوقية في تعريف السخرية كنتيجة للخلط الأساسي بين السخرية والارتياب السياسي. وتؤول الموثوقية بأنها الولاء للناخبين الذين منحوا السياسي أصواتهم. وتعد التوقعات غير المتحققة أساس هذا البعد. ويمثل بعد عدم الموثوقية الارتياب السياسي الذي يعتبر شرطاً ضرورياً وإن كان غير كاف للسخرية السياسية (Foley, 2015).

أما الهجاء فيعرف بأنه الدافع النقدي الذي يُظهر ذاته بدرجة معينة في التشويه، وذلك من خلال الفكاهة. ويصف قاموس أكسفورد الهجاء عن طريق تحديد الأساليب التي يوظفها، وهي استعمال النكات والسخرية، والمبالغة وفضح وانتقاد غباء الأفراد وردائهم (O'Connor, 2017). ويعد الهجاء السياسي political satire شكلاً من أشكال الاتصال السياسي الذي يمكن أن يشمل مصوتين شباب، ويقدم معلومات سياسية مفيدة وتعليقات وشروح مفيدة أيضاً. ويتكامل الهجاء مع الكيفية التي من خلالها يتعلم الأفراد عن السياسة وينخرطون فيها، إذ يستعمل عدد كبير من الشباب الهجاء كمصدر للأخبار (Higgle, 2017).

ونظراً لأن الارتياب والثقة السياسية يتعلقان بتقييم الأفراد لأداء الحكومة والمؤسسات السياسية بالنسبة لتوقعاتهم المعيارية للكيفية التي يجب أن تؤدي بها الحكومة والمؤسسات، فإن الساخرين لا يؤمنون بتحقيق الساسة وأصحاب المناصب توقعاتهم (Foley, 2015).

وبرغم الجهود التي تبذلها الدولة، يربط المبحوثون السخرية من هذه الجهود، والتشكيك في فعاليتها، بالفجوة بين توقعات المواطنين وأداء المؤسسات الواقعي، خاصة ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية ومواجهة مشكلات الفقر والبطالة وارتفاع

الأسعار والفساد والمحسوبية: «المواطن لا يشعر بأن الدولة تقدم له الخدمات وبالتالي يلجأ إلى السخرية .. الشعب المصري يعبر عن عدم رضاه بالسخرية». كذلك تدفع التقييمات السلبية لأداء المؤسسات السياسية الاقتصادية إلى السخرية منها: «لأن الوضع الاقتصادي ما يزال سيئاً». ويعتبر تأثير هذه الجهود في الوضع المالي الشخصي دافعاً إلى السخرية أحياناً، إذ يعتبر البعض أن جهود وممارسات الدولة ومؤسساتها نتائجها غير ملموسة، ولا تأثير لها في تحسين جودة حياة المواطنين، وبعيدة كل البعد عن تطلعات المواطنين ومشكلاتهم: «يسخر المواطن لأنه لا يشعر بهذه الجهود على أرض الواقع، ولأن الجهود مش بتعود عليهم بالنفع».

وتنتج السخرية عن الارتياح في كفاءة المؤسسات والساسة، واكتراث الساسة بمصالحهم الشخصية وحنثهم بالولاء للناخبين الذين منحهم أصواتهم. كذلك يعد الساسة بأكثر ما يمكنهم تحقيقه ويصعب استجلاء ما يعتمل في تفكيرهم، علاوة على ضعف اتصالهم بالمواطنين بمجرد انتخابهم، وضحالة معرفتهم بما يحدث في المجتمع ومشكلاته: «محدودي ومعدومي الدخل لم يلمسوا شيئاً ولم يستفيدوا كآخرين.. الدولة تتخذ قرارات لا تفيد المواطنين».

وتسهم وسائل التواصل الاجتماعي والمجال العام الرقمي في نشر التمثيلات السلبية الساخرة دون الإيجابيات: «مواقع التواصل الاجتماعي تنشر السلبيات والكوارث فقط دون الإيجابيات .. الذين يتمنون سقوط الدولة كثير .. لنشر الفوضى وإسقاط الدولة». والحقيقة أن قابلية السياسيين للنقد والطعن مرجعها إلى تصدرهم خشبة المسرح، كما أن لهم منافسين وأعداء كثر. ونظراً لتلك القابلية للنقد والطعن تتداول مواقع التواصل الاجتماعي والجرائد أخباراً عن فساد الساسة ربما يروجها خصومهم وأعداؤهم (Dogan, 2015c). ويرى بعض المبحوثين أن السخرية من أداء الحكومة والساسة معوق لأنها تفقدهم الثقة.

نخلص من كل سبق إلى أن المهمشين والفقراء والعاطلين يلوذون بإستراتيجيات مقاومة وتعدي تحقق لهم البقاء وانتزاع منافع اجتماعية حرّموا منها. وإستراتيجيات المقاومة أو اللاحركة تلك يمكن أن يكون لها في حد ذاتها أثر تحويلي. إذ يمكن أن تقلل قدرة الدولة على الحوكمة. «فالقول لا تحكم من خارج المجتمع عبر شكل من

السيطرة (أو السيادة)، ولكنها تنسج منطقها في سدى المجتمع ولحمته، في المعايير والقواعد، والنظم، وعلاقات القوة. وتتحدى العمليات المرتبطة باللاحرركات هذا المنطق للقوة. ومن المحتمل أن تحاول الدولة أن توقف الممارسات المضادة لللاحرركات، كأن تحاول، على سبيل المثال، أن تدمجها في منطق القوة الخاص بها. وإذا ما استطاعت الدولة أن تتبنى مطالب اللاحرركات، فإن ذلك يعد في الواقع شكلاً من أشكال الإصلاح في الدولة ذاتها» (بيات، 2014).

وتدعم نتائج البحث تصورات ميشيل فوكو عن المقاومة الملازمة للقوة، ونقده فكرة أن القوة شيء تمتلكه جماعة أو مؤسسة معينة، وأن القوة تكثر بالظلم والقهر فحسب. ويتجاوز تصور فوكو رؤية القوة بوصفها قمعاً للضعيف المفترق للقوة، ويتجه إلى فحص الطريقة التي بمقتضاها تعمل القوة داخل العلاقات اليومية بين الأفراد والمؤسسات. ذلك أنها ماثلة في كل مكان، تدور وتنتشر، ولا تتموضع هنا وهناك في أيدي شخص أو مؤسسة. وقد أسهم هذا التصور الفوكوي في تجاوز أسطورة افتقار الناس العاديين للقوة، وفي إدراك قوتهم وفعاليتهم. ذلك أن ثمة أساليب وإستراتيجيات تتيح للأفراد التأثير على عدد معين من العمليات الواقعة على أجسادهم وأرواحهم وأفكارهم وسلوكهم، وذلك بأسلوب من شأنه أن يحول ذواتهم، ويغيرها، ويحقق لهم البقاء ويكسبهم القوة، ويحقق غاياتهم وأهدافهم.

مناقشة النتائج:

خلصت نتائج البحث إلى أن الدولة تتشكل في تفاعلات المواطنين مع الدولة اليومية؛ أي تفاعلاتهم مع ممارسات الحكم التي تنتشر على مستوى الميكرو في الحياة اليومية، وتأثيرات الأداء الاقتصادي والسياسي في «اليومي»، والبنية التحتية للخدمات، والممارسات اليومية العادية للبيروقراطيات والمسؤولين وموظفي الدولة. وتصور هذه التفاعلات تمثيلات الدولة؛ بمعنى التعاريف الجمعية والمعرفة الاجتماعية الواقعية الناتجة عن الاتصال اليومي بين المواطنين ومؤسسات الدولة وممارساتها. ويعيد «اليومي» إنتاج ما هو موروث ومزمن من التصورات الجمعية والتأويلات الارتيازية حيال المؤسسات السياسية.

ويكشف البحث عن كثرة من تمثيلات الدولة ومعانيها الثقافية تجسد الكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة. وتجسد غالبية هذه التمثيلات أدوار الرعاية

الاجتماعية الواقعية أو المأمولة التي ينبغي أن تضطلع بها الدولة. وتترجّح تمثيلات حضور الدولة في أذهان المبحوثين بين ثلاثة تصورات أو معانٍ جمعية: الغياب المطلق، والحضور الانضباطي والبيروقراطي المفرط، والحضور السلبي. ويخلق التنافر بين التمثيلات الماثلة في أذهان المبحوثين من ناحية، وممارسات الدولة الواقعية وأداء مؤسساتها التنظيمية والتمثيلية ارتياباً سياسياً أو يعيد إنتاج الارتياب المتأصل. ويؤكد ذلك أن الثقة السياسية نتاج لكفاءة المؤسسات، والمعايير الثقافية المُعتنقة بعمق (Chiara, 2015).

ويقيّم المواطنون أداء المؤسسات السياسية بناءً على مدى تحقيقها توقعاتهم فيما يتعلق بتلبية وإشباع احتياجاتهم اليومية وتوفير الخدمات. وتحقق بعض مؤسسات الدولة توقعات المواطنين ورضاءهم، بينما يثير البعض الآخر الاستياء والارتياب في فعالية أداء المؤسسات السياسية. وتؤثر تقييمات الأداء المؤسسي في ثقة المواطنين بالمؤسسات والسلطات التنظيمية والتمثيلية. إذ تفرز التقييمات السلبية، خاصة ما يتعلق بالاستجابة المؤسسية وتأثير الأداء الاقتصادي في الوضع المالي الشخصي، الارتياب. ويدفع الارتياب السياسي إلى تبني أشكال للمقاومة اليومية تأثيراتها وخيمة. وتحوي ذخيرة المقاومة اليومية: الاستحواذ على أشكال الاستهلاك الجمعي، وسياسات الشارع والفضاء العام، والسخرية المعوقة لأداء الدولة.

يبين من كل سبق أهمية أن تولي الدولة أهمية قصوى لخفض مستويات الارتياب السياسي والحد من تأثيراته الوخيمة على أدائها، والتي من أبرزها تأثيراته في مدى إذعان المواطنين وامتثالهم للقوانين، والتزامهم بدفع الضرائب، والسلوك التصويتي، والميل إلى العزلة والانسحاب من الدولة، ودعم سياسات الحكومة وقراراتها. ويؤدي الارتياب السياسي إلى خفض مستويات الانخراط والمشاركة السياسية للمواطنين، ويعزز الاغتراب السياسي. وبدوره يؤثر تدني نسب المشاركة سلباً في التزام المواطنين بمعايير المواطنة. ويفضي الارتياب السياسي إلى شل الفعل الإنساني والدفع باتجاه السلبية، وتآكل رأس المال الاجتماعي، وتفكك الروابط، وتآكل الشبكات بين الشخصية. كما يعزز أشكال المشاركة غير المؤسسية أو غير التمثيلية، وقوالب العداء النمطية، والشائعات والتحيزات والتعصب.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

أبو سكين، حنان. (2018). الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر، أحوال مصرية، 1 - 7.
أوين، روجر. (2004). الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط (عبد الوهاب علوب، مترجم). المجلس الأعلى للثقافة. (العمل الأصلي نشر عام 2004).

البوابة الإلكترونية لمحافظة بني سويف. (2022).

http://www.benisuef.gov.eg/New_Portal/Statistics/stats.aspx

البوابة الإلكترونية لمحافظة الجيزة. (2022).

<http://www.giza.gov.eg/areas/El-Haram/DisplayData.aspx>

بورديو، بيير. (2007). الرمز والسلطة (عبد السلام بنعيد العالي، مترجم). دار توبقال للنشر. (العمل الأصلي نشر عام 1982).

بوش، راي. (2015). الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم (الهام عيداروس ووليد سليم، مترجم). المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2007).

بيات، آصف. (2014). الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط (أحمد زايد، مترجم). المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2009).

تشول هان، بيونج. (2019). مجتمع الشفافية (بدر الدين مصطفى، مترجم)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. (العمل الأصلي نشر عام 2015).

تقرير التنمية البشرية (2020). الأفق التالي: التنمية البشرية والأنثروبوسين.

<https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/presscenter/pressreleases/2020/human-development-report-2020--the-next-frontier--human-developm.html>

تقرير التنمية البشرية في مصر (2021). التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تورين، آلان. (2011). براديفما جديدة لفهم عالم اليوم (جورج سليمان، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2007).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أكتوبر 2019 - مارس 2020.

<http://www.capmas.gov.eg>

الحركات الاجتماعية في مصر وبدائل التغيير (2009). ج.سور.

<http://www.e-joussour.net/ar/node/2571>

سكوت، جيمس. (1995). *المقاومة بالحيلة: كيف يهزم المحكوم من وراء ظهر الحاكم* (إبراهيم العريس ومخايل خوري، مترجم). دار الساقى. (العمل الأصلي نشر عام 1990).

سمير مينا. (2016). المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان المصري بعد 30 يونيو، منتدى البدائل العربي للدراسات.

شوفالييه ستيفان، شوفيري كريستيان. (2013). معجم بورديو (الزهرة إبراهيم، مترجم) الشبكة الجزائرية السورية. (العمل الأصلي نشر عام 2010).

قائمة قرى محافظة بني سويف (2022). الموسوعة العريقة.

https://areq.net/m/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D9%82%D8%B1%D9%89_%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%A8%D9%86%D9%8A_%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81.html

اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان. (2021 – 2026). الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. https://manshurat.org/file/86396/download?token=ceKrg_WY

المجلس القومي للسكان. (2016). تحليل الوضع السكاني. بصيرة.

https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/PSA%20Final%20-%20%28Arabic%20Edited%29_NE_KS%20final%20revised.pdf

نسب المشاركة في انتخابات برلمان مصر منذ عام 1987 (2015). رصد.

<https://rassd.com/161452.htm>

وزارة الصحة والسكان. (2014). المسح السكاني الصحي.

<https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR306/FR306.pdf>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abraham, J. (2019). Changing contours of legitimacy in neighbourhoods: Reflections from a town in North Kerala. In Pardo, I. & Prato, G. B. (Eds). *Legitimacy: Ethnographic and theoretical insight* (p.p. 125 - 143). Palgrave Macmillan.

- Adams, B. N. & Syndie, R. A. (2001). *Sociological theory*. Pine Forge Press.
- Albright, J. & Hartman, D. (2018). Introduction: On doing field analysis. In Albright, J., Hartman, D., & Widin, J. (Eds). *Bourdieu's field theory and the social sciences* (p.p. 1 - 15). Palgrave Macmillan.
- Alexander, J. C. (2010). Power, politics, and the civil sphere. In Leicht, K. T., & Jenkins, J. C. (Eds). *Handbook of politics: State and society in global perspective* (p.p. 111 - 126). Springer.
- Altorki, S. (Ed). (2015a). *A companion to the Anthropology of the Middle East*. Wiley Blackwell.
- Altorki, S. (2015b). Structure/Agency and the Anthropology of the Middle East, In Altorki, S. (Ed). *A Companion to the anthropology of the Middle East* (p.p. 40 - 71). Wiley Blackwell.
- Ball, K. (2016). Cultural mistrust, conspiracy theories and attitudes towards HIV testing among African Americans. *Journal of AIDS & Clinical Research*, 7(8). DOI:10.4172/2155-6113.1000602
- Barker, C. (2011). *Cultural studies: Theory and practice*. Sage.
- Bayat, A. (2000). From dangerous classes to quiet rebels: Politics of the subaltern in the global south. *International Sociology*, 15(3), 533–557.
- Bénit-Gbaffou, C. & Oldfield, S. (2011). Accessing the state: Everyday practices and politics in cities of the south. *Journal of Asian and African Studies*, 46(5), 445 –452. DOI:10.1177/0021909611403703
- Bernstein, A. & Mertz, E. (2011). Bureaucracy: Ethnography of the state in everyday life. *Political and Legal Anthropology Review*, 34(1), 6 - 10. <https://doi.org/10.1111/j.1555-2934.2011.01135.x>
- Bertsou, E. (2015). *Citizen attitudes of political distrust: Examining distrust through technical, ethical and interest-based evaluations* [Doctoral Dissertation, London School of Economics and Political Science]. LSE Theses online. http://etheses.lse.ac.uk/3332/1/Bertsou_Citizen_Attitudes_of_Political_Distrust.pdf

- Breustedt, W. (2018). Testing the measurement invariance of political trust across the globe: A multiple group confirmatory factor analysis. *Methods, data, analyses: A journal for quantitative methods and survey methodology*, 12(1), 7 - 46. <https://doi.org/10.12758/mda.2017.06>
- Biehl, J. & McKay, R. (2012). Ethnography as political critique. *Anthropological Quarterly*, 85(4), 1209–1227. DOI:10.1353/ANQ.2012.0057
- Blind, P. K. (2006). *Building trust in government in the twenty-first century: Review of literature and emerging issues*. Almendron.com. <https://www.almendron.com/tribuna/wp-content/uploads/2016/11/building-trust-in-government-in-the-twenty-first-century.pdf>
- Braun, D. & Hutter, S. (2016). Political trust, extrarepresentational Participation and the openness of political systems. *International Political Science Review*, 37(2), 151–165. DOI:10.1177/0192512114559108
- Bruce, S. & Yearley, S. (2006). *The sage dictionary of sociology*. Sage.
- Buechler, S. M. (2007). New social movement theory. In Ritzer, G. (Ed). *The Blackwell encyclopedia of sociology*, Blackwell Publishing.
- Caperchi, G. A. (2017, April). The reverse panopticon. file:///D:/%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%202021/The%20Reverse%20Panopticon%20_%20The%20Genealogy%20of%20Consent.html
- Carmona, G., Galarza-Tohen, B., & Martinez-Medina, G. (2022). Exploring interactions between computational and critical thinking in Model-Eliciting activities through epistemic network analysis. In Wasson, B. & Zörgo, S. (Eds). *Advances in quantitative ethnography* (p.p. 346 - 361). Springer.
- Chiara, S. (2015). *Popular Trust, Mistrust, and Approval: Measuring and Understanding Citizens' Attitudes Toward Democratic Institutions* [Doctoral dissertation, Harvard University].

- Christmann, P. & Torcal, M. (2017). Forthcoming. the political and economic causes of satisfaction with democracy in Spain: A Two-fold Panel Study. *West European Politics*, 1241-1266. DOI:10.1080/01402382.2017.1302178
- Cobigo, V., Ouellette-Kuntz, H., Lysaght, R., & Martin, L. (2012). Shifting our conceptualization of social inclusion. *Stigma Research and Action*, 2(2), 75–84. DOI:10.5463/SRA.V1I3.45
- Cook, T. E. & Gronke, P. (2002). *Trust, distrust, confidence, lack of confidence: New evidence of public opinion toward government and institutions from 2002*. Reed.edu. <http://people.reed.edu/~gronkep/docs/SPSA02-version2.pdf>
- Coulter, K. & Schumann, W. R. (2012). Government Matters: Intellectual Labor and the Work of Governing. In Coulter, K. & Schumann, W. R. (Eds). *Governing cultures: Anthropological perspectives on political labor, power, and government* (p.p. 1 - 19). Palgrave Macmillan.
- Craig, S. C. & Rippere, P. S. (2014). Political trust and negative campaigns: Two tests of the Figure-Ground Hypothesis. *Politics & Policy*, 42(5), 693 - 743. <https://doi.org/10.1111/polp.12091>
- Crewe, E. (2018). Ethnographies of parliament: Culture and uncertainty in shallow democracies. *Journal of Organizational Ethnography*, 7(1), 16 - 30. DOI:10.1108/JOE-11-2017-0057
- Danto, A. C. (1999). Bourdieu on art: Field and individual. In Shusterman, R. (Ed). *Bourdieu: A critical reader* (p.p. 214 - 219). Blackwell.
- Dhakal, S. (2011). Political anthropology and anthropology of politics: An overview, *Dhawalagiri Journal of Sociology and Anthropology*, 5, 217 - 234. DOI:10.3126/dsaj.v5i0.6365
- Dieter, Z. (2013, July). *Reversing the panopticon*. the polisblog.org. <https://www.thepolisblog.org/2013/07>

- Dodge, M. & Perkins, C. (2007, July). *Visuality, secrecy and cartography: Reversing the panopticon Through Counter-Mapping*. personalpages.manchester.ac.uk. https://personalpages.manchester.ac.uk/staff/m.dodge/Visuality_secrecy_and_cartography.pdf
- Dogan, M. (1997). Erosion of confidence in advanced democracies. *Studies in Comparative International Development*, 32(1), 3 – 29. DOI:10.1007/BF02687328
- Dogan, M. (2005a). *Political mistrust and the discrediting of politicians*. Brill.
- Dogan, M. (2005b). Erosion of confidence in thirty European democracies. In Dogan, M. (Ed). *Political mistrust and the discrediting of politicians* (p.p. 11 - 53). Brill.
- Mattei, D. (2005c). France: Political mistrust and the civil death of politicians. *Comparative Sociology*, 4(1), 136-154. DOI:10.1163/1569133054621987
- Elim, P. (1999). Constituents of confidence and mistrust in Australian institutions. *Australian Journal of Political Science*, 34(1), 75-93. <https://doi.org/10.1080/10361149950470>
- Ferguson, J. & Gupta, A. (2002). Spatializing states: Toward an ethnography of neoliberal governmentality. *American Ethnologist*, 29(4), 981 - 1002. DOI:10.1002/9780470775875.ch4
- Ferguson, J. & Gupta, A. (2005). Spatializing states: Toward an ethnography of neoliberal governmentality, In Inda, J. X. (Ed). *Anthropologies of modernity: Foucault, governmentality, and life politics* (p.p. 105 - 133). Blackwell.
- Fischer, J. (2012, March). *Globalization and Political Trust*. Research gate. https://www.researchgate.net/publication/235942701_Globalization_and_Political_Trust
- Foley, J. (2015). *Political cynicism: A critical re-examination*, [Master, University of North Carolina]. Wakespace scholarship. https://wakespace.lib.wfu.edu/bitstream/handle/10339/57169/Foley_wfu_0248M_10744.pdf

- Gupta, A. (2006). Blurred boundaries: The discourse of corruption, the culture of politics, and the imagined state. In Sharma, A. & Gupta, A. (Eds). *The anthropology of the state – a reader* (p.p. 211 - 241). Blackwell.
- Hafez, S. and Slyomovics, S. (Eds). (2013). *Anthropology of the Middle East and North Africa: Into the new millennium*. Indiana University Press.
- Higgie, R. (2017). Under the guise of humour and critique: The political co-option of popular contemporary satire. In Davis, J. M. (Ed). *Satire and politics: The interplay of heritage and practice* (p.p. 73 - 102). Palgrave Macmillan.
- Höijer, B. (2011). Social representations theory: A new theory for media research. *Nordicom Review*, 32(2), 3 - 16. DOI:10.1515/nor-2017-0109
- Howarth, C. (2006). A social representation is not a quiet thing: Exploring the critical potential of social representations theory. *British journal of social psychology*, 45(1), 65-86. DOI:10.1348/014466605X43777
- Ismail, S. (2006). *Political life in Cairo's new quarters: Encountering the everyday state*. University of Minnesota Press.
- Jessop, B. (2010). Redesigning the state, reorienting state power, and rethinking the State. In Leicht, K. T., & Jenkins J. C. (Eds). *Handbook of politics: State and society in global perspective* (p.p. 41 - 61). Springer.
- Johansson, A. & Vinthagen, S. (2014). Dimensions of everyday resistance: An analytical framework. *Critical Sociology*, 42(3), 1-19. <https://doi.org/10.1177/0896920514524604>
- Joseph, L., Mahler, M., & Auyero, J. (2007). *New perspectives in political ethnography*. Springer.
- Joseph, S. (2015). Theory and thematics in the anthropology of the Middle East. In Altorki, S. (Ed). *A companion to the anthropology of the Middle East* (p.p. 15 - 39). Wiley Blackwell.

- Kandiyoti, D. (2015). Enduring concerns, resilient tropes, and new departures: Reading the companion. In Altorki, S. (Ed). *A companion to the anthropology of the Middle East* (p.p. 3 - 14). Wiley Blackwell.
- Krase, J. & Krase, K. (2019). Undermining governmental legitimacy at the Grass Roots: The role of inflated expectations of community accountability. In Pardo, I. & Prato, G. B. (Eds). *Legitimacy: Ethnographic and theoretical insight* (p.p. 169 - 192). Palgrave Macmillan.
- Kuppinger, P. (2008). Political life in Cairo's new quarters: Encountering the everyday state. *American Ethnologist*, 35(2), 2069 - 2073. DOI:10.1111/J.1548-1425.2008.00066.X
- Kim, P. Y., Kendall, D. L., & Cheon, H. (2016). Racial microaggressions, cultural mistrust, and mental health outcomes among Asian American college students. *American Journal of Orthopsychiatry*, 87(6), 663-670. DOI:10.1037/ort0000203
- Koch, I. (2017). When politicians fail: Zombie democracy and the anthropology of actually existing politics. *Sociological Review*, 65(1), 105 - 120. <https://doi.org/10.1177/0081176917693550>
- Lenard, P. T. (2007). Trust your compatriots, but count your change. *Political Studies*, 56(2), 312 - 332. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.2007.00693.x>
- Lewellen, T. C. (2003). *Political anthropology: An introduction*. Praeger Publishers.
- Liah, G. & Eric, M. (2010). Politics as a cultural phenomenon. In Leicht, K. T. & Jenkins, J. C. (Eds). *Handbook of politics: State and society in global perspective* (p.p. 407 - 422). Springer.
- Li, L. (2011). Distrust in government leaders, demand for leadership change, and preference for popular elections in rural China. *Political Behavior*, 33, 291-311. DOI:10.1007/s11109-010-9111-3
- Lim, M. (2012). Clicks, cabs, and coffee houses: Social media and oppositional movements in Egypt, 2004-2011. *Journal of Communication*, 62(2), 231 - 248. DOI:10.1111/j.1460-2466.2012.01628.x

- Loyal, S. (2017). *Bourdieu's theory of the state: A critical introduction*. Palgrave Macmillan.
- Marsden, M., Ibañez-Tirado, D., & Henig, D. (2016). Everyday diplomacy: Introduction to special issue. *The Cambridge Journal of Anthropology*, 34(2), 2 – 22. DOI:10.3167/ca.2016.340202
- Matic, R. (2003). The social role of the military and police institutions in the 21th century. *Polemos*, 6(1 – 2), 117 - 134.
- Gallagher, M. (2008). Foucault, power and participation. *International Journal of Children's Rights*, 16(3), 395- 406. DOI:10.1163/157181808X311222
- Mills, S. (2003). *Michel Foucault*. Routledge.
- Mishler, W. & Rose, R. (2005). What are the political consequences of trust? A test of cultural and institutional theories in Russia. *Comparative political studies*, 38(9), 1050-1078. DOI:10.1177/0010414005278419
- Mulugeta, D. (2020). *The everyday state in Africa: Governance practices and state ideas in Ethiopia*. Routledge.
- Neyland, D. (2006). *Privacy, surveillance and public trust*. Palgrave Macmillan.
- Nuijten, M. (2003). *Power, community and the state: The political anthropology of organization in Mexico*. Pluto Press.
- Obeid, M. (2015). States of aspiration: Anthropology and new questions for the Middle East. In Altorki, S. (Ed). *A companion to the anthropology of the Middle East* (p.p. 434 - 451). Wiley Blackwell.
- O'Connor, A. (2017). The effects of satire: Exploring its impact on political candidate evaluation. In Davis, J. M. (Ed). *Satire and politics: The interplay of heritage and practice*, (p.p. 193 - 225). Palgrave Macmillan.
- Papakostas, A. (2012). *Civilizing the public sphere: Distrust, trust and corruption*. Palgrave Macmillan.

- Pardo, I. & Prato, G. B. (2019). *Legitimacy: Ethnographic and theoretical insight*. Palgrave Macmillan.
- Peacock, J. L. (2004). *The anthropological lens: Harsh light, soft focus*. Cambridge University Press.
- Power, T. J. & Jamison, G. D. (2005). Political mistrust in Latin America. In Dogan, M. (Ed). *Political mistrust and the discrediting of politicians* (p.p. 55 - 80). Brill.
- Provencher, C. (2011). Towards a better understanding of cognitive Polyphasia. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 41(4), 377 – 395. DOI:10.1111/j.1468-5914.2011.00468.x
- Raffinsoe, S., Gudmand-Hoyer, M., & Thaning, M. S. (2016). *Michel Foucault: A research companion*, Palgrave Macmillan.
- Rane, H. (2021). Democracy and Muslims. In Lukens-Bull, R. & Woodward, M. (Eds). *Handbook of contemporary Islam and Muslim lives* (p.p. 1 - 22). Springer.
- Redding, K., Barwis, P. J., & Summers, N. (2010). Elections and voting. In Leicht, K. T. & Jenkins, J. C. (Eds). *Handbook of politics state and society in global perspective* (p.p. 493 - 520). Springer.
- Ritzer, G. (2007). *The Blackwell encyclopedia of sociology*. Blackwell.
- Rodina, L. & Harris, L. M. (2016). Water services, lived citizenship, and notions of the state in marginalised urban spaces: The case of Khayelitsha, South Africa. *Water Alternatives*, 9(2), 336 - 355.
- Rose, R. & Wessels, B. (2019). Money, sex and broken promises: Politicians' bad behaviour reduces trust. *Parliamentary Affairs*, 72(3), 481-500. DOI:10.1093/pa/gsy024
- Ross, A. & Escobar-Lemmon, M. (2011). The price of personalizing politics: Political distrust and economic performance in Latin America, 1996–2006. *Electoral Studies*, 30, 406 - 416. DOI:10.1016/j.electstud.2010.11.012
- Rubin, J. W. (2015). The state as subject. *political power and social theory*, 15, 107 - 131. [https://doi.org/10.1016/S0198-8719\(02\)80023-0](https://doi.org/10.1016/S0198-8719(02)80023-0)

- Scheidegger, R. & Staerkle, C. (2011). Political trust and distrust in Switzerland: A normative analysis. *Swiss Political Science Review*, 17(2), 164-187. DOI:10.1111/j.1662-6370.2011.02010.x
- Schoenmakers, H. (2012). *The power of culture: A short history of anthropological theory about culture and power*. Globalization studies Groningen.
- Schnaudt, C. (2019). *Political confidence and democracy in Europe: Antecedents and consequences of citizens' confidence in representative and regulative institutions and authorities*. Springer.
- Scott, J. C. (1989). Everyday forms of resistance. *Copenhagen papers in East and Southeast Asian studies*, 4, 33 - 62. <https://doi.org/10.22439/cjas.v4i1.1765>
- Seidman, S. (2004). *Contested knowledge*. Blackwell.
- Shahshahani, S. (2014). Editorial: Critical political anthropology of the Middle East. *Anthropology of the Middle East*, 9(1), v - vi. <https://doi.org/10.3167/ame.2014.090101>
- Sharma, A. & Gupta, A. (ed.) (2006). *The anthropology of the state – a reader*. Blackwell.
- Sørensen, G. (2010). Democracy and democratization. In Leicht, K. T. & Jenkins, J. C. (Eds). *Handbook of politics: State and society in global perspective* (441 - 458). Springer.
- Swartz, D. (1997). *Culture and power: The sociology of Pierre Bourdieu*. The University of Chicago Press.
- Sztompka, P. (1997). *Trust, distrust and the paradox of democracy*. econstor.eu. <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/50255/1/239015150.pdf>
- Tilly, C. (2005). *Trust and rule*. Cambridge University Press.
- Torcal, M. (2014). The decline of political trust in Spain and Portugal: Economic performance or political responsiveness?. *American Behavioral Scientist*, 58(12), 1542-1567. DOI:10.1177/0002764214534662

- van der Meer, T. W. G. (2017, January 25). *Political trust and the Crisis of Democracy*. Oxford research encyclopedia. <https://oxfordre.com/politics>
- Van de Walle, S. & Six, F. (2014). Trust and distrust as distinct concepts: Why studying distrust in institutions is important. *Journal of Comparative Policy Analysis*, 16(2), 158 - 174. DOI:10.1080/13876988.2013.785146
- Vinthagen, S. & Johansson, A. (2013). Everyday Resistance: Exploration of a concept and its theories, *Resistance Studies Magazine*, 1, 1 - 46.
- von Beyme, K. (2018). *From post-democracy to neo-democracy*. Springer.
- Wasson, B. & Zörge, S. (eds.) (2022). *Advances in quantitative ethnography*. Springer.
- Webb, M. (2013). Disciplining the everyday state and society? Anti-corruption and Right to Information activism in Delhi. *Contributions to Indian Sociology*, 47(3), 363 - 393. DOI:10.1177/0069966713496291
- Wedel, J. R., Shore, C., Feldman, G., & Lathrop, S. (2005). Toward an anthropology of public policy. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 600, 30-51. DOI:10.1177/0002716205276734
- Wolman, D. (2008, October 20). *Cairo activists use facebook to rattle regime*. Wired.com. [http:// www.Wired.com/wired/issue/16-11](http://www.Wired.com/wired/issue/16-11).
- Wood, M. J. (2014). *Political alienation in American society*. CORE. <https://scholarworks.uvm.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1007&context=hcoltheses>
- Wroe, A. (2016). Economic insecurity and political trust in the United States. *American Politics Research*, 44(1), 131– 163. <https://doi.org/10.1177/1532673X15597745>
- Young, M. (1989). *An anthropology of the police: Semantic constructs of social order*, [Doctoral Dissertation, Durham University]. University of Durham. <http://etheses.dur.ac.uk/6790/>



Abstract

Purpose: Political distrust is a global phenomenon, and is even widespread in advanced democracies. No government has the absolute confidence of its citizens. There is empirical evidence of political distrust in 100 countries provided by surveys conducted over decades, and monitoring high levels of political distrust and low levels of trust globally. The study aims to: (1) clarify the most prominent cultural representations of the state and its cultural meanings; (2) reveal the most prominent traits of the culture of political distrust; (3) demonstrate the impact of citizens' interactions with the everyday state on the structure of expectations and representations of confidence and political distrust; (4) identify the most prominent evaluations of institutional performance (economic and political) and their impact on levels of confidence and political distrust; and (5) disclosure of the consequences of political distrust and its effects. **Method:** To achieve the objectives, the study uses an anthropological qualitative methodology relied upon participant observation, and open-ended interviews. **Results:** The study reveals that the state is shaped by its citizens' interactions with the everyday state. These interactions formulate representations of the state. The dissonance between the representations in the minds of respondents, and the State's realistic practices creates political distrust.

Keywords: everyday state, political distrust, cultural representations of the state, culture of political distrust, everyday resistance.



Dr. Sayed Mohamed Ali Fares

- Associate Professor of Anthropology and Sociology, Faculty of Arts, Beni-Suef University.
- Sharjah International Award for Cultural Heritage (2017).

Publications:

A- Books:

1. The Fate of Culture and Cultural Heritage in the Age of Liquid Modernity, Cairo, Roaya, 2021.
2. Cultural Model of Death and Symbolic Immortality, Sharjah, Sharjah Institute for Heritage, 2017.
3. Making of Protest and Revolution, Cairo, Rawafed, 2016.
4. Postmodern Anthropology, Cairo, Rawafed, 2016.

Translated books:

1. Soraya Altorki (ed.). A Companion to the Anthropology of the Middle East, Wiley Blackwell, Arab organization for translation.
2. Anna Maria Lorusso, Cultural Semiotics, National Center for Translation, Cairo (in print).
3. Klaus von Beyme, From Post-Democracy to Neo-Democracy, Springer, 2018, Arab Center for Research and Policy Studies (in print).
4. Alan Barnard, History and Theory in Anthropology, Cambridge University Press, 2004. Arab organization for translation.

B- Articles:

1. Gender and New Social Movements, Strategic Visions, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, , vol., (16), 2018.
2. Post-Postmodernism: The Road to Liquid and Light Modernism: An Anthropological Perspective, Journal of the Social Sciences, vol. 46(4), 2018.
3. Anthropology of Social Movements : The Cultural Turn, Journal of Social Sciences, Democratic Arabic Center, Berlin, vol., (1), 2018.
4. New Social Movements and Violence, Research in Political Anthropology, Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams, vol. 45, 2017.
5. Social movements and practices of framing, Alam El-Fikr, vol. 170, 2016.
6. Cultural model of death and symbolic immortality, Journal of the Faculty of Arts, Beni-Suef University, 2016.
7. New Social Movements and Collective Identity, Journal of the Social Sciences, vol. 44: 4, 2016.
8. Nursing Culture and the Practice of Power: A Research in Medical Anthropology at New Kasr Al-Aini Teaching Hospital (Arab Republic of Egypt), Annals for the Arts and Social Sciences, 423, 2015.
9. Glocalization: A New Reality and Emerging Research Agendas in Anthropology and Sociology, Annals for the Arts and Social Sciences, 389, 2013.
10. The Anthropological Concept of Culture: Modern and Postmodern, Annals for the Arts and Social Sciences, 363 (33), 2012.
11. Theory of cultural meaning, Om-Elqura Journal for social sciences, vol. (2), 2011.
12. Methodology in Postmodern Anthropology: Descriptive and Analytical Preview, Journal of the Social Sciences, vol. 38: 2, 2010.

Doi: <https://doi.org/10.34120/aass.v44i651.1577>

Monograph (651)

Everyday State and Political Distrust: A Research in Political Anthropology

Sayed Mohamed Ali Fares

Faculty of Arts - Beni-Suef University

Egypt

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**
Editor - in - Chief
Department of Information Studies
Kuwait University
Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
Bahrain University - Bahrain
Visiting Prof. Sociology and Social
Service Department - Kuwait University
baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **Prof. Numan M. Jubran**
Irbid University - Jordan
Visiting Prof. History Department
Kuwait University
numan.jubran@ku.edu.kw
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
Psychology Department - Yarmouk
University - Jordan
atoum@yu.edu.jo
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
English Department and Literature
Kuwait University
mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
Philosophy Department
Kuwait University
abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
Department of Political Science
Kuwait University
ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
Geography Department
Kuwait University
ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **Dr. Asad H. Al-Saleh**
Chair of the Middle Eastern Language
and Cultures Department
Indiana University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
Editorial Manager
Kuwait University
maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
Faculty of Mass Communication
Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
President of the International Sociological
Association - American University- Beirut
sh41@aub.edu.lb
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
Geography Department
King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
Director of London Institute of
Strategic Studies - United Kingdom
- **Prof. Suliman Hawamdeh**
Regents Professor Information Science
University of North Texas
Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **Prof. Maha Zaraket**
Faculty of Information
Lebanese University
Maha.zaraket@ul.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

**REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES
AND SOCIAL SCIENCES**

Volume 44, 2024

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الدولة اليومية والارتياح السياسي:

بحث في الأنثروبولوجيا السياسية

Everyday State and Political Distrust:

A Research in Political Anthropology



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

Sayed Mohamed Ali Fares

Faculty of Arts - Beni-Suef University

Egypt

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 651 - Volume 44

1445 A.H/June 2024